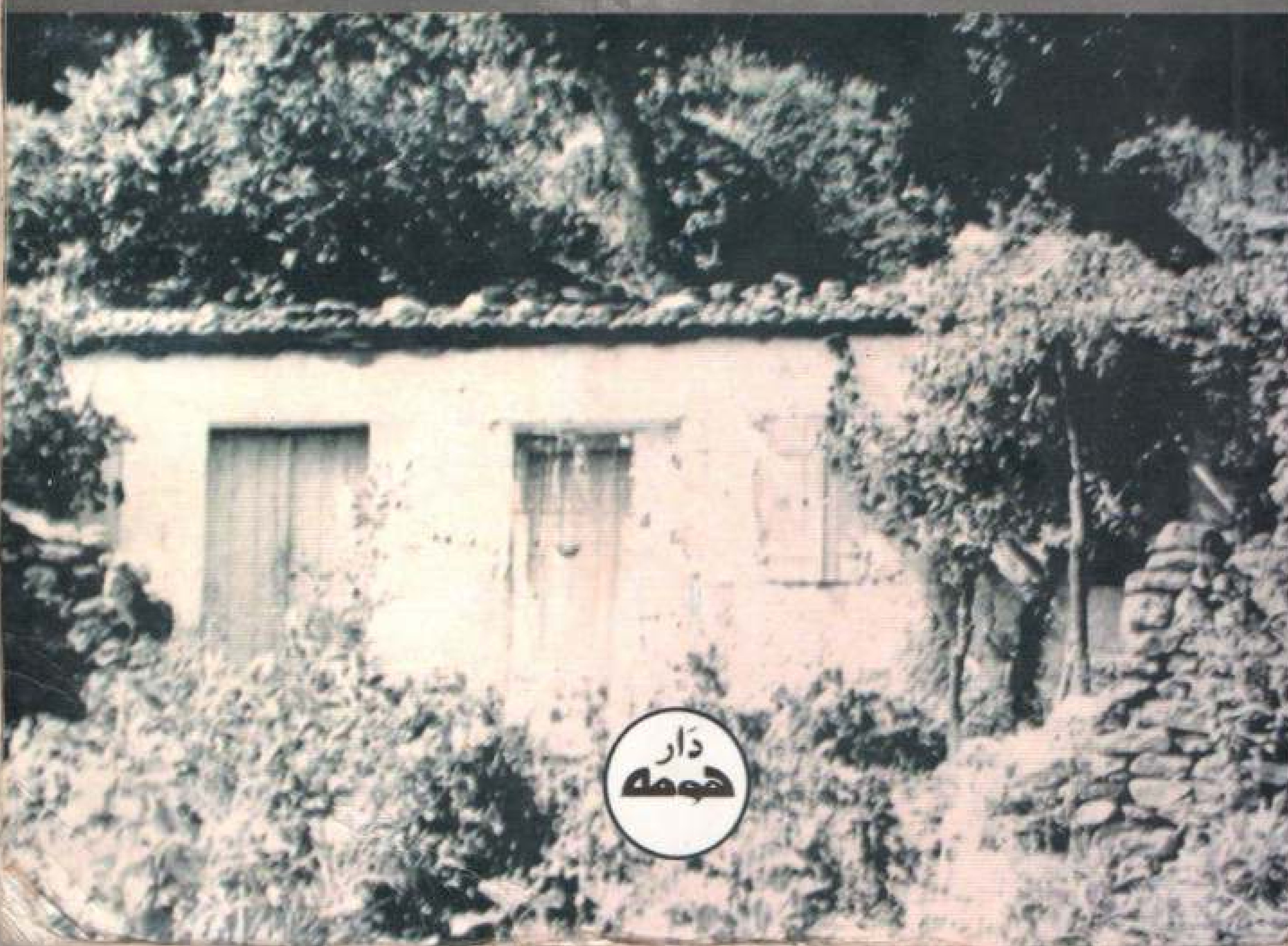
أزغيدي محمد لحسن

مؤتمر الصومام

وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية

1962-1956



أزغيدي محمد لحسن

مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية

1962-1956

دار هومه

صنف : 4/195
– الإيداع القانوني : 3115/2004
– ردمك : 0-845-66-9961-978

www.editionshouma.com
email : Info@editionshouma.com

الإهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون﴾

﴿والذين قتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم سيهديهم ويصلح بالهم

ويدخلهم الجنة عرّفها لهم﴾ .. صدق الله العظيم..

إلى الذين ضحّوا بأرواحهم الزكية لتعيش الجزائر.

حرة أبيه.. مسلمة عربية

إلى شهداء ثورة نوفمبر الخالدة، والمجاهدين

ممّن قضى نحبه منهم ومن ينتظر.

وإلى والدي المحب للعلم والعلماء ووالدتي الحنون.

أهدي هذا الجهد المتواضع

ازغيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

عانى الشعب الجزائري قرنا واثنين وثلاثين سنة تحت نير الاحتلال الفرنسي، حيث حاول مسخ الشخصية العربية الاسلامية لهذا الشعب، الذي لم يستسلم و لم يغفل عن مقاومة الاستعمار طيلة فترة الاحتلال، وقد توجت هذه المقاومة بثورة أول نوفمبر 1954، والتي قدم خلالها الشعب الجزائري خيرة أبنائه، بما يزيد عن المليون ونصف المليون شهيدا لتعيش الجزائر حرة عربية مسلمة.

لقد استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تقود الثورة، رغم الامكانيات البسيطة التي كانت في حوزتها، ضد دولة استعمارية تفوقها عددة وعتادا ومدعمة من قبل الحلف الأطلسي، لكن الثورة استطاعت بفضل التحام الشعب حولها، أن تدخل مرحلة جديدة بعد مؤتمر الصومام في 20 أوت (آب) 1956، الذي نظم البلاد تحت قيادة مركزية، واوجد جيشا نظاميا وهياكل تنظيمية للثورة، كما اوجد ميثاقا تسير عليه الثورة وتنظم من خلاله علاقاتها،واستطاعت بفضله أن تتغلب على دولة من أقدم الدول الاستعمارية، وتحقق الهدف الذي اندلعت من أجله الثورة، والمتمثل في الاستقلال التام.

ان أهمية مؤتمر الصومام التاريخية بالنسبة للثورة، هي التي دفعتني الى اختيار ها الموضوع، كما أنه لم يعط حقه في الدراسات السابقة، فرأيت أنه من الواجب عليّ أن أتناوله موضوع بحث ودراسة، لما له من أثر كبير في تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، ومن هذا المنطلق قسمت البحث إلى خمسة فصول وتمهيد تناولت فيه الأوضاع العامة في الجزائر، قبل اندلاع ثورة أول

نوفمبر من النواحي: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، أما الفصول الخمسة فكانت على النحو الآتي:

الفصل الأول: اندلاع ثورة أول نوفمبر، تناولت هذا العنوان من حيث: الحركة الوطنية بعد أحداث 8 ماي 1945، التي تعد الانطلاقة الأساسية للتحضير للثورة المسلحة، وذلك بعد المنظمة العسكرية السرية، النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني، ومن بعدها اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي يئس أعضاؤها في التوفيق بين طرفي حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (المصاليين والمركزيين) ، قام أعضاء اللجنة الثورية بنشر الوعي الثوري بين المناضلين، وتهيئة السلاح والتخطيط الجاد للثورة، وفي هذه الأثناء تم اجتماع ضم اثنين وعشرين مناضلا من الأعضاء القدماء للمنظمة العسكرية السرية، عرف باجتماع الاثنين والعشرين، وقد قرر الدخول المباشر في تفجير الثورة، وكلف ستة من المناضلين بالاشراف على الأعمال التحضيرية. وقد تمت التحضيرات الأخيرة للثورة، في جو تحيطه السرية والنشاط، إلى أن تم اندلاع الثورة في ليلة أول نوفمبر 1945 واصدار بيان سياسي عرف ببيان أول نوفمبر وقد شملت معظم التراب الجزائري، فكانت بمثابة المفاجأة للمستعمر الذي لم يحسب لها حسابا.

أما الفصل الثاني: فقد درس تصاعد الثورة الجزائرية من حيث تطورات الثورة قبل هجوم 20 أوت (آب) 1955، وكيف حاول المستعمر اخماد الثورة وحصارها، لكنها استطاعت أن تتغلب بفضل ذلك الهجوم الذي قاده القائد زيغود يوسف بشمال قسنطينة، وقد كان لهذا الحدث صداه في الداخل والخارج، حيث أعطى نفسا جديدا للثورة، باتساع عمليات جيش التحرير

وبالمقابل ازداد المستعمر حقدا وشراسة في محاربة الثورة ومجاهديها، لكن تحدي الثورة كان أكثر، بحيث استطاعت أن تعقد أول اجتماع لها في المنطقة التي ادعى المستعمر بأنه تمت السيطرة عليها.

وفي الفصل الثالث: تناولت بالبحث مؤتمر الصومام من حيث الظروف التي أدت الى عقد المؤتمر، حيث عقد في 20 اوت 1956، ودرس آفاق مستقبل الثورة من حيث التنظيم الداخلي، والعلاقات الخارجية،والإعلام، وقد خرج المؤتمر بقرارات مهمة، منها تقسيم البلاد إلى ستة ولايات، وتنظيم الجيش برتبه العسكرية، وأنشأ قيادة موحدة سميت بالمجلس الوطني للثورة بالإضافة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ التي تنسق بين الولايات الست، كما استطاع المؤتمر ان يعد وثيقة سياسية تعتبر المنهج الذي سارت عليه الثورة، حيث تناولت الوثيقة الحالة السياسية الراهنة، والآفاق العامة، ووسائل العمل والدعاية. ولكن السلطات الاستعمارية لما فشلت في احباط المؤتمر لجأت إلى عملية القرصنة باختطافها الطائرة التي تقل وفد جبهة التحرير في طريقها إلى تونس، لكن الشعب الجزائري الذي استقبل مقررات الصومام بفرح فكانت أبرز استجابته في قيامه باضراب 28 كانون الثاني (جانفي) 1957.

وعالج الفصل الرابع: تطور الثورة والموقف الفرنسي، حيث تم توسيع المجلس الوطنى للثورة من أربعة وثلاثين إلى أربع وخمسين عضوا، وكذلك لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة إلى تسعة أعضاء, وأمام كل خطوة تخطوها الثورة تقوم السلطات الاستعمارية .بمحاولة التضييق عليها فقد غلقت الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، بانشاء خط «موريس» المكهرب وزرعه بالألغام ومن بعده خط شال، لكن الثورة استطاعت أن تجتاز كل تلك الصعاب، وصارت تتحكم

في تطور الأحداث في فرنسا نفسها، فكانت سببا في انقلاب 13 مايس (ماي) 1958، الذي جاء بدي غول للحكم، كما كانت سببا في تغيير الحكومات السابقة. وبعد مجيء دي غول واعلان سياسته الاندماجية، قررت الثورة نقل الحرب إلى فرنسا ذاتها.

ومن أبرز مظاهر تطور الثورة التحريرية، اعلانها عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، واعتراف الدول بها، فكانت ضربة سياسية للمستعمر، الذي لجأ إلى إتباع أسلوب سياسة الإصلاح، فأعلن دي غول عن مشروع قسنطينة، الهادف إلى القضاء على الثورة، باقامة مشروع اقتصادي لمدة خمس سنوات، ويهدف كذلك إلى إيجاد قوة ثالثة داخل الشعب الجزائري موالية، ولما فشل دي غول في ذلك، وافق على مشروع شال والمتمثل في القيام بعملية مشط دقيقة، ولاية بعد الأخرى ليتكمن من القضاء على الثورة عسكريا، وفي هذه المرحلة عمل أيضا على جمع سكان الريف الجزائري في المحتشدات، حيث عانوا آلام الموت البطيء.

هكذا اتبع دي غول في سياسته اتجاه الثورة الجزائرية، سياسة متعددة الأوجه للحفاظ بالجزائر الفرنسية، فناد بسلم الأبطال وذلك باتباع الحرب النفسيةن لبذر الفتنة بين صفوف المجاهدين،كما أقام المشاريع لتقسيم الجزائر، لكن الثورة تغلبت على ذلك، بالغاء الفروق بين الداخل والخارج والسياسي والعسكري، التي كان يرتكز عليها المستعمر في دعايته.

وخصص الفصل الخامس لدراسة: المرحلة الأخيرة لثورة التحرير. فلقد ادت انتصارات جيش التحرير المتعددة في كل أنحاء البلاد، إلى انهيار الاقتصاد الفرنسي، من جراء تزايد النفقات على جيوشها في الجزائر، مما أدى على تراكم

الديون عليها، اضافة إلى طول الحرب، أما الشعب الجزائري فعندما شعر بمضايقة المستعمر لجيش التحرير خرج إلى الشوارع في مظاهرات متتالية، شملت حتى فرنسا نفسها. ولما أحست فرنسا بأن استقلال الجزائر أصبح حقيقة حتمية، لجأت إلى محاولة لتقسيم الجزائر شمالا وجنوبا، فأصرت على إبقاء الجنوب الجزائري تحت نفوذها، وذلك لما يحتويه من ثروات معدنية ونفطية، وازداد تمسكها بالمنطقة خاصة بعد ضخ النفط بها.

لقد حاولت فرنسا منذ سنة 1956، أن تفرض الحل الذي تريده هي للقضية الجزائرية، بابقائها تحت نفوذها مع اعطائها بعض الحقوق ومنح بعض المساواة، حيث تمت اتصالات عديدة سرية بينها وبين جبهة التحرير لكن الأخيرة كانت ترفض دائما الحلول الفرنسية الاستعمارية مصممة على تحقيق مبدأ الاعتراف بجبهة التحرير طرفا محاربا وممثلا للشعب الجزائري، إلى أن أجبرت المستعمر على الاعتراف بها، وبذلك بدأت الاتصالات الرسمية، فكانت مفاوضات ايفيان التي انتهت بالتوقيع على اتفاقية تقرير المصير.

ان الخوض في بحث موضوع الثورة الجزائرية، يتطلب كثيرا من الجهد والعناء، خاصة في التنقيب على المصادر والوثائق، وهذا ما حمل الباحث للسفر مرات عديدة خاصة إلى الجزائر وباريس، والتنقل بين أماكن الوثائق فيهما هذا بالاضافة إلى الاتصال ببعض المجاهدين.

اما المصادر التي استفاد منها البحث، وكانت خير منهل للباحث فأولها جريدة المقاومة الجزائرية أول جريدة للثورة، ولسان حال جبهة التحرير الوطني، وكذلك جريدة المجاهد من بعدها، حيث كانت اللسان الرسمي للجبهة، وهي تعتبر الآن من أهم مصادر الثورة، بالاضافة إلى بعض وثائق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كذلك الجرائد الاستعمارية مثل جريدة صدى الجزائر،

والبرلمان الفرنسي وغيرهما، كما يعود الفضل في ايجاد مصدر مهم لتاريخ الثورة إلى بحلة أول نوفمبر، وذلك بتحقيقاتها حول أحداث الثورة ومقابلاتها مع قادة الثورة بحيث أغنت الباحثين عن العديد من المقابلات، وعن التحري في كثير من القضايا.

اما الكتب التي تناولت تاريخ الثورة، فيعد سعد زغلول فؤاد المعنون «عشت مع ثوار الجزائر»، من الكتب المهمة التي تناولت الموضوع كذلك كتاب أحمد توفيق المدني «حياة كفاح، الجزء الثالث»، خاصة في الحديث عن الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، وكذلك يعد كتاب يحي بوعزيز «ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين» مهما في روايته لأحداث الثورة وترتيبه اياها زمنيا. أما الكتب الأخرى التي تناولت الثورة فهي كثيرة، خاصة المكتوبة منها بالفرنسية، حيث ان معظم الفرنسيين كتبوا عن الثورة بنزعة ذاتية مغرضة، ويتجلى لك في مذكرات الجنرال دي غول.

وفي الأخير وأرجوا أن أكون قد وفقت في عرض جوانب من الثورة الجزائرية، التي رفعت راية الفخر والاعتزاز للأمة العربية والاسلامية.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب.

أزغيدي محمد لحسن

أكتوبر 1983

تمهيد

الأوضاع العامة في الجزائر من 1945 إلى 1954

سعى الاستعمار الفرنسي، منذ أن وطئت أقدامه الجزائر في سنة 1830، إلى تشويه الشخصية الجزائرية، ومحوها حضاريا وماديا، فعمد إلى انتزاع الملكية ومصادرة الأراضي وابتزاز الأموال، وسن القوانين لتجريد الجزائريين من أراضيهم، وطردهم إلى الصحاري والجبال. كما سن التشريعات التي تحظر على الجزائريين التجمعات السياسية والنقابية، وإغلاق المدارس وتحويل المساجد إلى ثكنات وكنائس، وملاحقة العلماء والفقهاء وحرق المكتبات وسرقة نفائسها، واعتبار اللغة العربية لغة أجنبية، ووضعها والدين الإسلامي تحت المراقبة الشديدة.

لقد كان المستعمر يهدف بذلك إلى إتباع سياسة تجهيل مطبق وقتل الذاكرة التاريخية والحضارية والسياسية لدى الجزائريين، والقضاء على كل ما ينبه ويحرك الوعي الوطني، وبالتالي كل ما يؤدي إلى مقاومة جديدة [(1)].

تلك هي السياسة الفرنسية التي اعتمدت في الجزائر، وكان لها الأثر المباشر في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية كما سيأتي:

(أ) الحياة السياسية:

قبل التحدث عن الأوضاع السياسية خلال السنوات (1945-1954) لا بد من الإشارة إلى الحركة الوطنية المتمثلة في الأحزاب السياسية التي سبقت هذه الفترة، لأهميتها وتأثيرها في مجرى الأحداث فيما بعد. وهي:

نجم شمال افريقيا: [2]

تأسس ها الحزب في باريس سنة 1926م وكان يمثل صوت الطبقة العاملة، وقد ضم ممثلين عن الأقطار الثلاث (تونس، الجزائر والمغرب). كان له هدفان: الأول تحقيق الاستقلال الكامل بالوسائل الثورية. والثاني الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا. وقد حل الحزب سنة 1929 بتهمة مضادة فرنسا والدعوة على الثورة.

وكانت له جريدة تسمى «الأمة» تأسست سنة 1930 أصدرها أثناء فترة حله. كما غير اسمه إلى (افريقية الشمالية المجيد)، ثم إلى (الاتحاد الوطني لسلمي شمال افريقيا) في فبراير (شباط 1935، كما تكونت له فروع في داخل الجزائر سنة 1934، حيث أخذ الحزب يعمل لصالح الجزائر فقط بينما جعل قضايا تونس والمغرب ثانوية، وقد حل في جانفي (كانون الثاني) 1937، وتكون إثره «حزب الشعب الجزائري»[3].

فدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين:

تأسست بالجزائر سنة 1929، وكانت تنادي بالتعاون والمساواة مع الفرنسيين، ويتشكل أعضاؤها من أفراد يعملون في الغالب ضمن الإدارة الفرنسية، أو في الأعمال الحرة ذات الارتباط بها. ومن مطالبها: دمج الجزائريين بفرنسا عن طريق التجنيس الجماعي، بدون المساس بالدين والأحوال الخصية، وتعميم اللغة الفرنسية في الأوساط الجزائرية [5].

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين [6]

تأسست بالجزائر سنة 1931، وكانت تدافع عن مقومات الشخصية الوطنية، وتتمثل أهدافها في : بعث القيم الاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري ومكافحة الأمية، ونشر العلم باللغة العربية بين صفوف المواطنين الجزائريين، إضافة إلى العودة للسلفية، والاتجاه إلى نبذ الخرافات ومحاربة البدع، التي شوهت أفكار بعض الفئات من الشعب الجزائري، وكذلك بلورة الشخصية الجزائرية وبعث الروح الوطنية في نفوس الشعب[7].

حزب الشعب الجزائري

تأسس في 11 مارس (أذار) 1937، وكانت أهدافه لا تختلف عن أهداف نجم شمال افريقية، وهي: إنشاء حكومة وطنية وبرلمان، واحترام الأمة الجزائرية، واللغة العربية والاسلام. وقد أصدر أول جريدة بالعربية في الجزائر بعنوان «الشعب»، بالاضافة إلى جريدة «الأمة» التي كانت تصدر بالفرنسية في باريس، كما أصدر جريدة «البرلمان الجزائري» في أفريل «نسيان» 1939 .

وقد صدر قرار بحل الحزب ومنع جريدة «الأمة» من الصدور، في سبتمبر (أيلول) 1939. وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان الحزب منحلا وقادته في السجن، وصحفه ممنوعة في الجزائر [8]. غير أن الحزب واصل نشاطه السري إلى أن اعلن نفسه من جديد، تحت اسم «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية»[9] سنة 1946.

تلك نظرة سريعة على الأحزاب الوطنية التي سبقت فترة الدراسة والتي ساهمت من خلال نشاطاتها المختلفة، في ايقاظ الوعي الوطني، وبلورته لا سيما جمعية العلماء ونجم شمال افريقيا (ومن بعده حزب الشعب الجزائري) قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، على الرغم من أن السلطات الاستعمارية اعتقلت زعماءها أثناء الحرب، وضيقت الخناق على المناضلين التابعين لهما[10].

هذه الحرب التي ساهم فيها أبناء الجزائر إلى جانب فرنسا والحلفاء ورغم موتهم في سبيل المبادئ التي نادت بها فرنسا والحلفاء، فلقد ظهر أن تلك المبادئ لم تكن ذات طابع عام، إذ يرى غلاة الاستعمار أنها لا تصلح إلا لهم[11]. مما أدى إلى زيادة الوعي الوطني لدى الجزائريين، ومعرفة حقيقة المستعمر، وقد أكدت ذلك وثائق فرنسا الحرة، حيث اعترفت أن نزول جيوش الحلفاء في الجزائر، وإعلان الميثاق الأطلسي [12]، قد أعطى لمطامح السياسيين الجزائريين دفعة جديدة، ومن ثم لم يعد المشكل السياسي في الجزائر هو التطور مع النظام الفرنسي، والابقاء على الأحوال الشخصية (كما كان قبل)، ولكنه أصبح يطرح بصفة أخرى وهي هل ستبقى الجزائر داخل النظام الفرنسي أو ستخرج منه [13].

يعتبر نزول الحلفاء يوم 8 نوفمبر (تشرين الثاني) 1942 في الجزائر بالاضافة إلى انتكاسة فرنسا أمام الألمان سنة 1940، حافزا لتحريك الجماهير الجزائرية، وتوزيع المناشير السرية، وتعليق المعلقات السياسية مطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وبحق تقرير المصير وفاء لما جاء في المادة الثالثة من الميثاق الأطلسي سنة 1941. وقد أزعج ها النشاط السياسي المتزايد السلطات

الفرنسية، فجاء الجنرال دي غول من «برازافيل» إلى قسنطينة، وكان ذلك يوم 12 نوفمبر (تاشرين الثاني) 1943، ليجعل من الجزائر مركزا لقيادة أركان حربه، حتى يكون كما يقول: «في وسط المعركة»(14).

وانطلاقا من ذلك أخذ الاستعمار يرفض كل المطالب التي يتقدم بها الجزائريون، وبعد مساع حثيثة وضغوط عديدة، اضطرت السلطات الفرنسية في سنة 1944، إلى توسيع تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية والجمعية العامة، والسماح لفئة من الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية، وقد قبل ذلك بالرفض من قبل الجزائريين، أما عن الحركة الوطنية المتمثلة في حزب الشعب جعلهم يلتجئون إلى النظام السري، بين الحين والاخر خاصة بعد حملة الاعتقالات التي شنتها سلطات الاحتلال ضدهم (15).

وقد سمحت هذه الأوضاع للفئة الموصوفة بالاعتدال، بالنشاط والعمل نظرا للفراغ الذي تسبب فيه اعتقال مناضلي حزب الشعب، فقد قامت هذه الفئة بنشاطات خلال الحرب العالمية الثانية، واظهرت السلطات الاستعمارية تجاهها شيئا من التسامح، على الرغم من أنها رفضت مطالبها الإصلاحية التي اقترحتها في البداية على الحلفاء، ثم على الفرنسيين أنفسهم، وتلى ذلك فرض الاقامة الجبرية على زعماء تلك الحركة الموصوفة بالاعتدال (16)، والتي كانت تنشط تحت اسم «جماعة أحباب البيان وأصدقاء الحرية».

هذا الحزب الذي ألعن تأسيسه فرحات عباس، في سطيف يوم 14 مارس (أذار) 1944، والذي أصبح هيئة عامة نشطة، تستقطب آمال الجزائريين على مختلف اتجاهاتهم خلال الحرب، معبرة عن تمسكهم برفض قرار 7 مارس

(آذار) 1944 [17]، فقد قامت بتعليق لافتات بالعربية، في أهم مدن الجزائر تعلن «لا للجنسية الفرنسية، نعم للجنسية الجزائرية. وتسقط الجنسية الفرنسية، وتعيش الجنسية الجزائرية للجميع [18]».

لقد اهتز الحزب بعد تسرب العناصر الوطنية من حزب الشعب الجزائري داخله، والنضال باسمه، مما جعله يرفع شعارات وطنية في مستوى طموح الشعب، حيث تحالفت كل التشكيلات الوطنية، التي اصبحت مقتنعة بفكرة الاستقلال مع حزب أحباب البيان، مما أعطى الحزب قاعدة شعبية واسعة ونما نفوذه السياسي، واندفع الطلبة والكشافة والشباب بصورة عامة في الحركة وساد البلاد حماس شعبي عظيم[19].

وما كادت سنة 1944 تنتهي، حتى كانت الحركة الوطنية أكثر صلابة واكثر وعيا، وأعمق تجربة، فضلا عن أنها دخلت مع الفرنسيين عهدا من التحدي والمواجهة، لم تعرفه من قبل[20].

فخلال شهر فبراير (شباط) 1945، الصق منشور على الجدران في مدن الجزائر جاء فيه «أيها الإخوة المسلمون إن حياة بلادكم في خطر فالاستعمار قد خربها ماديا ومعنويا. إن الشعب الجزائري لم يتمتع بالحضارة لوجود المستعمر الفرنسي. فاللغة العربية مضطهدة منذ الاحتلال، والاسلام أصبح محل سخرية،أما عن كرامتنا لا يضمن لها الاحترام إلا في اطار (كيان جزائري) وحكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب الجزائرية وترفض أية سيادة أجنبية ومن أجل هذا الهدف مات أخوتكم في الزنازن وهم يعانون في السجون والمحتشدات ومنهم من يناضل بحماس في إطار الشرعية أو الخفاء [21]».

إن الغرض من هذا المنشور هو الدعوة إلى وحدة الشعب الجزائري لم تكتف الحركة الوطنية بذلك، بل تضاعفت المنشورات، وظهرت الصحف السرية، خاصة في ربيع 1945. كما كانت عودة الجنود الجزائريين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، الذين ساهموا في تحرير فرنسا، تثير فضول الناس على الاطلاع على مجريات الحرب، وتابع ذلك روايات كثيرة عن الحرب واهدافها ومشاعر الشعوب فيها، مما ساعد الشعب الجزائري على معرفة حقيقة الاستعمار فزاد في حماسه، وأدى إلى ظهور عبارات مكتوبة على الجدران، في عدد من المدن الجزائرية، مثل جيجل، وبسكرة، وحمام المسخوطين وغيرها، توصي بأن هناك شيئا ما يستحق الاستعداد، ومن هذه العبارات: «استعدوا فان ساعة الصفر قد قربت» و «فلنعد أنفسنا للثورة» و «أيها الجزائريون حاربوا من أجل الحرية، موتوا إذا اقتضى الأمر، ولكن لا هوادة مع المضطهدين، أيها الجزائريون إن الجبال تناديكم، فساعة التحرير قد قربت»[22]، بذلك استطاعت الحركة الوطنية أن تخرج من دائرة المطالب السياسية عن طريق تقديم البيانات وغيرها، إلى التحدي بالملصقات وانتشارها في مختلف المدن الجزائرية. وقد بلغ هذا التحدي قمته، والذي نتجت عنه حوادث 8 ماي 1945 المأساوية.

حوادث 8 ماي 1945:

لقد ضحى أبناء الجزائر بأرواحهم، من أجل تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني، أثناء الحرب العالمية الثانية، ولم يحصلوا سوى على المجزرة الرهيبة، التي قدمتها فرنسا الاستعمارية، مكافأة للشعب الجزائري خاصة، والشعوب المضطهدة عامة، والتي أكدت بأن طريق الحرية غير مفروشة بالورود[23].

ونظرا لأهمية هذه الحوادث، التي تشكل مرحلة هامة في تاريخ الجزائر المعاصر، لا بد من الحديث عنها من حيث أسبابها، ووقائعها ونتائجها:

إن الدعاية التي أطلقها الحلفاء أبان الحرب العالمية الثانية، عن أهداف الحرب المتمثلة في تصفية الاستعمار كان لها صداها عند الشعب الجزائري بالاضافة إلى الاجتماع التأسيسي للجامعة العربية، والإعداد لمؤتمر سان فرانسسكو للأمم المتحدة، ووعود الجنرال دي غول ببرازافيل (جانفي) كانون الثاني (1944)، باعطاء الحكم الذاتي للمستعمرات الفرنسية بعد الحرب[24].

لقد تبين أن وعود الحلفاء كانت عبارة عن تهدئة للشعوب المستعمرة لكي لا تحدث مشاكل للوجود الاستعماري في أراضيها، وهذا مازاد الحركة الوطنية تصلبا في مواقفها، واصرارا على المطالبة بالاستقلال، باسم حزب أحباب البيان، وقد تم عقد مؤتمر للحزب من 2 إلى 4 مارس (أذار) 1945، لدراسة الوضعية، وأسفر عن مطالب تقدم بها إلى السلطات الإستعمارية والمتمثلة في: استبدال برلمان جزائري بالمجالس الجزائرية واستبدال حكومة جزائرية أمام البرلمان بالولاية العامة، والاعتراف بالعلم الجزائري[25].

غير أن سلطات الاحتلال رفضت تلك المطالب، ولم تعطها أي اهتمام مما أدى بمناضلي الحركة الوطنية إلى التخطيط في كيفية اسماع صوتهم للمستعمر، وارغامه على الاعتراف بمطالبهم. فيقول السيد الشاذلي المكي [26] «وعقدنا العزم من جديد ان نجعل من يوم استسلام ألمانيا للحلفاء... يوم استفتاء شعبي تقول فيه الأمة الجزائرية كلمتها، وتعلن فيه من جديد مطالبها جزاء وفاقا، لمشاركتنا

تحت راية الحلفاء طيلة الحرب العالمية الثانية، ويقول عن الحل الذي تم الاتفاق عليه هو: «مظاهرات ومطالب فحسب»[27].

وعند حلول فاتح ماي (أيار) 1945، بدأت المظاهرات التي نظمها حـزب الشعب الجزائري المنحـل، وكـان حينهـا منظمـة سـرية باسـم العمـال وكانـت المظاهرات في المدن والقرى الجزائرية، وصادف هـذا اليـوم سـقوط بـرلين عاصـمة ألمانيا في يد الحلفاء، الأمر الـذي أعطـى طابعـا خاصـا حمـل المتظـاهرين أثنائهـا لافتات تندد بالاستعمار، وتنـادي بحريـة الجزائـر وبتقريـر المصـير والاسـتقلال، وسقوط قرار 7 مارس (أذار) 1944، وإطلاق سراح المساجين السياسيين، وبحياة الجامعة العربية، وبحياة الجزائر حرة مستقلة، وقد أسفرت هذه المظـاهرات عـن سقوط العديد من القتلى والجرحى، بالإضافة إلى اعتقال بضع عشرات[28].

وفي اليوم الثامن ماي (أيـار) نظمـت مظـاهرات عمـت كـل أنحـاء الجزائـر تحمل لافتات تندد بالاستعمار، ففي مدينة سعيدة أحرقت دار البلدية [29]. أمـا في مدينة سطيف كانت أشد، حيث نظم المتظاهرون مسيرة ضخمة اتجهـت نحـو قبر الجندي المجهـول، وحمـل الكشـافة العلـم الـوطني، وبعـد أن قتلـت قـوات الاستعمار الطفل حامل العلم، انقسمت المظاهرة إلى قسمين واشتبك المتظاهرون مع الفرنسيين، ومات نتيجة ذلك عدد من الطرفين[30]. وبعدها قام غـلاة الاسـتعمار في نفس المدينـة، بتحويـل هـذه الفتنـة إلى هوايـة في اقتنـاص البشـر، وأصـبحوا يطلقون النار على الجزائـريين وحتـى علـى أبنـاء جلـدتهم، المعـروفين بمـواقفهم العادلة إزاء المطالب الشرعية للجزائريين[31].

أما في مدينة قالمة [32]، فقد وزع رئيس الدائرة (اسياري) الأسلحة على المعمرين [33] وحثهم على قتل الجزائريين فقال «أيها السادة المعمرون انتقموا لأنفسكم»، وقام هؤلاء بارتكاب الجرائم، ولم يتورعوا في حرق جثث الشهداء، أما فرق اللفيف الأجنبي [34] فقد قامت بسحق جماعات من المساجين المقيدين بواسطة الدبابات، وفي مدينة خراطة [35] كان المعمرون يصفون المساجين على حافة مهوى سحيق، ويعدمونهم زرافات [36].

وعلى اثر تلك الأحداث كتب القائد الفرنسي لناحية قسنطينة الجنرال (دوفال)، المسؤول المباشر عن المجازر إلى رؤسائه قائلا: «لقد أمنت لكم السلم لعشر سنوات»[37]. فقد استعمل الفرنسيون أساليب العمليات الكاسحة، بعد نهاية المظاهرات، بحيث لم يتركوا في طريقهم منزلا إلا فتشوه وخربوه، وعمدوا إلى ضرب القرى بالقنابل من الجو، بأمر من وزير الطيران (تيتون) الذي كان شيوعيا في حكومة دي غول. وضربت القوات البحرية عددا من المدن الساحلية[38].

وفي تقرير نشرته مجلة (ستارز أندرستر بيرن) الأمريكية، عن تلك الحوادث في 28 ماي (أيار) 1945، مما جاء فيه: «ان قاذفات القنابل الفرنسية قد حطمت قرى آهلة بكاملها... طار الطيارون الفرنسيون ثلاثمائة مرة في يوم واحد مستعلمين القاذفات الأمريكية الثقيلة والمتوسطة.. حتى سويت الأرض بعدد من القرى والدواوير، ثم طارت الطائرات المقاتلة الفرنسية البريطانية الصنع خلف القاذفات الأمريكية لتسحق السكان الهاربين (من المنازل التي تحطمت) وترمي القنابل على المخابئ العربية في الجبال [39]».

وبالاضافة إلى ذلك، تم إعلان الطوارئ في كل من سطيف وبجاية وقالمة، وما جاورها، كما قررت الإدارة الاستعمارية الأحكام العرفية في كامل الجزائر، ومنع الوطنيون من الخروج من دورهم إلا بإذن خاص، ولم تكتف بذلك بل ذهبت إلى توزيع السلاح على الأوربيين، إلى حد أن النساء كن مسلحات[40]، كما أصدرت الولاية العامة بيانا، حملت مسؤولية ما قامت به للوطنين الجزائريين، فجاء في البيان: «بينما الجزائر تساهم باغتباط في احتفالات السلام قامت عناصر فوضوية تستوحي طرقها من النازية باعتداءات مسلحة على السكان الذين كانوا يحتفلون بالانتصار في سطيف وضواحيها» وفي يوم 11 ماي، تلقى الوالي العام برقية من الجنرال دي غول، قال فيها: «أكدوا علانية إدارة فرنسا المنتصرة في عدم المساس بالسيادة الفرنسية على الجزائر، واتخذوا جميع التدابير لردع كل الحركات المعادية لفرنسا والتي تقوم بها زمرة من المنشقين، واعملوا على تأكيد احتفاء فرنسا بثقلها في مسلمي الجزائر[41]».

أما عن الضحايا التي شهدتها أحداث 8 ماي، وما اعترفت به السلطات الفرنسية، فقد جاء في اجتماع مشترك للجان الداخلية لتنسيق الأعمال للشؤون الاسلامية، في جواب الحاكم العام عن سؤال وجهته له اللجنة كما يروي ذلك أحد أعضاء اللجنة- قوله: « بان احدى وأربعين قرية قد دكت بالطائرات وبالوحدات البحرية فلم يبق منها ديارا، وبما أن معدل سكان القرية الواحدة ألف نسمة إن لم نقل ألف وخمسمائة أو ألفان، فلا مغالاة اذن أن نقرر بان العدد الحقيقي الواقعي من المسلمين الذين قتلوا يتراوح بين خمسة عشر ألف وبين عشرين ألف، هذا إذا افترضنا أن نصف السكان قد فر واعتصم بالجبال، فلا

النصف، ومما لا شك فيه عن الانتقام الذي قمنا به كان ضربة قاضية على صداقة الشعب الجزائري والأمة الفرنسية، أو بالأحرى على مصالح بلادنا في الجزائر[42]».

وحول هذه المجازر يقول الشيخ محمد البشير الابراهيمي [43] «وفي لحظة واحدة تسامع العالم بأن الحرب انتهت مساء أمس ببرلين، وابتدأت صباح اليوم بالجزائر وفيما بين خطرة البرق، بين الغرب والشرق، أعلنت حرب من طرف واحد، وانجلت في بضعة أيام عن ألوف من القتلى العزل الضعفاء واحراق قرى وتدمير مساكن، واستباحة حرمات ونهب أموال، وما تابع ذلك من تغريم وسجن واعتقال، وذلكم هو يوم 8 ماي [44]. فيقول عن مسؤولية فرنسا التاريخية ازاء هذه الأحداث: «لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور، ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس ها الفصل ذلك التاريخ كله»[45]. كما تحدث عنها الكاتب الفرنسي «ألبير كامي» فقال: «ان وحشية الجرائم التي تمت من قبل المحرضين وضغوطهم الصارمة والتي أيدها الجنرال دي غول احيت وبحق جروحا كنا نعتقد أنها التأمت إلى الأبد »[46].

لقد اختلفت التقارير حول عدد ضحايا الجزاريين، في تلك المجازر التي قامت بها حكومة دي غول، ضد شعب أعزل وقف أبناؤه بجانبها أثناء الاحتلال الألماني، فكانت المكافأة هي مجزرة 8 ماي. فجاء في تقرير وزير الداخلية الفرنسي، «تيكسية»، حيث ذكر أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحوادث «50 ألف» شخص، ونتج عن ذلك مقتل (88) فرنسيا وجرح (150)، أما الجانب الجزائري، فمن (1200) إلى (1500) ولم يذكر عدد الجرحى، واعتقل

(2400) أطلق سراح (517) وحكم الباقي. أما التقارير الجزائرية فتتراوح ما بين (45 ألف) و (100 ألف) شهيد وتختلف تقديرات الدول فيما بينها فبعضها يقترب من احصاء الفرنسيين وبعضها يقترب من احصاء الجزائريين، وهي في الغالب من (50 ألف) إلى (70 ألف) [47]. إن التناقض في أقوال وزير الداخلية الفرنسي والحاكم العام بالجزائر حول عدد القتلى الجزائريين، يؤكد صحة الأحصاء الجزائري في أن عدد شهداء الثامن ماي بلغ (45 ألف) أو يزيد.

وحول نتائج تلك الأحداث يقول السيد بن عودة [48] « فانتفاضة 1945 بيّن فيها الشعب الجزائري على نضجه والروح الوطنية التي خلقت فيه وكذلك الحال برهن على قوّته ووحدته من وراء الحركة الوطنية.. نعني بها حزب الشعب الجزائري[49] ».

ان مجازر 8 ماي (أيار) 1945، جعلت الشعب يبقى مجندا في سبيل انتصار مطامحه الوطنية، كما انطلقت الحركة على أسس جديدة، على العكس ما كان يتوقعه المستعمر، بأنه بتلك المجازر قضى على الحركة الوطنية. وقد كانت تلك الأحداث بداية النهاية للوجود الاستعماري في الجزائر، والاشارة الخضراء للاعداد لثورة نوفمبر 1954. وهذا ما سيتضح في الفصل الأول حول اندلاع الثورة.

الحياة الاقتصادية:

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، تعرض الشعب الجزائري لسياسة تدميرية، يمكن تسميتها «بسياسة التفقير والتجهيل» فقد صودرت الأراضي الخصبة، التي كان يملكها الجزائريون، وشرد أهلها إلى قمم الجبال وكان من

بين العوامل الخطيرة التي اضعفت اقتصاديات الشعب الجزائري وبالمقابل اثرت المستعمرين ودعمت قواهم الاقتصادية، وكانت السلطات الاستعمارية تزيد من مساحة الأرض المصادرة، كلما سنحت لها الفرصة، وذلك طوال وجودها بالجزائر، فكلما نشبت ثورة تتغلب بمصادرة الأراضي التي يمتلكها الثائرون وأقاربهم، بل والقبيلة التي ينتمون إليها [50].

ولا عطاء نظرة شاملة على الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة (1945-1954)، قسم هذا العنصر إلى قسمين: الأول يتعلق بالزراعة، وذلك لأن معظم المجتمع الجزائري خلال تلك الفترة كان زراعيا، والقسم الثاني بتعلق بالصناعة، أما التجارة فكانت تقريبا حكر الأوروبيين واليهود.

الزراعة:

تشكل الزراعة في الفترة الممتدة بين 1940-1954، القطاع الأكثر أهمية، سواء من حيث عدد العاملين فيه، أو من حيث مساهمته في الناتج الإجمالي، أو في الدخل الوطني، وينقسم هذا القطاع إلى قسمين متمايزين:

(أ) قطاع أوربي عصري مهيمن، موجه نحو التصدير، يمثل القاعدة الاقتصادية الأمامية للإقتصاد الاستعماري الرأسمالي، يحظى بكل العناية ووسائل الدعم والاسناد. وكانت معطياته الأساسية قبل سنة 1954، كما يلي:

السكان الأوروبيون «175» ألف نسمة، يسيطرون على مساحة (2320000) هكتار. موزعة على (21080) مزرعة. أما المعدل الوسطي لكل مزرعة فيبلغ (125) هكتارا. وتتركز هذه المزارع في شمال البلاد على النحو

التالي: 35٪ من الساحل الوهراني، 18٪ في المتيجة، 14٪ في سهل عنابة، وهذه المناطق هي الأكثر خصوبة وتجهيزا(51).

(ب) قطاع تقليدي متخلف، يعيش منه السواد الأعظم من الجزائريين، محروم من كل وسائل التطور. وكانت معطياته الأساسية قبل 1954 كما يلي:

السكان حوالي خمسة مليون نسمة (جزائريين)، يمتلكون مساحة تقدير بحوالي (5300000) هكتار، موزعة على (630730) مزرعة المعدل الوسطي لكل مزرعة 11 هكتار، موزعة على النحو التالي: 4٪ من الملاكين يسيطرون على 38.5٪ من المساحة، و26٪ يحوزون 43٪ منها بينما لا يملك 70٪ سوى 18.5٪ ، أي الأراضي الفقيرة، التي لا تتوافر على المياه والوسائل الحديثة، ويقع معظمها في الداخل، ولا تنتج إلا قمحا أو شعيرا أو بعض الثمار الجافة(52).

وفي سنة 1954، كان معدل ملكية الجزائري لا تتجاوز 14 هكتارا بينما معدل ملكية الأوربي (109) هكتارات. وكانت نسبة الجزائريين الذين لا يزيد معدل ملكيتهم 14 هكتارا 73٪ من ملاك الأرض، إذا ما قورنوا بالأروبيين الذين تبلغ نسبتهم 27٪، أما معدل دخل الفرد منهم السنوي في سنة 1954، ما يعادل (770000) فرنك قديم، بينما معدل دخل الفلاح الجزائري في تلك السنة (22000) فرنك قديم (53).

الصناعة:

تركزت جهزد الاستعمار في هذا القطاع، على استنزاف الثروات الباطنية الجزائرية، وتوجيهها إلى فرنسا على شكل مواد خامة، الخدمة الصناعة الفرنسية من جهة، واحتكار أسواق لتصريف المنتجات المصنعة المستوردة من

فرنسا من جهة ثانية. ومن أهم الخصائص التي امتازت بها سياسة التصنيع، التوزيع الجغرافي غير المتوازن للمنشآت القاعدية والوحدات الصناعية على ضآلتها وضعفها. إذ أن 51٪ من هذه الوحدات متمركزة في الجزائر الوسطى، و25٪ في المنطقة الشرقية و 20٪ في المنطقة الغربية، أما بالنسبة للطاقة والمنشآت الأساسية، من طرق سكك حديدية والمرافق الأخرى، فقد أقيمت في المناطق التي يسكنها الأوربيون، أما المناطق الأخرى وخاصة الجنوبية منها،فقد تركت لمصيرها، وبذلك حكم عليها بالعزلة والتخلف والحرمان مما أدى إلى اختلال التوازن بين المدينة والريف من جهة/ وبين الشمال والجنوب من جهة ثانية[54].

كما أن ظروف المعيشة في الفترة الممتدة بين 1945 و 1947 أصبحت صعبة حيث لم يعد في إمكان أي فرد جزائري، الحصول على قنطارين من القمح سنويا، ويعود ذلك إلى تحويل الأراضي الزراعية، إلى مزارع للخمور بدلا من القمح والشعير، ونتج عن ذلك تحويل «450000» هكتارا من أخصب الأراضي إلى مزارع للخمور، لأن الهكتار الواحد يجلب ربحا لا يقل عن «90000»، في حين أن نفس الهكتار من الحبوب لن يجلب أكثر من «12000» فرنكا قديما من الأرباح. ذلك لأن مما أدى إلى اختلال التوازن بين عدد السكان الذي يزداد سنويا، وكمية التغذية التي يحتاجها الفرد ففي الفترة الممتدة من 1934 إلى 1954، نما عدد السكان بما لا يقل عن ثلاثة ملايين نسمة، بينما ازدادت كمية المحاصيل الزراعية بمليونين من القنطارات فقط[55].

أما في جانب التصنيع، فإن الجزائر لم تشهد نهضة صناعية طيلة وجود الاستعمار الفرنسي بها، وإنما عمد إلى القضاء على الصناعات التقليدية الموجودة،

وتحويل أصحابها إلى أيد أجيرة، وكان غرضه الأساسي هو ابقاء الجزائر مجالا خصبا لانتاج مواد الخام، لتمويل المصانع الفرنسية في بلاده معتمدا على ابعاد الجزائريين من اقتناء الخبرة الصناعية، مما جعل المجتمع الجزائري يعيش في أزمات اقتصادية حادة، جعلت العامل يضطر إلى مغادرة البلاد بحثا عن الرزق، كما سيتضح في الحديث عن الحياة الاجتماعية.

ج) الحياة الاجتماعية:

كان للأزمة الاقتصادية عام 1929، والسنوات التي تخللتها الحرب العالمية الثانية، أثر عميق في نشر حياة البؤس والشقاء في الشعب الجزائري وأدت به الظروف الاقتصادية السيئة التي مر بها إلى اللجوء للهجرة طلبا للعمل، وكانت الهجرة إلى فرنسا تتم بين الحين والآخر، كلما اشتدت الأزمات الاقتصادية بالجزائريين. وقد عانى الشعب الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي من الثالوث الرهيب: الجهل، والفقر، والمرض. فرغم تزايد عدد السكان، لم توجه فرنسا أي عناية لهذه الظاهرة، فازداد عدد الأميين وتلاشت عمليات مكافحة الأمراض، وازداد شبح الفقر قوة وشراسة [56].

كما أدت سياسة القهر إلى نتائج وخيمة على الشعب الجزائري، الذي أجبر على العيش على هامش المجتمع الأوربي الدخيل، فقد عمد الاستعمار إلى تجريد الجزء الكبر من الجزائريين من أراضيهم، ودفعهم إلى أراضي الجدباء، وحولهم إلى خماسين وعمال عاطلين. وتتجلى هذه النتائج في الهجرة الريفية نحو المدن أو الخارج (إلى فرنسا)، وفي انتشار الأمية ونقص وتدهور قطاع السكن، وظهور المدن القصديرية والأكواخ، وانعدام المنشآت الصحية، كما تتجلى كذلك في

تدني الأجور للعمال الجزائريين، بالمقارنة مع أجور الأوربيين، وفي طبيعة الأعمال التي تسند اليهم[57].

هذه الأجور التي لا يمكن أن تتطور، لأن أرباب العمل لا يهمهم إلاّ كثرة الانتاج والربح، ولو على حساب اجور العمال، الذين أصبحوا أمام ارتفاع الأسعار الفاحش، نتيجة السوق السوداء، مهددين بالمجاعة والمرض. مما حدا بالمنظمات الدولية إلى القول : «بأن مستوي المعيشة في الجزائر بالنسبة للجزائريين يعتبر أحط مستوى في العالم كله»[58].

كما تشهد الوثائق أن سنة 1942، كانت أيضا سنة صعبة بالنسبة للسكان الجزائريين، كما كانت السنة السابقة لها، وإن المواد الغذائية كانت مفقودة، وان الأهالي كانوا يأكلون الأعشاب، ويشربون من الآبار العفنة، ويكاد كبارهم يكونون عراة، أما صغارهم فكانوا يتركون على الطبيعة حفاة عراة، وكانوا يشاهدون أطفالهم وذويهم يموتون بالملاريا في لحظات[59].

ان هذه الحالة الخطيرة من البؤس، التي آلت اليها حالة المجتمع الجزائري، نتجت عن تلك السياسة الاستعمارية، التي تخطط حسب ما يريده المعمرون، مما حدا بالسيد «استييه» إلى القول في تقريره. عن الوضعية المعايشة للجزائري، الذي قدمه لما يسمونه «لجنة اصلاح عرب الجزائر» بالبرلمان الفرنسي: «ان مستوى حياة العربي الريفي في الجزائر على درجة مروعة من الانخفاض اذ ان الطاقة الغذائية التي يحصل عليها من غذائه ى تتجاوز الثلث من معدل ما يحصل عليه الأوربي [60]».

ان تدهور وانخفاض الحياة المعيشية والنقص في المواد الغذائية أدى إلى تفشي الأمراض الخطيرة، مع غياب وسائل مكافحتها حيث ورد النشرة الرسمية للإحصاء العام، الذي أجرته حكومة الجزائر، واعلنت عنه في عام 1954، بما يأتي : «يبلغ عدد الأطباء في جميع أنحاء الجزائر 1500 طبيبا خاصا و151 طبيبا حكوميا ومن هؤلاء ألف يعلمون في المدن الثلاث الرئيسية و31 طبيبا يعملون في جميع الأنحاء الجنوبية.. أما 1500 طبيب خاص فيحول فقر الجزائريين دون التردد على عياداتهم ومستشفياتهم الخاصة»[61] ، وبذلك كانوا (أي هؤلاء الأطباء) خاصين للأوروبيين فقط.

ويقول الدكتور «غوروبريسونيو» مقرر ميزانية الصحة العامة، في تقريره المقدم إلى الجمعية الجزائرية، عن سنة 1954 : «بلغ متوسط عدد المصابين بالسل الذين قدموا طلبات دخول إلى المستشفى ليفي 1440 مريضا لم يستطع المستشفى أن يقبل أكثر من 360 مريضا منهم ... ومعنى ذلك أن 1080 مريضا بالعاصمة بقوا دون عناية طبية على الاطلاق.. وحدث ان كثيرا من هؤلاء المساكين كانوا يسقطون في الطريق العام.. كما أن كثيرا منهم قد مات في المستشفى عقب وصوله بأيام قليلة..»[62].

تظهر هذه التقارير، الحالة التي آل إليها الفرد الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي، الذي اعتمد سياسة أهملت العامل معتبرة إياه أداة للإنتاج، بدون مراعاة متطلباته الإنسانية، غير أن التقرير الأخير قد أشار إلى إحصائيات المصابين بالسل في مدينة الجزائر فقط، أما المدن الأخرى الأقل عناية وتطورا،

وبصفة خاصة الرف والصحراء، فكانوا يموتون بالآلاف دونما أن تلفت إليهم السلطات الاستعمارية نظرها.

ومما ساعد كذلك على تردي وضع الجزائريين، من الناحية الاجتماعية إبعادهم عن الوظائف الإدارية في البلاد، حتى أصبحوا يشكلون في قطاع «الموظفين والتعليم 7٪»، أما الوظائف العليا والمتوسطة، فقد أغلقت في وجوههم، ولم تبق أمامهم إلا الوظائف الأخرى فقط[63].

أما في المجالات الأخرى، ولا سيما الصناعية منها، فتبين الإحصائيات أن نمو الاستخدام كان ضعيفا جدا في هذا القطاع، وانه لا سبيل إلى مقارنته مع ضخامة البطالة المدنية، والهجرة الريفية. ففي 31 أكتوبر (تشرين أول) 1948، وصل عدد العمال في الصناعة إلى (80000) وفي البناء والأشغال العامة (97000). وفي 31 أكتوبر (تشرين أول) 1945 وصل عدد العمال في الصناعة إلى (98963) وفي البناء والأشغال العامة (96300).[64].

يستنتج من هذه الاحصائية للعمال في القطاعين السابقين، أن نسبة العمال في خلال الست سنوات، ارتفعت في قطاع الصناعة بزيادة (18963) عاملا، وهذا الرقم يعتبر بسيطا أمام العدد الكبير من العمال الذين يبحثون عن العمل. بينما انخفض في قطاع البناء والأشغال العامة، عدد العمال بـ 700 عامل، مما أدى إلى زيادة البطالة، أمام الهجرة الهائلة من الريف إلى المدينة، كما يعني كذلك عدم وجود أي تطور أو اعتناء في هذا القطاع الأخير، رغم الزيادة الهائلة في عدد سكان المدن.

لقد كان العثور على العمل من الأمور الصعبة، التي تقف أمام الشباب الجزائري، وإذا وجد فلأيام محدودة فقط، وبمرتب قليل، ففي خلال سنتي 1950-1951، لم يتجاوز عدد العمال الذين تمكنوا من العثور على عمل دائم «الـ 160000»، ومعدل دخلهم السنوي كان في حدود «75000 فرنكا قديما»، وبالنسبة للعمال الموسميين، الذين استطاعوا أن يجدوا عملا يقومون به، لمدة 90 يوما في السنة، بلغ عددهم «400000» ومعدل دخلهم في السنة، يتراوح ما بين (20000 و 25000) فرنكا قديما ويقدر عدد الذين كانوا بلا عمل، ويعانون من البطالة، في نفس الفترة بحوالي «650000» أي بنسبة 46٪ من الجزائريين الذين هم في سن العمل [65].

أما في القطاع الفلاحي، فان عدد أيام العمل تبدو أكثر وضوحا ففي سنة 1954، «تم إحصاء 25٪ أقل من 100 يوم، ثم 75٪ أقل من 290 يوما في السنة، وهي تقريبا الحدود القصوى للعمل الدائم [66]» هذا بالإضافة إلى انتشار الأمية كما سيتضح في الحديث عن الحياة الثقافية.

د) الحياة الثقافية:

اعتمدت فرنسا منذ احتلالها لعاصمة البلاد سنة 1830، سياسة التنصير، ومحاربة الاسلام في الجزائر، فقد أعلن سكرتير الحاكم العام الفرنسي في الجزائر سنة 1832: «أن أيام الاسلام قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح، ونحن إذا امكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا، فلا يمكننا أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الاسلام إلى الأبد». [67]

كما أكدوا هذه السياسة، المتمثلة في محاربة الدين الاسلامي، غداة احتفالهم بمرور قرن على احتلالهم للجزائر، سنة 1930، حيث قالوا أن المغزى الحقيقي من وراء اقامة الاحتفالات انما هو «لتشييع جنازة الاسلام في الجزائر» كما أعلن صراحة رئيس جمهورية فرنسا [68].

هذا ما ذهب اليه الاستعمار الفرنسي منذ بدايته، ولم تكن هذه السياسة عبارة عن شعارات لكسب ود الشعوب المسيحية في أوروبا الغربية وانما شرع المستعمر في تطبيقها منذ إعلانه إياها، وذلك بتحويل معظم المساجد الجزائرية إلى كنائس وثكنات، ومحاربة العلماء والفقهاء ووضعهم تحت المراقبة الشديدة، لأن الاستعمار يدرك خطورة الاسلام على وجوده في الجزائر، وإنه السبب الوحيد الذي يطرده منها، ولهذا عمدا إلى تلك السياسة.

وفي هذا الصدد يقول الشيخ الابراهيمي: «.. وتسمى [69] كل ما نقول ونعمل سياسة، حتى قراءة القرآن وتأدية الصلاة والصوم والحج، وهي لذلك تدس أنفها في كل أمر ديني، فتتمسك بالمساجد وأوقافها، وتتحكم في رجالها، وتسيطر على الحج ووسائله.. حتى يشعر المسلم الجزائري أن يد الاستعمار لا تفارقه في البر والبحر، وفي مكة والمشاعر....» [70].

بهذه الوسائل الاستعمارية، المتمثلة في الجوسسة والإرهاب حارب الاستعمار الدين الاسلامي في الجزائر، كما عمد كذلك إلى محاربة لغة القرآن، منذ بداية احتلاله للبلاد، وقد جاء في إحدى التعليمات التي صدرت في أوائل الاحتلال، عقب الشروع في إدارة الجزائر، ما يلي «ان ايالة الجزائر لن تصبح حقيقة (مملكة فرنسية) إلا عندما تضبح لغتنا هناك قومية، والعمل الجبار الذي

يترتب علينا انجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي ـ بالتدريج ـ إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم»[71].

ان الاستعمار يعرف جيدا مدى قيمة اللغة عند كل شعب يريد أن يحافظ على شخصيته، ويعتز بها، وفي هذا خطر على وجود المستعمر الدخيل. ولما كانت اللغة العربية، هي وعاء الثقافة العربية، فقد ركز المحتل حربه عليها ـ لأنه متى تم القضاء عليها ـ يمكن القضاء على الثقافة العربية بالجزائر، وبالتالي على الشخصية الجزائرية بسهولة ويسر [72].

لأجل تحقيق هذا الهدف الاستعماري، سعت سلطات الاحتلال إلى اتخاذ كل الوسائل للقضاء على اللغة العربية، باصدار قرارات وغلق المدارس والكتاتيب، وكل مجال يمكن أن تنفذ منه العربية، وعن هذا يقول الشيخ الابراهيمي: «كل الوسائل التي تتذرع بها حكومة [73] الجزائر لمقاومة التعليم العربي هي: إما قوانين أصدرها مجلس الأمة في فرنسا في أوقات مختلفة، ولأسباب متنوعة، وإما قرارات فردية، مصدرها الجزائر ومبناها على ايعازات بوليسية، توجهها الروح الاستعمارية،... وكلما زادت الأمة اقبالا على تعليم لغتها ودينها زادت الحكومة في القيد تضييقا حتى لو أنها نفذت تلك القرارات بحذافرها لما بقي في الجزائر من يكتب حرف هجاء عربيا[74]».

ولم تكتف سلطات الاحتلال بمحاربة الثقافة العربية في داخل الجزائر فحسب، بل عمدت إلى غلق الأبواب أمام أي منفذ تدخل منه هذه الثقافة للجزائر، وعملت على عزل الجزائر عن الوطن العربي، لاسيما المشرق العربي، حتى لا تتسرب التيارات الثقافية العربية منه اليها.

ومن ذلك على سبيل المثال، أن حكومة مصر أرادت في عام 1952، إنشاء معهد ثقافي في الجزائر، تحت اسم « معهد فاروق للدراسات العربية في الجزائر»، فما كان من فرنسا إلا أن رفضت إنشاء المعهد، بعد أن كانت قد وافقت عليه، في البداية، وذلك تخوفا من تأثيراته على سياسة الفرنسة، التي تتبعها في الجزائر[75].

لقد عمدت إدارة الاحتلال إلى شن حرب ضد العلم والتعليم في الجزائر، حتى لا يتسنى للأجيال الصاعدة من أبناء الجزائر التعليم، وبذلك عملت على تفشي الأمية وانتشارها بين أبناء الجزائر، وقد وزع الاستعمار الفرنسي الأطفال الجزائريين في ثلاث فئات.

فئة أطفال الفلاحين الذين لا أرض لهم، وكذلك أبناء الجماهير الكادحة في المدن، وقد استبعدت هذه الفئة نهائيا.

وفئة الشرائح الوسطية، من البورجوازية الصغيرة الحضرية والريفية التي دمجها المستعمر ليجعل منها قوة عمل لا يستغنى عنها، لرأس المال المحلي وخاصة في الوطن الأم، والفئة الثالثة هي فئة الأقسام المسيطرة من البورجوازية (أوربية أم جزائرية، حضرية أو ريفية)، التي سارت داخل النظام التربوي، في الطريق النظامي إلى الثانوي ثم العالي.

وقد وصل عدد الطلبة الجزائريين في جامعة الجزائر، سنة 1940 إلى 89 طالبا[76].

- وتدل إحصائيات سنة 1944، أن عدد الأطفال الجزائريين الذين كانوا في سن الدراسة بلغ عددهم: 1250000، ولم تتح فرصة التعليم الابتدائي إلا

(لـ 11000) من مجموع العدد المذكور. في عام 1954 كان (2070000) طفل جزائري، تتراوح أعمارهم بين 5 و 14 سنة، لم تتمكن من الحصول على التعليم الابتدائي، إلا (307100) من هؤلاء الأطفال[77].

أما الذين شاءت الظروف لهم أن يتعلموا من أبناء الشعب الجزائري فلم تكن مدارسهم شبيهة بمدارس أبناء الأوربيين، التي كانت لا تختلف عن المدارس الموجودة في فرنسا نفسها، في جميع اللوازم الدراسية.

أما مدارس الجزائريين، وملزماتها، فيصفها التقرير السنوي للتفتيش الأكاديمي، والذي اقتصر على مدينة الجزائر، في العام الدراسي 45-1946 وقد جاء في هذا الخصوص: «الحالة المادية: فصول صغيرة خربة وأماكن غير صالحة للسكن، الأدوات الصحية والرياضية نادرة - ولا توجد مياه في أغلب الأحيان - الفصول عارية بدون مقاعد ويجلس الطلبة على الأرض - أما مكتب المدرس فقديم وفي حالة بالية. وعن حالة التعليم الراهنة: فصول مزدحمة - أعمار متباينة للغاية - نقص الأماكن - الدراسة نصف الوقت والنتائج هزيلة[78]».

وقد بلغ عدد المسجلين للدراسة من أبناء الجزائر. سنة 1945 (من التعليم الابتدائي حتى العالي بما فيهم الحضانة)، (85201)، بينما بلغ عدد الأوربيين لنفس السنة (241206)[79].

أما في سنتي 49-1950، فيشير الإحصاء الذي نشرته إدارة الاحتلال لسنة 1955، أن عدد الطلبة الجزائريين في التعليم الثانوي والجامعي، بلغ (3734)، أما الأوربيون فكان عددهم (20658)[80].

أما بالنسبة للمدارس التقنية العليا، فقد كانت عمليا مغلقة في وجه الجزائريين، فالمدرسة الوطنية للزراعة، التي كانت تضم 120 طالبا عام 1953، كلهم أوربيون، والمدارس الوطنية الثلاث (التقنية، التجارية والصناعية)، تضم 355 طالبا عام 1953، منهم 9 جزائريون فقط (81).

هذه النسبة الضئيلة للجزائريين، في المدارس التقنية، إنما توحي عن السياسة الاستعمارية المعتمدة، لتبعد الجزائريين عن كل ما هو علم تقني، حتى تبقى الجزائر دائما تابعة، ولا تستطيع أن تقوم بنفسها، إن هي حاولت، وبالتالي يحكم عليها بالتبعية للاستعمار الفرنسي، هكذا كان الاستعمار يضع مخططاته لمستقبل الجزائر.

أما عن الفروع الأخرى، ففي عام 1954، كان هناك 179 طالبا من أصل 518 في جامعة الجزائر، مسجلين في الحقوق، 165 في الآداب، 66 في الطب، ثم 118 فقط في العلوم (82).

هذا في التعليم العالي، أما في التعليم الثانوي، فقد كان هناك في سنة 1954، 6308 شابا و 952 فتاة جزائرية. في الثانويات التي يبلغ عددها 49 ثانوية في أنحاء القطر الجزائري، وذلك من مجموع (34468) طالب وطالبة(83).

هكذا إذن، عمد الاستعمار الفرنسي منذ بداية الاحتلال، إلى سياسة نشر الجهل وإنشاء الأمية، في وسط المجتمع الجزائري، وقد نجح في ذلك إلى حد بعيد، وما جاءت سنة 1954، إلا ومعظم الشعب الجزائري لا يعرف القراءة والكتابة (84).

ويمكن إجمال أهداف السياسة الاستعمارية، في هذا المجال خلال فترة (1931-1956)، في الأمور الآتية:

1) محاربة اللغة والثقافة العربية، بشكل عنيف، للقضاء على الشخصية الجزائرية.

2) فرنسة التعليم في جميع مراحله، لضمان التبعية المطلقة، وخلق جيل موال لفرنسا.

3) اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية وجعلها والدين الإسلامي تحت المراقبة، لأنهما الحافز الوحيد لإيقاظ الشعور الوطني.

4) محاولة تشويه تاريخ الجزائر، في ظل العروبة والاسلام، بقصد القاء ظلال من الشك على انتماء الجزائر العربي الاسلامي.

ومن هنا انحصر اهتمام علماء التاريخ والآثار الفرنسيين في البحث عن تاريخ الجزائر، تحت الحكم الرومان، وفي عهد الاستعمار الفرنسي فقط والهدف من ذلك، هو محاولة اقناع الجزائريين بأن بلادهم فرنسية في حاضرها ومستقبلها، ورومانية في ماضيها، ولا شيء غير ذلك[85].

لكن الشعب الجزائري، تنبه إلى تلك الخطة الاستعمارية، واخذ يعمل بفضل جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على توعية أبنائه من هذا الخطر الداهم، وتمثل هذا الوعي في حادثة بجاية حيث كتب أحد المعلمين الفرنسيين، جملة على السبورة «إني فرنسي وفرنسا وطني» فكتب التلاميذ الجزائريون، بدلها هذه الجملة «إني جزائري والجزائر وطني» كما أن أحد المعلمين كان يدرس

الدولة الرومانية، وحالة العبيد فيها، فصاح التلاميذ الجزائريون، عند الحديث عن العبيد، قائلين: «مثلنا نحن» [86].

لم يكتف المستعمر في تشويه التاريخ الجزائري فحسب، بل أراد أن يغرس في نفوس التلاميذ، فكرة مفادها: إن الجزائر جزء من فرنسا، وامتداد لها، فلجأ إلى عدم تدريس جغرافية الجزائر، لأبناء الجزائر، والاستعاضة عنها بتدريس جغرافية فرنسا، وذلك حتى يقتل الروح الوطنية في نفوسهم [87].

لكن الحركة الوطنية الجزائرية، لم تقف مكتوفة الأيدي، أمام هذه السياسة الفرنسية اتجاه أبناء الجزائر، فعملت على توعية الشعب، بتعريف لما يبيته المستعمر لأبنائهم، وفي مقدمتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أخذت على عاتقها الدفاع والمحافظة على الشخصية الجزائرية فكانت بعض كتب الجغرافية المقررة على تلامذة «التعليم الحر»، مكتوبا على غلافها الخارجي الشعار التالي، الذي يلخص مقومات الشخصية الجزائرية، وهو «الاسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا» [88].

هذا الشعار، الذي وضعته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين للحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية، والذي رفعته الحركة الوطنية، كسلاح لمحاربة خطط الاستعمار، وأهدافه السياسية، في محو الشخصية الجزائرية وناضلت تحت لوائه، في الدعوة لتحرير البلاد، بصفته الشعار الذي يدعو إلى الوحدة، والمحافظة على الشخصية الوطنية.

الهوامش

(1) الصالحي بوتخيل: المقاومة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1945، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1981، ص:4.

(2) ترأسه في البداية الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، ثم مصالي الحاج من بعده.

(3) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الثانية، القاهرة 1977 ص : 124 133، 152.

(4) تألفت من المثقفين المتخرجين من المدارس الفرنسية، والذين كانوا ينادون بالادماج والمساواة.

(5) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي: ربع قرن من نضالنا إلى ثورة أول نوفمبر 1954، (محاضرة)، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1981، ص: 4.

(6) جمعية اصلاحية حافظت على اللغة العربية سنة 1931، كان رئيسها الإمام عبد الحميد بن باديس ثم خلفه بعد وفاته سنة 1940 الشيخ محمد البشير الابراهيمي.

(7) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي: المصدر السابق ص:4.

(8) أبو القاسم سعد الله: المصدر السابق، ص: 154-158.

(9) سيأتي الكلام عن الحزب في الفصل الأول.

(3) عبد القادر يحياوي: (الوضع السياسي في الجزائر 1939 و 1954)

(10) مجلة أول نوفمبر - العدد 55، الجزائر ماي 1982، ص 33.

(11) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي: المصدر السابق ص 5.

(12) صدر الميثاق الأطلسي في 12 أوت (آب) 1941، أصدره «روزفلت» مع «تشرشل» باسم الحلفاء، والذي يعد الشعوب بعالم خال من الحروب والسيطرة والاذلال والاستبداد. كما عاهدوا شعوب العالم بأنهم لا يحاربون من أجل الغنائم والتوسع، وانما يحاربون من أجل انتصار المبادئ، ومن أجل أن تشرق شمس الحرية في كل مكان وعلى أن تتاح حرية تقرير المصير لكل شعوب الأرض بدون تمييز (عبد القادر يحياوي، المصدر السابق، ص: 34).

(13) أبو القاسم سعد الله: المصدر السابق، ص: 215-216.

(14) الشاذلي المكي: (حوادث 8 ماي 1945)، مجلة الأصالة، العدد 53، الجزائر (جانفي) 1978، ص: 78ــ 79.

(15) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي: المصدر السابق، ص: 5.

(16) المصدر نفسه: ص:5ــ6.

(17) يقضي هذا القرار ببعض الإصلاحات غير السياسية، ويمنح الجنسية الفرنسية لفئة من الجزائريين.

(18) أبو القاسم سعد الله: المصدر السابق، ص: 236.

(19) جبهة التحرير الوطني : ميثاق الجزائر/ 1964، ص:17.

(20) أبو القاسم سعد الله: المصدر السابق، ص: 238.

(21) المصدر نفسه: ص:243

(22) المصدر نفسه: ص: 244-245.

(23) أحمد محيوت: وصف اندلاع الثورة في الوسط ومنطقة القبائل (محاضرة) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1980، ص:7.

(24) عبد القادر يحياوي : المصدر السابق، ص: 38.

(25) الشاذلي المكي: المصدر السابق، ص:79-80.

(26) من مناضلي حزب الشعب المنحل.

(27) الشاذلي المكي: المصدر السابق، ص: 81-82.

(28) المصدر نفسه: ص: 80-81.

(29)

Jaques Jurquet: La Revolution Nationale Algerienne et le parti; communiste Français, tome 3, Edition du Centenaire, Paris, P.215.

(30) أبو القاسم سعد الله: المصدر السابق، ص: 248- للمزيد ينظر:

Jaques Jurquet: P.P. 208- 212, 214

(31) محمد تروزين: اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 54(محاضرة)، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981، ص: 4.

(32) مدينة بالشرق الجزائري.

(33) هم الاقطاعيون الأوربيون.

(34) الجنود من الدول الأوربية.

(35) مدينة الشرق الجزائري.

(36) محمد تروزين: المصدر السابق، ص: 5.

(37) المصدر نفسه: ص: 5.

(38) أبو القاسم سعد الله: المصدر السابق، ص: 251.

(39) المصدر نفسه: ص: 252.

(40) الشاذلي المكي: المصدر السابق، ص: 86-87.

(41) محمد تروزين: المصدر السابق، ص 5.

(42) الشاذلي المكي: المصدر السابق، ص: 85-86.

(43) رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائرين.

(44) محمد البشير الابراهيمي : عيون البصائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1971، ص: 371.

(45) أبو القاسم سعد الله: المصدر السابق، ص: 271.

(46) Alain de serigny: Echos d'alger, Tome 2, Pesse de la cite, Paris 1974, P.13

(47) أبو القاسم سعد الله: المصدر السابق، ص : 253- وكذلك: Jacque : Ibid, P.212

(48) أحد أعضاء المجموعة (22) الذين خططوا لثورة أول نوفمبر 1954.

(49) مجلة الباحث: (حديث السيد بن عودة)، المطبعة المركزية للجيش، العدد 1 الجزائر، جويلية 1982، ص: 23.

(50) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي: المصدر السابق، ص: 6-7.

(51) عبد الكريم رمضاني: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفترة مابين 1940-1954، (محاضرة)، المنظمة الوطنية للمجاهدين الجزائر 1981، ص: 12-13.

ينظر كذلك: عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979، ص: 12-13.

(52) عبد الكريم رمضاني: المصدر السابق، ص: 13-15.

ينظر كذلك: سعد زغلول فؤاد: عشت مع ثورة الجزائر، دار الملايين بيروت، 1970، ص: 96-79.

(53) عمار بوحوش: المصدر السابق، ص: 152-153.

(54) المصدر نفسه: ص: 18-19.

(55) عمار بوحوش: المصدر السابق، ص: 131-132.

(56) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي: المصدر السابق ص: 7.

(57) عبد الكريم رمضاني: المصدر السابق، ص: 19-20.

(58) تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الوطنية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص: 89.

(59) أبو القاسم سعد الله: المصدر السابق، ص : 202

(60) سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص:54.
(61) سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص:55-56.
(62) المصدر نفسه: ص: 54.
(*) هي : الجزائر ، وهران، وقسنطينة.
(63) تركي رابح: المصدر السابق، ص: 90.
(64) عبد اللطيف بن أشنهو: المصدر السابق، ص:367.
(65) عمار بوحوش: المصدر السابق، ص: 101-152.
(66) عبد اللطيف بن أشنهو: المصدر السابق، ص: 449.
(67) تركي رابح: المصدر السابق، ص: 107.
(68) المصدر نفسه: ص: 108.
(69) يقصد السلطات الاستعمارية.
(70) محمد البشير الابراهيمي: المصدر السابق، ص: 274.
(71) تركي رابح: المصدر السابق، ص: 106.
(72) المصدر نفسه: ص: 91-92.
(73) يقصد الادارة الاستعمارية في الجزائر.
(74) محمد البشير الابراهيمي: المصدر السابق، ص: 233.
(75) تركي رابح: المصدر السابق، ص: 126.
(76) عبد اللطيف بن أشنهو: المصدر السابق، ص: 480-481.
(77) عمار بوحوش: المصدر السابق، ص: 160-161.
(78) سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص: 39-40.
(79) المصدر نفسه: ص: 40.
(80) المصدر نفسه: ص: 40.
(81) عبد اللطيف بن أشنهو: المصدر السابق، ص: 482.
(82) المصدر نفسه: ص: 483.
(83) عمار بوحوش: المصدر السابق، ص: 161.
(84) عبد اللطيف بن أشنهو: المصدر السابق، ص: 480.
(85) تركي رابح: المصدر السابق، ص: 105-106.
(86) أبو القاسم سعد الله: المصدر السابق، ص: 245.
(87) تركي رابح: المصدر السابق، ص: 106.
(88) المصدر نفسه: ص: 338.

الفصل الأول

اندلاع ثورة أول نوفمبر

1 ـ الحركة الوطنية بعد أحداث 8 ماي 1945.

2 ـ تشكيل المنظمة العسكرية السرية.

3 ـ تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

4 ـ اجتماع الاثنين والعشرين وإنشاء لجنة الستة.

5 ـ التحضيرات الأخيرة للثورة وتأسيس جبهة التحرير.

6 ـ اندلاع الثورة وموقف الاستعمار منها.

الفصل الأول

اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954

كانت ثمة عوامل عدة مهدت لقيام ثورة أول نوفمبر (تشرين الثاني) في مقدمتها أحداث الثامن ماي (مايس) 1945، التي ذهب ضحيتها خمس وأربعون ألف شهيد، من أبناء الجزائر العزّل، والتي عملت بدورها على تنشيط الحركة الوطنية، ولا سيما المناضلين الشباب في حزب الشعب الجزائري، المنحل في ذلك الوقت، أولئك الذين عمدوا إلى تشكيل التنظيمات السرية، حتى انتهت بميلاد جبهة التحرير الوطني، واندلاع ثورة نوفمبر 1954.

الحركة الوطنية بعد أحداث 8 ماي 1945: [1]

تعد أحداث الثامن ماي 1945، الحد الفاصل بين ما كان يراود بعض الجزائريين في الحركة الوطنية، من أمل في نيل الاستقلال بطرق الكفاح السياسي والدبلوماسي، وبين البعض، الذين آمنوا بأن أسلوب الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للاستقلال [2].

فمنذ أحداث الثامن ماي 1945 تكالبت قواة الاستعمار من جديد على الشعب الجزائري، فراحت تضرم النار في القوى والمداشر، وتشدد الحراسة والملاحقة على المواطنين، فكثر الظلم والاعتداء على النفس والأملاك والأعراض والملاحقة جعل مفهوم الثورة يتبلور في أذهان الكثير من المناضلين [3].

وقد أدت الصحوة التي شهدتها سنة 1946، خاصة بالنسبة لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية [4]، إلي تبني ما كان في وقت من الأوقات

أفكار متطرفة، لبعض من المناضلين في نظر السياسيين التقليديين، تلك الأفكار الداعية إلى ضرورة رفع السلاح وسيلة لانتزاع الاستقلال الوطني[5].

كانت إذن أحداث الثامن ماي 1945، بداية النهاية للوجود الاستعماري بالجزائر، حيث دعمت مبادئ الوطنيين، وهزت نفوس الجامدين، وعملت على تعديل مواقف المتخاذلين، وحققت تطلعات المتلهفين من الشباب المناضلين إلى اشعال نار الثورة، ومن يومئذ بدأ التفكير الجاد في التخطيط للثورة بتكوين التنظيمات السرية.

تشكيل المنظمة العسكرية السرية:

تعزز حزب الشعب الجزائري، خلال الحرب العالمية الثانية، بعناصر شابة ومثقفة، تتمتع بالحيوية والطموح، وهي التي صمدت في أحداث الثامن ماي (مايس) 1945، ولقد تفاءلت هذه العناصر بتلك الأحداث، إذ رأت فيها الحافز لحزب الشعب الجزائري، إلى اتخاذ موقف صلب وتنظيم حكيم، وإذا بها ترى الحزب يتجه اتجاها جديدا، ويقع في الشرك الذي وقع فيه المعتدلون أو الإصلاحيون، وهو شرك الانتخابات فأعلن عن تسمية جديدة لحزبه. هو «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية»[6] ليتمكن بهذه التسمية من ترشيح أعضائه للانتخابات[7].

والجدير بالملاحظة أن هذه الانتخابات، أعلنت عنها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، حيث قررت في عام 1947 تقسيم البلاد إلى ثلاث مقاطعات، وإنشاء مجلس نيابي، يتكون من ستين نائبا يمثلون خمسمائة ألف أوروبي، وعدد مماثل من أبناء الجزائر لتمثيل ملايين مسلم[8]، وتقرر أن تكون السلطة التنفيذية بيد

الحاكم العام، ويساعده في ذلك مجلس موسع[9].

وفي شهر نيسان (أفريل)، جرت أولى الانتخابات التشريعية التي عرفتها الجزائر لكنها بينت أن الإدارة الفرنسية بالجزائر، ما هي إلا لعبة في يد الأوربيين، فالانتخابات قد زورت، ولم تحصل الأحزاب الوطنية إلا على سبعة عشر مقعدا وذهبت بقية المقاعد أي الثلاثة والأربعون إلى الموالين للإدارة الفرنسية، التي أشرفت على تعيينهم بنفسها، كما أن اثنين وثلاثين من مرشحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الذين يبلغ عددهم تسعة وخمسين قد سجنوا قبيل إجراء الانتخابات[10].

لقد أدت مشاركة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الانتخابات، إلى انشقاق داخل الحزب، فقد كانت الانتخابات في نظر العناصر الشابة، تراجعا وتفتيتا للجهود فرفضوها، وامتد الاستياء إلى الكثير من مناضلي الحزب المخلصين، وكادت تحدث أزمة داخل الحزب، لولا أن زعيمه السيد «مصالي الحاج» تدارك الوضع بالدعوة إلى عقد مؤتمر وطني للحزب، وقد انعقد المؤتمر سنة 1947، واستمر يومين، وظهرت في أفقه ثلاثة تيارات.

التيار الأول: تيار حزب الشعب الجزائري، يرى الإبقاء على النشاط السري لحزب الشعب الجزائري، للمحافظة على شعبيته.

التيار الثاني: تيار الشرعية، ويرى ضرورة اشتراك الحزب في الانتخابات ليعلن مبادئه من أعلى المجالس الرسمية.

التيار الثالث:تيار العمل الثوري، ويرى ضرورة البدء في العمل الثوري، بتكوين منظمة عسكرية سرية، حتى لا يؤخذ المناضلون على غرة كما اخذوا في الثامن ماي (مايس) 1945[11].

يتضح من ذلك، بداية الصراع داخل الحزب، إذ أن التيار المحافظ والذي يمثل حزب الشعب الجزائري، يرى في الانتخابات انحرافا عن مبادئ الحزب، وان مواصلة النضال السري أضمن لبقاء الحزب، واستمرار مبادئه خاصة وأن اتباعه يشكلون الأغلبية.

أما التيار الثاني، فيرى أسلوب التيارين الآخرين، غير نافع في المرحلة الراهنة، ولا بد من التطور مع الأحداث، والابقاء على النشاط السياسي كوسيلة للنضال.

أما الثالث، وهو التيار الثوري، الذي يأس من أساليب الدبلوماسية في العمل السياسيين وخاصة بعد أحداث الثامن ماي، فأصبح لا يؤمن إلا بأسلوب الكفاح المسلح، لا سيما وهو (أي التيار الثالث) يتكون من العناصر الشابة المتحمسة للثورة.

هذه التيارات كادت أن تؤدي إلى انقسام الحزب وانهياره، لكن زعيمه أنقذ الموقف، بابقاء حزب الشعب الجزائري بواصل مهمته السياسية، في إطار السرية كما كان سابقا، وابقاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كحزب شرعي قال عنه أنه «يبلغ صوتنا إلى الجماهير، وإلى الرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي» وفيما يخص التيار الثالث قال: «واني أوافق على انشاء جناح

عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد[12].

بهذا الموقف لزعيم الحزب السيد مصالي الحاج، الذي استطاع أن يوفق بين جميع التيارات التي ظهرت في المؤتمر، وذلك بتحقيق رغبة كل طرف كما استطاع أن ينقذ الحزب من التمزق والانقسام. خشية أن يؤثر على قاعدة الحزب الجماهيرية، التي ترى فيه الأمل في انقاذ البلاد من الاستعمار الفرنسي لأنه كان أكثر الأحزاب نفوذا وانتشارا، وتغلغلا بين الجماهير الشعبية، المدنية والريفية، وبين المهاجرين في فرنسا، وكانت هذه الجماهير ترى فيه استمرارا لحزب الشعب الجزائري، المنادي بالعنف الثوري[13].

وهكذا ظهرت للوجود أول منظمة عسكرية سرية، كانت النواة الأولى لميلاد جبهة التحرير الوطني، والخطوة الأولى للاعداد للثورة، كما سيتضح فيما بعد.

وقد أسندت إلى السيد محمد بلوزداد مهمة إنشاء «المنظمة العسكرية السرية»، الذي برزت المنظمة على يديه ومما جاء في نظامها الداخلي بخصوص التجنيد مايلي:

أ) التجنيد محدود.

ب) العضو المجند يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية: الاقتناع، السرية،الشجاعة، الفعالية، الاستقرار، القدرة الجسيمة.

جـ) الخدمة غير محدودة.

د) العضو المجند لا بد أن يمر بامتحان، وأن يؤدي القسم وأن لا يغادر التنظيم في الوقت الذي يشاء، وإذا حدث هذا منه فانه يعد هاربا[14].

تلك بعض البنود الخاصة بالتجنيد، في نظام المنظمة الداخلي، أما هدفها كان يتمثل في العمل من أجل اعداد ضباط للجيش الجزائري، تمهيدا لخوض غمار الكفاح المسلح.

وكان السيد محمد بلوزداد هو الذي يقوم بالتنسيق بينها وبين القيادة العليا للحزب، أما الأعضاء الذين كانت المنظمة تتكون منهم، فكان يتم اختيارهم وفقا للمقاييس التالية:

أ) أن يكون العضو ذا أقدمية في الحزب، ملتزما بمبادئه.

ب) مؤمنا بضرورة الثورة المسلحة.

جـ) ذا سلوك حسن، وغير معروف لدى السلطات الاستعمارية.

د) وأن يكون متمتعا بشجاعة كاملة، وغيرة وطنية، ووعي سياسي كبير، لأن الهدف هو الكفاح المسلح[15].

يستنتج من ذلك، أن المنظمة استطاعت أن تنطلق انطلاقة قوية من بدايتها، وذلك للشروط التي وضعتها في قانونها الداخلي الخاص بالتجنيد والشروط التي يجب أن تتوفر في عضويتها، كما تبين أعلاه، وذلك ضمانا لتحقيق الهدف المنشود في تفجير الثورة، وخوفا من أن تتسرب أخبارها للمستعمر لذلك على العضو أن يكون مستعدا لمواجهة كل المخاطر التي تواجه المنظمة وعلى هذا الأساس لجأت المنظمة إلى اختيار أعضائها[16] من الذي لا يعرف عنهم المستعمر أي شيء، لتضمن لنفسها الاستمرار في العمل والبقاء.

لم تقتصر المنظمة العسكرية السرية على مدينة الجزائر فقط، إذ يقول السيد عمار بن عودة: «كانت منتشرة تقريبا في كل القطر الجزائري[17] مما يفسر

بأن المنظمة، سارعت بفتح فروع لها، ولم تكتف بالمركز، وذلك حتى تضمن تجنيدا وتدريبا لأكبر عدد ممكن من أبناء الشعب الجزائري، المتحمسين للثورة، فمثلا أمرت بتأسيس فرع لها في الأوراس في سنة 1947، بقيادة السيد مصطفى بن بولعيد، الذي قام بتأسيس الخلايا في المنظمة، تأسيا بالرسول صلى الله عليه وسلم، في المساجد، وقد حلفوا على المصحف الشريف أن لا يخونوا، ولا يرجعوا، ولا يكشفوا سرا حتى الموت[18].

وقد انشئت هذه الخلايا لغرض التدريب العسكري، ففي الأوراس بلغ مجموع مناضليها عشرين مناضلا، وكان بن بولعيد هو الذي يشرف على تدريبهم على ما عندهم من أسلحة، وعلى حرب العصابات، وقد حصلوا على الأسلحة من الصحراء، التي كان بها الجيش الأمريكي، بعد انهزام ألمانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية، ومن تونس كذلك، التي كان بها الجيش الألماني والإيطالي، وبدأوا يجمعون السلاح ويخزنونه في المطامر[19][20].

وعن ذلك يقول السيد عبد الله بن طوبال: «كل دار في الأوراس لديها بندقية عسكرية وكان الناس ينتظرون متى يأتي الأمر من الحزب للدخول في الكفاح المسلح[21].

مما سبق يتضح مدى نشاط المنظمة واستجابة الشعب لها، حيث عمدت إلى تكوين مناضليها سياسيا وعسكريا، في كل المناطق الجزائرية، لإعدادهم إعدادا سليما، وفي هذا يقول السيد بن طوبال: «وعندما كنا في الحركة العسكرية... راجعنا دروسنا الأدبية والعسكرية عدة مرات وحفظناها وتدربنا عليها تدريبا نظريا وتطبيقيا حتى أولئك الذين لم يكونوا يقرأون قد حفظوا دروسهم»[22].

لقد استطاعت المنظمة العسكرية السرية، وفي فترة وجيزة أن تفرض نفسها، وأن تطور الوضع النضالي في الحزب، وان تغرس تقاليد نضالية في مناضليها: كالطاعة، والفداء، والإخلاص، والصراحة، والأخوة، رغم إمكانياتها المادية الضعيفة، لكن معنويات مناضليها كانت أقوى، ويوضح ذلك التقرير الذي قدمه السيد أيت أحمد حسين سنة 1949، إلى اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فيقول: «معنويات المناضلين مرتفعة جدا، وهم متحمسون وفخورون لانتمائهم إلى نخبة اختيرت بدقة، وهم يبذلون كل جهدهم لاستيعاب ما يلقونه برغبة نابغة من قلوبهم، لأنهم اكتشفوا ميادين وآفاقا جديدة» أما عن الإمكانيات المادية، فقد جاء في التقرير: «ينقصنا السلاح والمال، لا سلاح لنا ولا مال، ونحن نواجه قوة عسكرية تتوفر على الأسلحة الحديثة.. وتتكون من جيش يتمتع بتقاليده وتجاربه»(23).

فعلى الرغم من افتقار المنظمة العسكرية السرية، إلى الامكانيات المادية، كما أشار التقرير السابق إلى ذلك، إلا أنها استطاعت أن تثبت وجودها بنشاط أفرادها، مما أصبح - أي نشاط المنظمة- عامل ضيق واحراج لبعض أعضاء حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لأن ذلك النشاط صار يجلب تتبعات الشرطة الفرنسية، لكن المنظمة لم تكتف برفع الشعارات، بل قامت بتنفيذ بعض العمليات المسلحة، التي جلبت أنظار السلطات الفرنسية(24).

وعلى سبيل المثال، العملية التي قام بها السيد سويداني بوجمعة مع بعض المناضلين سنة 1948، بالهجوم على «مقلع الرخام بفلفلة ... بالليل على مخزن المفرقعات»(25) وكذلك عملة بريد وهران فيقول السيد احمد الوهراني: «نظرا لقلة

الإمكانيات المالية لتجهيز المنظمة السرية، تم التخطيط للقيام بالهجوم على بريد مدينة وهران يوم 7 أفريل 1949 وقام بتنفيذ مجموعة من المناضلين[26] ... وأسفر هذا الهجوم عن غنم أموال البريد التي استعملت في شراء الأسلحة[27].

ان هاتين العمليتين خصوصا الثانية، والتي استهدفت بريد وهران دليل على عزم المنظمة في القيام بالعمل المسلح، سبيلا وحيدا لاستقلال الجزائر ولتبرهن على وجودها، بخلق جو القلق في الإدارة الاستعمارية، التي وجهت اتهاماتها لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. غير أن الحزب تبرأ من هذه العمليات متهما السلطات الفرنسية بتدبير مؤامرة ضده، كما قررت قيادة الحزب حل المنظمة، وتجريد أعضائها من ممارسة أي مسؤولية داخل الحزب تفاديا لتكرار مثل تلك الحوادث المحرجة[28].

لكن المنظمة العسكرية، بعد أن قامت بدور كبير، في تكوين وتدريب مناضليها، إذ كانت تجري العمليات التطبيقية في البوادي، وقد اكتشفت السلطات الاستعمارية المنظمة سنة 1950، بعد حادثة تبسة[29]، التي أدت إلى اكتشاف المنظمة، وعلى الرغم من ذلك فقد واصل الأعضاء الفارون عملهم النضالي، وفي بعض الجهات واصلت المنظمة عملها، ففي الأوراس واصل ابن بوالعيد العمل، رافضا قرار الحزب بحل المنظمة، وفي تلك الأثناء بدات الخلافات بين قادة الحزب أنفسهم[30].

نتجت هذه الخلافات بين زعيم الحزب مصالي الحاج، وأعضاء اللجنة المركزية، بسبب اعتراضهم على منحه صلاحيات خاصة، وقد وصل هذا الخلاف ذروته في سنة 1953، حيث لجأ زعيم الحزب إلى حل اللجنة المركزية فلم

يذعن اعضاؤها لقراره، وبذلك انشق الحزب إلى قسمين: الرئيس وأنصاره، واللجنة المركزية وأنصارها[31]، وقد تطورت الخلافات بينهما وتبادلا التهم باحتكار المناصب الحزبية العليا، والابتعاد عن المبادئ والأهداف المنشودة الأمر الذي دفع بكلتا الكتلتين إلى عقد مؤتمرين، احداهما في بلجيكا وقد دعا إليه السيد مصالي، والثاني بمدينة الجزائر وقد دعا إليه السيد الأحول حسين وجماعته ـ أي المركزيون ـ وكان ذلك في صيف 1954 [32].

انعقد مؤتمر المصاليين في «أورني» بلجيكا، من 13 إلى 15 تموز (جويلية) 1954، ويمكن تلخيص مقرراته في النقاط التالية:

1) ادانة الخروج عن سياستهم العامة التي بدأت تظهر في 1953 ويقصدون بذلك المركزيين.

2) الدعوة إلى المبادئ الثورية.

3) منح الثقة المطلقة لمصالي[33].

أما مؤتمر المركزين، فقد انعقد ما بين 13 و 16 آب (أوت) 1954 في مدينة الجزائر، وتتلخص مقرراته فيما يأتي:

1) ادانة قرارات مصالي وجماعته.

2) عدم الاعتراف بالاتهامات الموجهة من طرف مصالي.

3) مواصلة الكفاح.

وتقرر كذلك اقالة مصالي وجماعته، من مسؤولياتهم الحزبية، وادانة قرارات بلجيكا[34].

فما يمكن استخلاصه من الخلاف النائب بين قادة الحزب، هو أن كلا

الطرفين سواء المصاليين[35]، أو المركزيين، يحاول السيطرة على الحزب وما تلك التهم المتبادلة بينهما إلا تغطية لذلك الهدف، المتمثل في الحفاظ على السلطة الحزبية، وهذا يعدّ خروجا عن أهداف الحزب ت المصالي والمركزي ـ كانا يريان بأن العمل المسلح المباشر ضد الاستعمار الفرنسي لم يحن أوانه بعد وان الانتفاضة ضد المستعمر مرتبطة بثلاثة عوامل، تتجسد في: مساهمة الشعب فيها، ووفرة الوسائل كما، وكيفا، وملاءمة الظروف الدولية[36].

لم يقف أعضاء المنظمة العسكرية السرية موقف المتفرج، من الانشقاق الذي حدث في داخل الحزب، على الرغم من موقف كلا الطرفين المتخالفين ازاء المنظمة وأصحابها، المنادين بتعجيل العمل الثوري، والذين كانوا في تلك الأثناء ملاحقين من طرف الاستعمار، فلقد حاول بعض أعضاء المنظمة اصلاح الوضع وفك النزاع، وتوحيد مناضلي الحزب، والاقتناع بأن الوسيلة الوحيدة للاستقلال هي الكفاح المسلح. ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل مما زاد في اقتناع هؤلاء المناضلين، بأن خير الجزائر في الاسراع بالشروع في الكفاح المسلح، خاصة وهم يشاهدون الوضع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري. المتسم بالبطالة والجهل والمرض، وهم يشاهدون أيضا بعض البلدان المبتلاة بالاحتلال الفرنسي، تعلن عليه الحرب وتخوض ثورات وطنية، مثل تونس والمغرب والهند الصينية[37].

ان الانشقاق الذي حدث داخل الحزب، كما كان له أثرا سلبيا على الحزب ومناضليه. وذلك بخروجهم عن الهدف المرسوم لاستقلال البلاد وانشغالهم بالخلافات. كان له أثر ايجابي على مناضلي المنظمة العسكرية السرية، حيث أن الخلاف سمح للطاقات أن تنطلق للعمل الثوري المسلح. وهكذا

بدأ أعضاء المنظمة ينشطون من جديد، وفي هذا يقول السيد بن طوبال: «في ذلك الوقت بدأنا الاتصالات بين بعضنا بعض وبدأنا نتفاهم في أسباب الأزمة.. ورأينا في ذلك الوقت لو نتبعهم... ما تصير ثورة[38]... ولا نستقل لأنهم أصبحوا يؤمنون بالطرق السلمية والطرق... السياسية»، وتلك في نظر أعضاء المنظمة تشبه الخيانة[39].

تشكل اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

لم تفتر همة أعضاء المنظمة العسكرية السرية، أمام الأزمة التي وصل إليها الحزب، بل زادت في عزيمتهم واصرارهم على مواصلة العمل النضالي لتحقيق رغبات الشعب، الذي كان أكثر تحمسا لذلك. حيث أن الحزب انغمس في الخلافات بدالخه، وتماطل قيادته في العمل من أجل الاعداد للثورة التي كانت تفسر رفضها للكفاح المسلح، بخمول الشعب وانعدام وعيه[40]، وبينما كان الشعب على النقيض من ذلك، إذ كان ناقما على المستعمر وينتظر لحظة الخلاص بأتم الاستعداد، فيقول السيد بن طوبال: «كان الناس دائما ينتظرون متى يأتي الأمر من الحزب للدخول في الكفاح المسلح... وجدنا الشعب قد سبقنا بخطوات، أي سبق الحزب ووجدنا في ذلك الوقت أن الحزب هو الذي كان متاخرا عندما كان يقول بأن الشعب ليس مستعدا.. لأن الانفصال قد وقع بين القيادة والشعب وقد كنا نعيش في المدن ولا نعرف حقيقة الوضع في البوادي»[41].

يستنتج من ذلك، مدى بعد الحزب عن واقع الشعب، وقادته كذلك لعدم احتكاكهم بالقاعدة النضالية، خاصة من كانوا في الأرياف ـ وهم الأكثرية التي كانت مخفية عن أعين الاستعمار نسبيا ـ. لكن أعضاء المنظمة العسكرية السري،

الذين كانوا معرضين لمطاردة المستعمرين، اكتشفوا تلك الحقيقة واقتنعوا بأن الشعب سوف يكون إلى جانبهم، إذا عملوا على تحقيق آماله في التعجيل بالثورة. فاستغلوا الخلافات بين طرفي الحزب، وأخذوا يعملون بجد، من خلال الاجتماعات، وتهيئة الأسلحة وإخفائها، وتحضير الأموال الضرورية للعمل المسلح وفي اجتماع عقد بحي الثغرين[42].

قرر أعضاء المنظمة: حجب الثقة عن زعيم الحزب، وأعضاء اللجنة المركزية جميعهم[43]، وقرروا الانتقال إلى العمل الثوري، بتأسيس حركة قوية، تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وتؤثر في المصاليين والمركزيين على السواء، وتكون قيادتها جماعية، وقراراتها إجتماعية وسياستها الكفاح المسلح، أطلقوا عليها اسم: «اللجنة الثورية للوحدة والعمل»، وكان ذلك في 13 آذار (مارس) 1954،[44] وتلى ذلك صدور صحيفة دورية تسمى «المواطن»، وهي لسان حال الحركة الجديدة، وكانت تهدف إلى نشر الوعي السياسي، بين المواطنين في القاعدة، ولكن لم يصدر منها سوى ثلاثة أعداد فقط[45].

وسرعان ما اصطدمت اللجنة الثورية للوحدة والعمل، بعدوان طرفي الحزب المتناوعين، اللذين كانا يريدان الاستئثار بالنفوذ عن المناضلين. لهذا اقتنع أعضاء اللجنة الثورية، بأن القضاء على الهيئات السياسية التي تدعي لنفسها الشرعية، هو وحده الذي يجمع كل الجزائريين، الراغبين في الكفاح المسلح ضد الاستعمار[46].

وقد حاول أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التوفيق بين جناحي الحزب المتنازعين. لكن باءت مساعيهم بالفشل، فعمدوا إلى الكشف عن هذه

الخلافات للشعب، ليطلعوا على صراع قادة الحزب على السلطة، وعملوا على اقناعه بأهداف اللجنة الثورية، وقرروا تفجير الثورة بالوسائل المحلية واشراك الشعب فيها، فوسعوا الاتصالات بالقاعدة النضالية، وشرعوا في توفير الأسلحة بكافة أنواعها، وفتحوا باب الانخراط أمام جميع القوات الحية. وبدأوا في تدريب المتطوعين على فنون الحرب[47].

وكانت محاولة أعضاء اللجنة الثورية، في تقريب وجهات النظر بين طرفي الحزب، لكي يقوم الحزب بدور المشرف على إعلان الثورة، وتنظيمها وتمويلها ماديا، كما كان مسؤولو الفروع التابعة للجنة الثورية للوحدة والعمل، يقومون بتوعية الشعب وتطمينه، اذا أصبح الخلاف الموجود بالحزب واضحا أمامه، لذلك عمل هؤلاء المسؤولين على تبصيره، بوجود نظام ومسؤولين قائمين به، يعمل على تحقيق مطامح الشعب[48].

بذلك استطاعت اللجنة الثورية للوحدة والعمل، أن ترفع من معنويات الشعب، وتعمل على توحيده، وتهيئته للثورة، بعد أن يئست من كل المحاولات لتوحيد الحزب، وشرعت في الاعداد للثورة والتخطيط لها، وقد حلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل نفسها في 20 تموز (جويلية) 1954 [49].

اجتماع الاثنين والعشرين وانشاء لجنة الستة:

يعتبر هذا الاجتماع الذي ضم اثنين وعشرين[50]، من أبناء الجزائر المناضلين، المتحمسين لاشعال نار الثورة المسلحة، هو المنطلق الحاسم للتعجيل بموعد الثورة، والبدء الفعلي في التخطيط لدخولها، وتأسيس جبهة التحرير الوطني، رائدة ثورة التحرير.

فعلى الرغم من الجهود التي بذلها مؤسسو «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» فقد بقي عدد أفرادها محدودا، ولعل احجام المناضلين عن الإنظمام إليها مبعثه خشيتهم أن تتحول إلى حزب جديد، أو كتلة ثالثة تزيد الخلاف الذي يعيشه الحزب اتساعا، والحزب تفتتا، الا أن هذه اللجنة تمكنت بفضل الاحترام الذي يكنه المناضلون للسيد مصطفى بن بو العيد، من تجميع عدد يعتد به من مناضلي المنظمة العسكرية السرية، المتوزعين من أنحاء البلاد، بأسماء مستعارة وبطاقات مموهة(51).

وتم الاتصال بين أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، واتفقوا على أن يكون اجتماعهم بعيدا عن كل من المركزيين والمصاليين(52). وفي جو من التحضير الدؤوب، والأعمال الكثيفة، والاجتماعات المتكررة، تقرر الاجتماع (بكلو صالمبي)(53) في 25 تموز (جويلية) 1954 (54).

وقد تم الاجتماع في موعده المحدد، وعن ذلك يقول السيد محمد بوضياف: «كانت الجلسة برئاسة مصطفى بن بو العيد أما أنا فكنت أقدم التقرير الذي تم في الاجتماعات التمهيدية من طرف المجموعة كلها»(55).

وتمثلت النقاط المطروحة في:

- تاريخ المنظمة الخاصة من نشأتها إلى ذوبانها.
- تقرير حول فضح الهيئة المخربة لإدارة الحزب.
- العمل المنجز من طرف قدماء المنظمة ما بين 1950-1954.
- أزمة الحزب وأسبابها العميقة، من أجل معرفة الصدام بين خط اعادة البناء للإدارة والتخمينات الثورية للقاعدة، الأزمة التي كانت نتيجتها مقاطعة الحزب وعدم صلاحياته.

ـ تفسير وضعية أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، بالنسبة للأزمة والمركزيين.

ـ اعتبارا من هذه الوضعية ووجود الحرب التحريرية، في تونس والمغرب ماذا يجب أن نفعل؟

وانتهى التقرير بهذه الكلمات: «نحن قدماء المنظمة السرية يجب علينا اليوم أن نقرر من أجل المستقبل»[56].

وقدم الحاضرون تقارير عن أوضاع مناطقهم، وأكد السيد مصطفى بن بوالعيد ضرورة التعجيل بالانتفاضة، لأن التحضيرات بالأوراس كانت متقدمة من جهة، كما ان الاجراءات المتخذة من طرف مصالح الشرطة، والجيش الفرنسي على الحدود الجزائرية ـ التونسية، أصبحت محرجة من جهة ثانية[57].

أما السيد مراد ديدوش فقد ألح على أن الثورة متخمرة في أذهان الشعب الجزائري، قائلا، «ان الشعب أشبه بعصف يابس لا ينتظر سوى النار ليشتعل، يجب القاء عود الثقاب أيها الأخوة، يجب القاء عود الثقاب». وعرض بعضهم مشكلة الوسائل، فرد عليه ديدوش مراد قائلا: «اذا كنت تمتلك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك»، واسترسل قائلا: «يجب أن نعطي الانطلاقة واذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال يجب أن نشعل الفتيلة ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل ضخمة»[58].

وتحدث السيد العربي بن مهيدي مؤكدا: «ان السر هو قاعدة الحرب السرية، لا تتصلوا فرادى بأزيد من خمسة أشخاص ثقات، واتركوهم يجندوا مناضلين آخرين ويشكلوا أفواجا تراقبونها دون أن يتعرف أعضائها عليكم»

واستمر يقول: «أي يجب أن تتوصلوا إلى مراقبة مناضلين لا يعرفونكم ولا يتعارفون مع بعضهم ما عادا الخمسة الذين يشكلون نفس الفوج، ولا تتغافلوا عن إعطاء ألقاب اضطرارية لتأخير أبحاث الهوية». ومما بعث الشجاعة في نفوس الحاضرين هزيمة الجيش الفرنسي في معركة ديان بيان فو، في 7 ماريس (ماي) 1954 فقال ابن بوالعيد في شأنها: «انها علامة تشجعنا على خوض الطريق الصعب الذي اخترناه وان هذه الحرب التي تنتهي هناك يجب أن تبدأ هنا»[59].

ذلك هو الجو الذي ساد الاجتماع، حيث اتفق الجميع في النهاية على حل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والقضاء على تأثيرات الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية الجزائرية من السقوط، كما تقرر انطلاق الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة لتتعدى المقاومة الأولية من أجل تحرير الجزائر، وانتهى الاجتماع إلى أن الجميع يكلفون المسؤول الوطني، الذي يتم انتخابه، بأن يكون ادارة مهمتها تطبيق قرارات الاجتماع[60].

وكان اتفاق المجتمعين على انطلاق الثورة المسلحة، لأنهم رأوا ذلك الحل الوحيد، وخوفا من أن يفقدوا ثقة الشعب بهم، بعد أن فقدت باللجنة المركزية وأتباع مصالي[61]، ولتحقيق ذلك، تم الاتفاق على تعيين قيادة ولظروف أمنية، تم الاتفاق على تعيين شخص يقوم بدوره بتعيين أعضاء يساعدونه وقد أنتخب لذلك السيد محمد بوضياف، الذي أورد في هذا المجال ما يأتي:

«وفي اليوم التالي اتصلت بابن بوالعيد وديدوش وابن المهيدي وبيطاط الذين ساهموا في كل الأعمال التمهيدية من أجل انشاء اللجنة المكلفة بتطبيق قرار الاثنين والعشرين»[62] وقد أضيف اليهم فيما بعد، السيد كريم بلقاسم، وهكذا أصبحت القيادة تتكون من ستة أعضاء، بالاضافة إلى ثلاثة أعضاء كانوا في

الخارج هم: «أحمد بن بلة ومحمد خيدر وآيت أحمد حسين»[63].

وقد قامت هذه القيادة الموجودة في الداخل، بأول اجتماع لها، يقول عنه السيد بوضياف: «في اجتماعنا الأول كان عند قشيدة عيسى (شارع بربروس)[64] كانت مهمتنا دراسة تقرير الاثنين والعشرين وكيف نطبقه».

وتقرر فيه:

1) جمع الأعضاء القدماء للمنظمة العسكرية السرية ووضعهم في التنظيم.
2) بعث تربية عسكرية على غرار التنظيم القديم للمنظمة العسكرية السرية التي أعيدت من جديد.
3) إقامة تربصات للتدريب على المتفجرات، كصُناعة القنابل اللازمة لاندلاع الثورة.

كما تم خلال الاجتماع توزيع المسؤوليات على أعضاء اللجنة[65].

وقد قسمت البلاد كذلك إلى المناطق التالية:

- المنطقة الأولى سميت (بالأوراس).
- المنطقة الثانية (بشمال قسنطينة).
- المنطقة الثالثة (بالقبائل).
- المنطقة الرابعة (بناحية مدينة الجزائر).
- المنطقة الخامسة (بناحية وهران).

هذا وقد تم تكليف أحد الأعضاء بالتنسيق بين الداخل والخارج، ثم قسمت المناطق المذكورة إلى نواح، بحيث تضم كل منطقة ثلاث نواح، وجعل أمر تعيين قائدها ضمن صلاحيات قائد المنطقة.

ويمكن ملاحظة، أن أعمال تلك الفئة الثورية، كانت تنحصر ضمن

التحضير العملي للثورة المسلحة، ومن بينها صنع القبائل، وجمع الأسلحة والعتاد وانتقاء المناضلين وتجنيدهم[66].

كما قدم السادة مصطفى بن بوالعيد، وبو الصوف، وبيطاط، دروسا عملية في صناعة القنابل، كما استغل افتتاح موسم القنص، في التمرين على تفجير القنابل، وخصصت أسابيع لدراسة الأسلحة الموجودة في حوز الحركة، من حيث التركيب وحسن الاستعمال، والاصلاح أثناء العطب والتدريب على حرب العصابات[67].

وفيما يخص أزمة الحزب، فان مجموعة الاثنين والعشرين، لم تيأس ولم تفقد الأمل في توحيد طائفة المركزيين والمصاليين، ودعوة الجميع إلى الالتفاف حول هذه اللجنة، وكلفت السيد مصطفى بن بوالعيد، بالاتصال بممثلي كلتا الطائفتين، ولكن المحاولات والاتصالات لم تنجح، فآمنت المجموعة أكثر بأن اشعال نار الثورة، هو الكفيل باخماد نار ذلك النزاع الخطير[68].

يتضح مما سبق، أن اللجنة التي حملت على عاتقها التحضير للثورة، لم تهمل جانب الحزب، الذي أهمل هدفه الوطني، وشغل بالصراع الهامشي حول السلطة، وأرادت اللجنة أن تخرج بالحزب من دائرة الصراع، إلى العمل الثوري الجاد لتحرير البلاد، لكن تلك المحاولات لم تجد نفعا، لذلك اتجهت إلى التفكير في كيفية اعلان الثورة، التي يجب توفيرها لذلك.

فبالنسبة لقضية التسليح، لاحظ أعضاء لجنة الستة أن السلاح عنصر فعال في كل ثورة، وهم لا يملكونه ولا يتوفر في الجزائر، حتى يمكنهم شراؤه، ولاحظوا بصفة خاصة أنه لا سلاح بمنطقة وهران، وكذلك منطقة الجزائر، مع أن لمدينة الجزائر دورا مهما سياسيا ودعائيا، لتوفر امكانيات الاتصال فيها، بالداخل

والخارج، وهذا ما حتم على أعضاء اللجنة، التنقل بين عدة عواصم عربية وعالمية والاتصال بالثوار في كل من تونس والمغرب، والتعاقد مع متعهدي بيع الأسلحة وقد بقيت منطقة الجزائر بغير سلاح، وعلى الرغم من ذلك فقد قرر المنظمون المضي قدما في تفجير الثورة، ولو بالسلاح القليل المخبأ في منطقتي الأوراس والقبائل، وليس السلاح وحده مفقودا بل المال كذلك، فلو توفر المال لأمكن طرق أبواب عديدة معروفة بتجارة الأسلحة[69].

أما قضية المحتوى السياسي، فقد استغرقت فترة طويلة، وهي تثار في الاجتماعات التي تجمع الستة، وفي اجتماعات هامشية، ولم تتبلور إلا في الاجتماع الأخير، الذي تقرر فيه إعلان الثورة وتحديد موعدها، وذلك بكتابة بيان أول نوفمبر، كما سيتضح فيما بعد، والسبب في تعقد موضوع المحتوى السياسي، هو أن المحتوى السياسي لم يتجاوز كلمة «الاستقلال» في جميع العهود السابقة في مختلف صور الحركة الوطنية، وأعدّ ذلك السيد بوضياف نقصا[70]، وعبر عنه بقوله: «لم يقع أي تعمق جاد في الحزب»[71].

وفيما يخص قضية التمثيل السياسي، يقول السيد محمد بوضياف: «النقطة الأولى التي واجهتنا هي أن الستة معروفون قليلا أو كثيرا داخل التنظيم الحزبي وغالبا بأسماء مستعارة وغير معروفين تمام لدى الرأي العام الجزائري وكذلك على المسرح العالمي، وفي اعتقادنا أن تفجير الثورة لا يمكن أن تنجح الا باشتراك أو مساهمة الجماهير وهذا يحتاج إلى أسماء معروفة أو على الأقل لها عنوان»[72].

وقد اتصل أعضاء اللجنة، بالعديد من الشخصيات السياسية المعروفة ولكن بدون جدوى، وقد علق السيد بوضياف على هذه الاتصالات بقوله: «هذه الاتصالات علمتنا أن لا شيء ينتظر من الرجل السياسي في ذلك العهد». لذلك أغلقت اللجنة باب الاتصال والتشاور، وأعتمدوا على أنفسهم، أما بخصوص التمثيل الخارجي، فلم يكن هناك مشكل، اذا اتصل أعضاء اللجنة بزملائهم الثلاثة، الموجودين بالقاهرة، وهم: محمد خيدر، وآيت أحمد حسين وأحمد بن بلة، الذين اتفقوا مع الستة في جميع المواضيع الخاصة بالثورة(73)، كما تمت اتصالات بين هذه اللجنة وثوار كل من تونس والمغرب، وتم الاتفاق على أن يسير الكفاح المسلح حتى استقلال المغرب العربي بأكمله(74).

التحضيرات الأخيرة للثورة وتأسيس جبهة التحرير الوطني:

بعد أن قرر أعضاء لجنة الستة، الاعتماد على أنفسهم في تفجير الثورة وبعد أن تم اتصالهم بالأعضاء الثلاثة، الموجودين بالقاهرة، ليقوموا بتمثيل الثورة في الخارج، وبعد اتصالهم بثوار كل من تونس والمغرب، والاتفاق على سير الكفاح المسلح، إلى أن يتم التحرير النهائي للمغرب العربي، عمل أعضاء اللجنة بالشروع في التحضيرات النهائية، للدخول في الجهاد من أجل تحرير الجزائر.

ففي صيف 1954، أعطيت الأوامر من طرف الحركة، باستخراج السلاح من المطامر. وذلك لفرزه، وتنظيفه، واعداده للتوزيع، مع الشروع في صنع القنابل، وابتداء من 8 تشرين أول (أكتوبر) 1954، شرع في توزيع السلاح(75)(76)، الذي تم دون أن يشعر المستعمر وأعوانه بذلك.

أما عن الاستعدادات الأخرى، فقد انعقد اجتماع لأعضاء لجنة الستة في 10 تشرين أول (أكتوبر) 1954 ببيت بو قشورة، بلابوانت[77] سابقا تقرر فيه تقسيم البلاد إلى خمس مناطق، وتعيين مسؤوليها ونوابهم، على النحو التالي:

- المنطقة الأولى: الأوراس: عين على رأسها: مصطفى بن بوالعيد ونوابه: شيحاني بشير وطاهر نويشي ولغرر عباس.

- المنطقة الثانية: شمال قسنطينة: عين على رأسها: مراد ديدوش ونوابه: يوسف زيرود والأخضر بن طوبال.

- المنطقة الثالثة: القبائل: عين على رأسها: كريم بلقاسم ونوابه: عمر أوعمران وزعموم ومحمدي سعيد.

- المنطقة الرابعة: الجزائر العاصمة: عين على رأسها: رابح بيطاط ونوابه: سويداني بوجمعة وبوعجاج وبوشعايب.

- المنطقة الخامسة: وهران: وعين على رأسها: العربي بن مهيدي ونوابه: ابن عبد المالك وبو الصوف وبن علا وفرطاس.

واتفق الأعضاء على أن تكون العمليات العسكرية، موزعة في كامل أرجاء البلاد تقريبا[78]، كما أنهم تدارسوا فاستفادوا من التجارب السابقة، وأدركوا أن إعلان الثورة أو القيام بها، في جهة ما من تراب الوطن، دون الجهة الأخرى، أو تأجيل جهة ما ، أو اعطاء أولوية لجهة ما، يعد تسهيلا للعدو في القضاء على الثورة، جزاء فجزء، وجهة فجهة. ولذلك قرروا أن تكون الثورة شاملة لكل جهات الوطن، شماله وجنوبه، شرقه وغربه[79].

وفي اجتماع عقدته لجنة الستة، ببلدة «الرايس حميدو» (بوانت بسكاد سابقا) بغرب العاصمة، في 23 تشرين ألو (أكتوبر) 1954[80]، من أجل اتخاذ قرارين مهمين، هما: أعطاء تسمية جديدة للحركة، وتحديد تاريخ اندلاع الثورة، حيث تقرر أن يكون يوم أول نوفمبر (تشرين ثاني) 1954، هو تاريخ اندلاع الثورة، واحتفظ بسريته[81]. أما عن تسمية الحركة، فيقول السيد بوضياف: «وفي الأخير قررنا تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني، والتنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني»[82]. كما تقرر أن تكون القيادة جماعية، وأن المقياس الوحيد، هو الايمان بالكفاح المسلح أسلوبا لتحرير البلاد[83].

واجتمعت لجنة الستة كذلك يوم 23 (تشرين أول) أكتوبر 1954 وتناقش الأعضاء حول آخر التحضيرات، وقدم السيدان ديدوش وبوضياف نص نداء جبهة التحرير الوطني، وتحرر الاحتفاظ بسرية التاريخ، إلى ان ينتقل النداء إلى الخارج، ثم يخبر رؤساء المناطق الخمسة نوابهم. يومين قبل الموعد المحدد ولن يحاط قادة العميات بالخبر الا قبل يوم، ولم يعلم به كذلك المتطوعون ـ وهم في حالة استنفار ـ الا اثنتي عشرة ساعة قبل الانتفاضة. تحسبا من تسرب الأخبار، وكسبا للوقت[84].

وتقرر في الاجتماع ان يتم الاعلان عن قائمة الأهداف المعينة، للهجوم عليها يوم أول نوفمبر، في الخارج مع توزيع البيان وعهدت اللجنة بهذه المهمة للسيد محمد بوضياف، وأضافت له السادة: محمد خيضر وأحمد بن بلة وآيت أحمد حسين، وهكذا سافر بوضياف إلى أوربا، والثلاثة الأخرون إلى المشرق العربي، أما الخمسة الباقون فعهدت اليهم قيادة المناطق الخمسة[85] كما تقدم سابقا.

وبذلك تمت عملية التحضير لتفجير ثورة نوفمبر، بالعمل الشاق المتواصل والتحضير الجاد، تحيطه السرية التامة، والايمان بحتمية النصر، اذ خططوا وعملوا بكل دقة، على أن يكون تفجير الثورة بالداخل، وفي الوقت نفسه يتم الاعلان عنها في الخارج، وبذلك تكون الانطلاقة قوية من بدايتها.

وفيما يخص اختيار يوم (الاثنين) أول نوفمبر (تشرين الثاني)، بداية للثورة، فيرجع لعدة اعتبارات، منها ما هو عام، حيث أن القوات التي كان يخشى بأسها كقوات الجيش والشرطة والدرك، تكون ممتعة باجازة الاحتفال بعيد القديسين، الذي يصادف هذا اليوم. كما نظروا إلى قدسية يوم الاثنين تفاؤلا بميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم فيه، واستلهاما لمعاني جهاده[86].

أما الاعتبارات الخاصة فهي: أن هذا اليوم وهذا الشهر بالذات يـأتي في آخر فصل الخريف، وهو الفصل الذي يتم فيه جمع وتخزين كل المحاصيل الزراعية، وبذلك يستطيع المجاهدون، أن يحصلوا على ما يكفيهم، لمدة ستة أشهر أو أكثر، من المواد اللازمة للتموين، طوال فصلي الشتاء والربيع، بالاضافة إلى أن آخر هذا الشهر هو أول الشتاء، بحيث يبدأ فيه هطول الأمطار وسقوط الثلوج، فيصعب لذلك التنقل على القوات الفرنسية، خاصة وأن طرق المناطق الجبلية غير معبدة، كما أن فصل الشتاء هو الفصل الذي يضطر فيه سكان تلك المناطق، للصعود إلى الجبال لجلب الحطب، كما لا يمكن للحيوانات والمواشي أن تعيش خارج الجبال، وبذلك يتمكن جنود جيش التحرير، من الاتصال بالسكان بكل سهولة وأمن وسط الجبال، حيث تتم التوعية والتكوين والتنظيم، كما أن كثيرا من أصحاب القطعان، الذين لم يتفهموا معنى الثورة بعد، ويتوقع منهم القيام بأي شيء ضدها، في هذه الظروف سيحسبون ألف حساب لأموالهم في

الجبال، وهذه الاعتبارات والتقديرات، التي أخذت بنظر الاعتبار، حتى تكون الانطلاقة الأولى للثورة قوية من بدايتها[87].

ان المتتبع يقف باعجاب، لدقة التخطيط الاستراتيجي والعسكري لقادة الثورة، في أول عهدهم بالثورة، حيث حسبوا لكل شيء حسابه الدقيق، الذي يفضي إلى أفضل النتائج، وهذا ما سيتضح في الفصول القادمة.

أما فيما يخص التوقيت الزمني، وهو جعل الساعة الواحدة، من ليلة أول نوفمبر، بداية للثورة في أنحاء البلاد، أمر له دلالته، وقد تم الاتفاق على ذلك لعدة اعتبارات منها.

1) أن تعرف فرنسا ويعرف العالم، بأن العملية ليست عملية مصادفة أو أنها أحداث عفوية، غير مخططة وهادفة، شأنها شأن الوقائع والأحداث السابقة، التي تمكن الاستعمار بالقضاء عليها بكل سهولة، بل ان هذا التوقيت الدقيق، سوف يفرض على المستعمر بأن هناك وحدة وطنية، وتخطيطا محكما.

2) كما أن لوحدة الساعة المحددة للعمليات، عدة معان ومعطيات منها: أن الجميع يكونون في حالة نوم عميق، أو هدوء واسترخاء، ومن هنا يمكن توقع ما يحدثه ذلك الحدث العظيم، من مفاجأة، واستطلاع لما يجري، وترقب لما يتضمن عنه.

3) بالاضافة إلى أن التوحيد الزمني، يجعل فرنسا تحسب ألف حساب، لكل شبر في أرض الوطن، فتشتت قواها، وتتضخم تكاليفها.

4) كما أنه سيكون للتوحيد الزمني، لا محالة مردوده الايجابي، في رفع معنويات الشعب، عندما يدرك أن الجزائر من أقصاها إلى أقصاها، هي صاحبة القرار، وبذلك لا يمكن للاستعمار مهما تصرف وفعل، أن يقضي على

الجميع[88].

لقد تمت تلك الترتيبات المشار إليها، دون أن يشعر المستعمر بما يجري ويخطط، وقد ساعد على ذلك، الوضع الذي كانت تعيشه الأحزاب الوطنية حيث كانت حالتها التنظيمية متدهورة، وكانت تعاني من أزمات داخلية، كما أنها تضم بين أعضائها كثيرا من ضعاف النفوس، من الجواسيس والمنتفعين همهم نقل أخبارهم إلى السلطات الاستعمارية المختصة، فكان الفرنسيون مطمئنين، لما عرفوه من حالة الشتات والاضطرابات، التي تعاني منها تلك الأحزاب، ظانين أنها هي مصدر الخطر الوحيد، فساعد ذلك على نجاح التحضيرات السرية، حتى اطلاق الرصاصة الأولى[89].

اندلاع الثورة وموقف الاستعمار الفرنسي منها:

في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة (أول نوفمبر) الموافق لـ 6 ربيع أول 1374هـ، حدث الانفجار العظيم الذي قاد البلاد إلى الاستقلال، وتلا ذلك صدور بيان عن قيادة الثورة، عرف: «ببيان أول نوفمبر 1954»[90] الذي جاء واضحا في معانيه، مبينا أن مرحلة النضال السياسي التي تتبناها الأحزاب الوطنية، قد تجاوزتها الأحداث، كما أنه يجب الخروج من دائرة الصراع الشخصي، إلى المعركة الحقيقية ضد المستعمر، لأنه هو العدو الحقيقي، ووضح البيان أن جبهة التحرير الوطني، هي اسم الحركة، ودعى الشعب الجزائري بمختلف انتماءاته إلى الانضمام اليها، وان الهدف من الكفاح المسلح هو الاستقلال التام، وتدويل[91] القضية الجزائرية، ووحدة الشمال الافريقي، في اطارها العربي الاسلامي، ولتحقيق ذلك، يجب مواصلة الكفاح بجميع الوساءل، أما المفاوضات

مع المستعمر، فلا تكون الا بالاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، كما لم يهمل البيان مستقبل العلاقات مع فرنسا بعد الاستقلال، حيث لا تكون الا على قدم التكافؤ والمساواة، وهذا نص البيان:

«أيها الشعب الجزائري،

«أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

«أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة ـ نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الأفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الاداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

«فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـ بعد مراحل من الكفاح ـ قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـ في الواقع ـ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فاننا نعتبر أن الشعب الجزائري في اوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل. أما في الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف اخواننا العرب والمسلمين.

«ان أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال افريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

«ان كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فاننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا، فان حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين توجيهها سيء محرومة من سند الرأي العام الضروري قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

ان المرحلة خطيرة.

«أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا وأن مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، ان الوقت قد حان لاخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورة إلى جانب اخواننا المغاربة والتونسيين.

«وبهذا الصدد فاننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعون السلطة، ان حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والصمعة ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى. الذي رفض أمام وسائل الكفاح السليمة أن يمنح ادنى حرية.

«ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم:

جبهة التحرير الوطني:

«وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحرير دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فاننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1) اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية.

2) احترام جميع الحريات الاساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1) التطهير السياسي باعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2) تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية.

- تحقيق وحدة شمال افريقيا في اطارها الطبيعي العربي والاسلامي.

- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

«انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فاننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

«ان جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعية في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

«ان هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية » وحقيقة ان الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

«وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية واراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة اذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ

والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3) خلق جو من الثقفة وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الاجراءات الخاصة وايقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت او اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبّون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري (اننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم اليها لانقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، ان جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك.

«أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للامبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية[92]

ان انفجار الثورة، الذي حدث الرعب في نفوس المستعمرين، لم يكن في جهة واحدة دون أخرى من التراب الجزائري، بل ان أحداث ليلة أول نوفمبر، كانت شاملة، حيث انفجرت الثورة في كل المناطق، وفي نفس التوقيت تقريبا، كانت العمليات الأولى كالتالي:

في منطقة الأوراس[93]: كانت العمليات التي تمت بها هي: اكتساح ثكنتين بمدينة باتنة، قتل قائد الموقع العسكري الفرنسي بخنشلة عزل المجاهدون مدينة «أريس» تمام عن بقية الوطن، بعد أن حاصروها من جميع الجهات، كما عزل المجاهدون قرية «تكوت» بالقرب من آريس، وحاصروا قوات الدرك بها[94] وقد امتدت العمليات إلى باب الصحراء، وشملت خاصة مدينة بسكرة، التي وقعت بها ست عمليات[95].

وفي منطقة الشمال القسنطيني[96]: هاجم الثوار بعض الثكنات ومراكز الشرطة في مدينة سمندو[97] ومدينة لخروب وغيرها[98].

وفي منطقة القبائل[99]: تركزت العمليات خاصة في مدينتي العزازقة ودراع الميزان[100] في مدينة «العزازقة» هاجم الثوار مخفرة الدرك، واحرقوا مخزنا لجمع الفلين فالتهمته النيران، و«وبتيغزيرت» داهموا مخفرة الدرك أما في (بغلية وبرج منايل وتدمايت وتيزي غنيف) فقد أبان الثوار عن وجودهم وهاجموا عدة مراكز للفرنسيين والحقوا بها أضرارا مادية جسيمة، كما قتلوا اثنين من حراس الحقول أحدهما «بدراع الميزان»، والثاني «بتيزي نثلاثة» وقلعوا عدة أعمدة للنور، وقطعوا الأسلاك الهاتفية. فانقطعت المواصلات الهاتفية بين عدة مراكز،

كالعاصمة وتيزي وزو مثلا[101].

أما منطقة الجزائر[102]: فقد استهدفت عمليات المجاهدين بها الأهداف التالية: مصنع الغاز، ودار الاذاعة، وخزانات الوقود بالميناء والمركز الهاتفي بساحة أول ماي (شان مانوفر سابقا) ومواقع اقتصادية في كل من البليدة وبوفاريك وبابا علي)[103] ومواقع عسكرية أخرى، حيث تم الهجوم على ثكنتين في كل من البليدة وبوفاريك[104].

وفي منطقة وهران[105]: استهدفت العمليات: مطارا للحلف الأطلسي بطفراوي (في وهران) لإضرام النار فيه، لكن العملية لم تنفذ، كما استهدفت الاستيلاء على الأسلحة الموجودة «بثكنة 66 للمدفعية» بحي الكمين بوهران[106].

أما بالنسبة لمنطقة الجنوب، فيقول السيد عمر صخري بأن السيد: «محمد ولد الحاج كان موجودا في سوف[107] ويشرف على تحضير أول نوفمبر ... لكن ألقي عليه القبض قبل أول نوفمبر الشيء الذي قطع الصلة بين المناضلين والقيادة.. وما معركة السابع عشر نوفمبر 1954 (التي وقعت بسوف) إلا شاهد على ذلك...[108].

*- أما عن صدى الثورة، في الداخل والخارج في يومها الأول، ففي صبيحة غرة نوفمبر، قرأ الناس جرائد الصباح، التي نقلت أخبار الهجومات الكاسحة، التي قام بها الثوار عبر التراب الوطني بكامله، فاستقبلها المناضلون المتحمسون، والشباب الأوفياء بفرحة واستبشار، بينما كست وجوه السياسيين التقليديين علامات الحيرة والقلق، خوفا من ردود فعل المستعمر[109].

وفي مساء أول نوفمبر 1954، كانت الاذاعات، وفي مقدمتها صوت العرب بالقاهرة، تعلن بقوة اندلاع الثورة الجزائرية العظمى، وتسمع العالم نشيد الأحرار الجزائريين[110]، كما قام الوفد الجزائري بالقاهرة، بأول تعليق له من اذاعة صوت العرب، بعنوان «الثورة تنفجر في الجزائر»، ومما جاء فيه: «بأن حركة المقاومة في بلاد المغرب العربي قد دخلت اليوم مرحلة حاسمة. وفعلا فإن حركة الفرق الجزائرية المسلحة قد التحقت لتدعيم الجبهة التي تكافح الامبريالية الفرنسية في جميع الشمال الأفريقي» ويستمر المعلق قائلا: «وقد اختارت هذه الفرق اليوم الأول من نوفمبر للانطلاق بحركتها الجديدة. وأنها عقدت العزم على مواصلة الكفاح حتى يتحطم الاستعمار تحطيما تاما وشاملا»[111].

أما عن موقف الاستعمار الفرنسي من اعلان الثورة، فان العمليات الموزعة في كامل التراب الوطني، التي حدثت في ليلة أول نوفمبر، والتنسيق المحكم، أدت إلى حدوث موجة من الهلع والرعب، في أوساط الفرنسيين تجلت من خلال البلبلة والاضطراب الذي ميز بعض تصرفاتهم، فانهالت برقيات النجدة على مقر الحاكم العام الفرنسي منكل جهات الوطن[112].

فأصبح الفرنسيون في حيرة كبرى، يعدون موتاهم من جهة، ويملأون السجون بالمواطنين من جهة أخرى، ويعبئون أنفسهم من جهة ثالثة، ويأمرون موظفيهم وعملائهم بجمع وحجز النداء الأولللجبهة التحرير الوطني، ومنع المواطنين من الإطلاع عليه[113].

وفي الصبيحة نفسها أصدرت الولاية العامة بالجزائر، أول بلاغ لها جاء فيه: «حدث أثناء اليل بمناطق مختلفة من الأرض الجزائرية وعلى الأخص شرقي قسنطينة بمنطقة الأوراس عدة عمليات بلغ عددها ثلاثين عملية قامت بها فرق

صغيرة من الإرهابيين، وقد نجم عنها مقتل ضابط وجنديين من الحرس الليلي بمنطقة القبائل، وكذلك إطلاق الرصاص على مركز الدرك وألقيت بعض القنابل المحرقة المصنوعة محليا، ولكنها لم تسبب أضرارا سوى بمخازن شركات الحبوب بالبليدة وبوفاريك وشريكتي سليتاف للحديد والفلين بمنطقة القبائل » ويسترسل الحاكم العام في بلاغه قائلا: «والحاكم العام يؤكد أنه اتخذ فور هذه الحوادث الإجراءات الحازمة السريعة اللازمة لمجابهة هذه الحالة والتي هي بين أيدي القائد العام وجري تنفيذها وكذلك استدعينا بعض القوات الاحتياطية لتدعيم قواتنا بمناطق الحوادث وأن الشعب الذي يثق فيما يتخذه الحاكم العام من اجراءات لتهدئة الحالة وضمان الأمن للقضاء على الأقلية المجرمة، قد ساده بجميع أوساطه الهدوء وضبط الأعصاب»[114].

كما أودرت جريدة «آخر ساعة» الفرنسة، بأحرف بارزة العناوين التالية: «خطة تخريبية واضطرابية وضعت للتنفيذ هذه الليلة في كامل التراب الجزائري، رجال قتلوا نيران محرقة تم إشعالها، خطوط هاتفية مقطوعة وضع وزير الداخلية[115] قوات أمن إضافية تحت تصرف الحاكم العام »[116].

وفي منطقة الأوراس، المحصنة بجبالها، كانت منذ الليلة الأولى لتفجير الثورة، مسرحا للعديد من العمايات، وقد عمد المستعمر إلى القتل الجماعي باتباع أسلوب حرب الإبادة، واستدعت كثرة العمليات، على زيارة رئيس جمهورية فرنسا آنذاك «روني مايير»، إلى المنطقة، في 2 تشرين الثني (نوفمبر) 1954، كما لحق به كاتب الدولة الفرنسي لشؤون الحرب «جاك شوفالي»[117].

وفي اليوم التالي، صرح «روجي ليونار» الحاكم العام في الجزائر في ندوة صحفية، بأن «هـذه الأحـداث ليسـت ظواهر جزائرية ولكنها نتيجـة للأحـداث

التونسية»[118].

ان هذا التصريح أراد من خلاله الحاكم العام، أن يفصل الشعب عن ثورته، بأن جعل ما يجري في الجزائر، ما هو الا انعكاس للثورة التونسية وبترخيص منها، فما هي إلا انتفاضة تستمر أياما قليلة، ثم تعود الأمور طبيعية وذلك حتى يصدق الشعب الجزائري، والرأي العام العالمي، بما يدعيه الحاكم العام الفرنسي، بأن ما يحدث في الجزائر ليست ثورة وطنية، كما جاء في بيان جبهة التحرير الوطني.

وفي تقرير لفرانسوا ميتران وزير الداخلية الفرنسي، حول الوضع في الجزائر،وبعد أن عرض الوضع في الجزائر، أشار إلى أهمية الجيش الذي أرسله للجزائر، «من أجل تعزيز القوات حتى يتمكن الحاكم العام في الجزائر من الحصول على القوات الضرورية»[119].

كما لجأت السلطات الاستعمارية، في 5 تشرين ثاني (نوفمبر) 1954، إلى حظر حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ظنا منها أنه هو المسؤول الحقيقي عن أحداث فاتح نوفمبر، رغم تعدد مصالح أمنها من مخابرات، وشرطة قضائية، وشرطة استعلامات عامة، ودرك، اضافة إلى المصلحة الخاصة للاستعلامات السياسية، ومصلحة الاتصالات الافريقية[120]- على الرغم من ذلك لم تستطع أن تعرف المخطط الحقيقي للثورة، ولا كيفية اندلاعها وذلك للسرية التي امتاز بها مفجروا الثورة.

لكن فرنسا رجعت إلى مقولتها، بأن الجزائر جزء من فرنسا، هذا ما رفضه الجزائريون، منذ الأيام الأولى للاحتلال، فجاء على لسان ميتران في تصريح له في 5 تشرين ثاني (نوفمبر) 1954: «ان الجزائر هي فرنسا من فلاندر إلى

الكونغو هناك قانون واحد، ومجلس نيابي واحد. وبذلك فهي أمة واحدة، هذا هو دستورنا وتلك هي إدارتنا»[121].

وفي اجتماع بوزارة الداخلية قال ميتران، حينما كان يقرر سياسة الاصلاح والتطور، فيما يتعلق بالقضية الجزائرية: «لا يمكن أن يكون هناك احتجاج (وطني) جزائري. لأن الحكومة من واجبها المحافظة على الوحدة الوطنية ولن توافق على الانفصال. وان الاحتجاجات لا تكون مقبولة إلا في إطار الأمة الفرنسية..»[122].

من هذه التصريحات، يلاحظ أن الحكومة الفرنسية، مازالت تصر على ما يعرف بالإمبراطورية الفرنسية، ولقد أدى ذلك إلى استعمال العنف، أمام أي حركة تحرر تطالب بالاستقلال، وتزعم فرنسا أن الشعوب المستعمرة راضية بها ومطيعة لحكمها.

وقد جاء في تصريح ميتران في تشرين الثاني (نوفمبر) 1954، بخوص الثوار الجزائريين: «لقد تناسوا أنه وراء الحكومة كل الفرنسيين سواء كانوا من فرنسا أو من الجزائر، يجب أن يتحدوا للدفاع عن الحقوق الواحدة: الأرض الواحدة، الجمهورية أخيرا... كنا نريد تطبيق سياسة ديمقراطية اجتماعية ولما وصلنا إلى مرحلة تنفيذها عن طريق الدولة، وهذا ما يخشاه هؤلاء الانفصاليون». ويسترسل قائلا: «وبتسرعهم هذا اختاروا ليلتهم الدامية وبتصرفهم هذا قد ساهموا في تعزيز موقفنا. وبالتالي فان الحكومة قد اتخذت كل التدابير اللازمة. وقوات عسكرية قد أرسلت لتوزع حيث الأماكن الملائمة على كل التراب الجزائري. الجيش والشرطة يشددون حلقة الحراسة والمراقبة حزب[123] اختار الحرب المسلحة ضد أمة قد ذاب عدد كبير من زعماء العصابات قد أوقفوا»[124].

كما صرح ميتران كذلك في اليوم نفسه، حول المفاوضات مع الثوار، فقال: «ان المفاوضات الوحيدة هي الحرب»[125].

وقد عمد المسؤولون الاستعماريون، إلى الاستخفاف بالثورة، وعدم إعطاء الأهمية لها، أمام الرأي العام، وذلك لافشال روح الحماس لدى الشعب الجزائري ومحاولة لزعزعة الثقة بينه وبني مجاهديه. فجاء في تصريح الحاكم العام روجي ليونار في 7 نوفمبر كذلك: «ان عدد الخارجين على القنون المشاركين في حوادث الإجرام يبلغ الألف، وقد طلبت زيادة عدد من الجنود لا سيما في المناطق البعيدة والقبائل الصغرى» واستطرد قائلا: «يمكنني القول بأني سأقضي على هؤلاء المشاغبين أعداء الوطن خلال أيام...»[126].

وفي 12نوفمبر 1954، اطلع رئيس الحكومة الفرنسي «منديس فرانس» أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية على خطة عمله، فقال على الخصوص بالنسبة للقضية الجزائرية: «ان الحكومة ستتخذ جميع الاجراءات اللازمة بدون تردد أو تأخير وأن قراراتها لن تكون مرنة، وعلى كل واحد أن لا يتوقع منا اعطاء أي اعتبار للتمرد أو منحه بعض الامتيازات، ان الدفاع عن السلام في داخل الوطن وسيادة الجمهورية لا يقبلان أية مساومة» واسترسل قائلا: «كما أنه لا يمكن تصور الجزائر منفصلة عن فرنسا الأم ـ هذا ما يجب أن يكون واضحا لكل فرد في الجزائر وفي فرنسا وفي الخارج. ولن يكون لبرلمان أو حكومة فرنسية أن تقبل في يوم من الأيام أن تكون لينة في هذا المبدأ الجوهري»[127].

وفي أثناء توضيحه لمبادئ سياسته الجزائرية، قال ميتران يجب: «القمع بدون رحمة الأعمال الإرهابية، والفصل بالقوة بين المتمردين والأغلبية العامة للسكان الجزائريين الذين برهنوا على حضارتهم ووفائهم»[128].

مما تقدم يتضح الموقف الفرنسي من الثورة الجزائرية، ومن مجاهديها الذين قاموا من أجل استقلال الجزائر وحريتها، فكان رد المستعمر الحاقد على الحرية وطلابها، أن واجه الثورة بكل عنف وحقد، وضاعف في عدد جنوده لإخمادها بالقوة.

فقد زادت الحكومة الفرنسية، من عدد جيوشها، من ثمانية وأربعين ألف عسكري، إلى ستة وخمسين ألف، والثورة لا يزيد عمرها عن ثلاثة أشهر[129].

كما بدأ الجنرال «جيل»[130] في تطبيق ما سماه بـ: «عمليات التطهير» وأطلق إسما على عملياته كعادة المستعمرين، فسماها «بعملية الفلاقة»[131]، وهو الإسم الذي شاء المستعمر أن يطلقوه على أفراد الثورة الجزائرية، وواصل الجنرال عملياته التعسفية، ضد المواطنين الأبرياء، لكي لا يتصلوا بالثورة ولا يؤمنوا بها، ولا يصدقوا بقيام ثورة مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي[132]، لكن كل هذه الأساليب لم تضعف من الثورة، بل زادت في اصرار الثوار وإيمانهم بها.

أما عن موقف المعمرين[133] الأوربيين بالجزائر من الثورة، فقد عبر عنه المعمر الكبير (هنري بورجو) بقوله: «يجب البحث عن هذا الفساد اينما كان وإلحاق الهزيمة برؤساء هذه العصابة المعروفين. ويكفي أن تتخذ اجراءات أمن مشددة. كما أنه ينبغي لي توجيه ضربة قاسية إلى هذه الحفنة من المهرجين... وعلى المنظمة (جبهة التحرير) أن تطأطيء رأسها»[134].

مما تقدم يمكن ملاحظة، أن المستعمر حاول بكل الوسائل إفشال الثورة الجزائرية، حيث استعمل أسلوب التهديد بالتصريحات الشديدة، وحاول تجاهل الثورة حتى يخلق روح الشك في نفوس أبناء الشعب الجزائري، ثم التجأ إلى حرب الإبادة، وعزل الثورة عن السكان، حتى يمكنه القضاء عليها في

مهدها، لكن أبناء الجزائر الذين سئموا معيشة القهر والاستعباد، احتضنوا الثورة ورجالها.

وعن موقف الشعب الجزائري من ثورته في يومها الأول، يقول السيد ابن طوبال: «... عندما توجهنا إلى الشعب لم نجد صعوبة كبيرة هذا في أول نوفمبر، فالشعب لم يسبب لنا مشاكل وقبلنا، نحن كنا نخفي أنفسنا ولم نكن نذهب عند كل الناس لكن وجدنا كل الناس فرحين وكلهم مستعدون عندما نطلب منهم التضحية كانوا راضين بها» وعن إيمانهم بها قال: «كانوا يتساءلون ويقولون لماذا لم يكن عندكم سلاح فإننا على استعداد لبيع جميع أرزاقنا (أموالنا بشرط واحد وهو ألا تقترضوا من عند الدول حتى لا تكون الجزائر مرهونة عند الاستقلال»[135].

أما عن إمكانات الثورة، البشرية والمادية يوم إندلاعها، فقد كان عدد المجاهدين في سنة 1954 لم يتجاوز الثماني مائة مجاهدا، كذلك فإن تجهيزهم لم يتعد الأربع مائة قطعة سلاح، وبالإضافة إلى ذلك، كانت جبهة التحرير الوطني تضم بين صفوفها ألف ومئتي مناضلا، لم يمنعهم عن حمل السلاح إلا افتقارهم له[136].

أما ميزانية الثورة، فقد كانت لكل منطقة ميزانيتها، الآتية من تبرعات المناضلين، فميزانية المنطقة الأولى (الأوراس) فقد أعلن ابن بو العيد بأن «ميزانية جيش التحرير في كامل المنطقة لا تتجاوز (15000) خمسة عشر ألف فرنك[137]. وقد كانت ميزانية المنطقة الثالثة (القبائل)، التي كان يحملها أوعمران (100000) مائة ألف فرنك[138]. أما ميزانية المنطقة الخامسة (وهران)، فقد كانت ثمانين ألف فرنك»[139].(80.000).

بهذه الإمكانات البسيطة، سواء البشرية أو المادية التي تكاد تكون معدومة، حيث قطع السلاح القليلة، والتي كانت بمعدل قطعة واحدة لكل مجاهدين، أو المال الذي لا يكفي لشراء بضع قطع سلاح، انطلقت ثورة أول نوفمبر تواجه عدوا يفوقها عددا وعدة ومالا، وخبرة عسكرية.

وفي هذا المجال يقول السيد ابن طوبال: «في الوقت الذي بدأت فيه الثورة إذا ما قوبلت بقوات العدو، نستطيع أن نقول من الصفر (أي انطلقت من الصفر) وهذا لا يعني انه ليست لدينا قوة، فالقوة الكبرى التي كانت عندنا هي الإيمان بالهدف. والقوة هي أقوى منه. اليوم الذي قررنا فيه اندلاع الثورة . أخذنا قرار على أنفسنا وقد أخذه كل مجاهد.. هو قررنا أننا لا نغلب».[140]

الهوامش

(1) يقتصر الحديث في هذا الفصل على الحركة الوطنية في حزب الشعب الجزائري، ومن بعده حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لأنه في هذا الحزب نشات فكرة الكفاح المسلح، ومنه تخرج مؤسسو جبهة التحرير الوطني، ومفجروا ثورة أول نوفمبر 1954.

(2) الجودي لخضر بوطمين: المصدر السابق، ص: 3.

(3) أحمد محيوت: المصدر السابق ، ص:3 .

(4) الاسم الجديد لحزب الشعب الجزائري.

(5) أحمد محيوت: المصدر السابق ، ص: 4.

(6) هو اللافتة الرسمية لحزب الشعب الجزائري الذي حلته الإدارة الفرنسية سنة 1939، واضطر حزب الشعب إلى مزاولة نشاطه سريا عام 1946، بتأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وفي هذه الحركة ازدهرت فكرة الاستقلال التي ورثتها عن نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري من بعده، وفي ظله أي حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشأت المنظمة العسكرية السرية.

ينظر: محمد الطيب العلوي، المصدر السابق، ص: 4-5.

(7) المصدر نفسه، ص: 8.

(8) عدد السكان الجزائريين حسب احصائية 1947.

(9) عمار بوحوش: المصدر السابق، ص: 112.

(10) المصدر نفسه، ص: 113.

(11) محمد الطيب العلوي: المصدر السابق، ص:8-9.

(12) المصدر نفسه، ص:9.

(13) ميثاق الجزائر، المصدر السابق، ص: 18.

(14) محمد الطيب العلوي: المصدر السابق، ص: 9-10.

(15) أحمد محيوت: المصدر السابق، ص: 4.

(16) ومن الأعضاء البارزين فيها: «مراد ديدوش، والعربي بن مهيدي وسويداني بوجمعة، ومصطفى بن بولعيد، ويوسف زيغود، وسعيد بعيوش، وعمر عليوان، ورابح بيطاط، وعمار بن عودة، ولخضر بن طوبال، ومحمد بوضياف، وأحمد بن بلة، لمين دباغين، وكريم بلقاسم،وآيت أحمد حسين... وغيرهم».

ينظر: احمد محيوت، المصدر السابق، ص:5.

(17) مجلة الباحث: حديث السيد بن عودة، المطبعة المركزية للجيش، العدد1، الجزائر، جويلية 1982، ص:23

(18) محمد الطاهر عزوي: الاعداد السياسي والعسكري للثورة في أوراس (محاضرة)، الملتقى الأول لكتابة تاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981، ص:5.

(19) المطامر هي: مخابئ تحفر في الأرض لتخبئة السلاح، وقد اشترت المنظمة السلاح من صحراء فيض أولاد عمر، قرب زريبة الواد (بالقرب من بسكرة) سنة 1948 وبلغ عدد القطع (320) بندقية حربية، وفي ربيع نفس العام اشترت مرة ثانية (230) بندقية حربية، وفي نفس الفصل توجه بعض المناضلين للمرة الثالثة إلى تونس لنفس الغرض وكانت تلك الأسلحة تخزن في منطقة الأوراس. للمزيد ـ أنظر محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص: 8-9.

(20) المصدر نفسه، ص 7-9.

(21) مجلة أول نوفمبر: تعقيب الأخ لخضر بن طوبال، العدد 55، الجزائر 1982، ص:55.

(22) المصدر نفسه، ص:54.

(23) محمد الطيب العلوي: جبهة التحرير وبيان أول نوفمبر، (محاضرة) الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981، ص: 11.

(24) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص: 8.

(25) مجلة الباحث: حديث السيد بن عودة، المصدر السابق، ص:24.

(26) من بين المناضلين الذين شاركوا في عملية بريد وهران: أحمد بوشعيب وغيش حلول (بختي) وسويداني بوجمعة وحداد عمر وخضير سيد علي وتيغوم بن زرقة. للمزيد ـ ينظر: مجلة أول نوفمبر: تعقيب الأخ أحمد الوهراني ـ المصدر السابق ـ ص:66.

(27) المصدر نفسه، ص : 66.

(28) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص: 9.

(29) تبسة: مدينة في الجنوب الشرقي الجزائري على الحدود التونسية تمثلت حادثة تبسة في أن مناضل في المنظمة بتبسة فشل وأراد الخروج من المنظمة وهذا يعتبر محرما في قانونها الداخلي لأن المناظل يكون قد عرف أسرارها، وبالتالي قررت المنظمة قتله، وكلفت لذلك ثلاثة أعضاءهم، ديدوش مراد، ومصطفى بن عودة، وثالث معهما، وقاموا بتنفيذ القرار، لكن في النهاية تبين أن الرجل لم يمت، واتصل بالشرطة الفرنسية وأخبرها عن التنظيم، فقامت سلطات الاحتلال القاء القبض على بعض القادة المنظمو، ولاحقت الفارين منهم.

(30) مجلة الباحث: حديث السيد بن طوبال: المصدر السابق، ص: 57-58.

(31) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص: 9.

(32) الأمير يحيى شرفي، المصدر السابق، ص: 17-78.

(33) Claud collot-Jean Robert Henri: Le Mouvemeny national Algerien Texte 1912-1954, 2° Edition, office des publications Universitaires - Alger 1981- PP.332-333.

(34) Op. Cit. P. 233.

(35) نسبة إلى رئيس الحزب السيد مصالي الحاج.

(36) محمد تروزين، المصدر السابق، ص:8,

(37) بوطمين: المصدر السابق، ص:4.

(38) يقصد: لاتكون هناك ثورة.

(39) مجلة الباحث: حديث السيد بن طوبال: المصدر السابق، ص :59-60.

(40) ميثاق الجزائر: المصدر السابق، ص: 21-22.

(41) مجلة أول نوفمبر: تعقيب الأخ لخضر بن طوبال، المصدر السابق، ص: 55.

(42) حي بالجزائر العاصمة.

(43) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص:9.

(44) محمد تروزين: المصدر السابق، ص:8.

(45) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص: 9.

(46) ميثاق الجزائر: المصدر السابق، ص: 19.

(47) محمد تروزين: المصدر السابق، ص: 12.

(48) مجلة الباحث: حديث السيد عبيد لخضر، المصدر السابق، ص:37.

(49) بوطمين: المصدر السابق، ص: 6.

(50) المناضلون الاثنان والعشرون هم:

1)مراد ديدوش (شهيد)	2) باجي مختار (شهيد)
3) مصطفى بن بو العيد (شهيد)	4) محمد العربي بن مهيدي (شهيد)
5) يوسف زيروت (شهيد)	6) عثمان بلوزداد
7) بوجمعة سويداني (شهيد)	8) الزبير بوعجاج
9) حداد يوسف	10) بو الصوف عبد الحفيظ (توفي)
11)الأخضر بن طوبال	12) محمد بوضياف
13) رابح بيطاط	14) محمد مشاطي
15) مصطفى بن عودة	16) أحمد بو شعايب

17)مرزوقي محمد 18) درويش إلياس
19)بن عبد المالك رمضان 20) عبد القادر العمودي
21)حباشي عبد السلام 22)ملاح سليمان المدعو رشيد
ينظر: بوطمين: المصدر السابق، ص:5.

(51) محمد الطيب العلوي: المصدر السابق، ص:11-13.

(52) مجلة الباحث: حديث السيد بن طوبال، المصدر السابق، ص:60.
(53) حي بالجزائر العاصمة يسمى "المدينة حاليا".
(54) محمد تروزين، المصدر السابق، ص:12
(55) Mohamed boudiaf: El Jarida N° -15 Paris. Nov. Dec. 1974, P.10
(56) Op.Cit: P.10
Nov. 1974, P.10

(57) Op.Cit: P.10

(58) محمد تروزين، المصدر السابق، ص:12

(59) المصدر نفسه، ص: 12-13.

(60) المصدر نفسه، ص: 14.
(61) Mohamed boudiaf: P.11
(62) .62
(63) Mohamed boudiaf: Ibid: P.11

(64) شارع الجزائر العاصمة.
(65) Mohamed boudiaf:Ibid: P.11

(66) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي: المصدر السابق: ص: 10-11.

(67) محمد تروزين، المصدر السابق، ص:15

(68) بوطمين: المصدر السابق، ص: 5.

(69) محمد الطيب العلوي: المصدر السابق، ص: 16.

(70) المصدر نفسه، ص: 17.

(71) Mohamed boudiaf: Ibid P.11

(72) محمد الطي العلوي: المصدر السابق، ص:15.

(73) المصدر نفسه، ص: 16.

(74) احمد محيوت: المصدر السابق، ص:8.

(75) محمد الطاهر عزوى: المصدر السابق، ص:12.

(76) تم توزيع السلاح من قرية الحجاج بالورا على مراحل:

ففي المرحلة الأولى: تكلف مصطفى بن بوالعيد وشيحاني بشير وبعزى لخضر، بحمل كمية كبيرة في شاحنة إلى ميدنة تيزي وزو (منطقة القبائل).

وفي المرحلة الثانية: تكلف مصطفى بن بو العيد وشيحاني بشير بحمله أيضا في شاحنة على ذراع الميزان (منطقة القبائل).

وفي المرحلة الثالثة: تكلف به أيضا مصطفى بن بو العيد وشيحاني بحمله إلى بريكا (بالأوراس).

أما المرحلة الرابعة: في يوم 12 اكتوبر (تشرين أول) 1954 فقد جاء عمار معاش من بابوس (بالأوراس) وأخذ 45 قطعة بندقية بذخيرتها من قرية الحجاج (المكان الذي وزع منه السلاح بالأوراس).

وفي المرحلة الخامسة: وفي ليلة 31 اكتوبر 1954، وزع السلاح المعد على مناضلي مشونش وننهان وغسيرة وتاجموت وكميل وزلاطو وآريس وأحمرة (قرى بمنطقة الوراس).

للمزيد : ينظر: محمد الطاهر عزوى ـــ المصدر السابق ص: 12-13.

(77) حي بالعاصمة.

(78) أحمد محيوت: المصدر السابق، ص: 8-9.

(79) بوطمين: المصدر السابق، ص: 8-9.

(80) المصدر نفسه، ص:6.

(81) Mohamed boudiaf: Ibid P.14

(82) Op. Cit. P. 14.

(83) محمد الصالح الصديق: ثورة نوفمبر الخالدة ونوعية المجاهدين الأوائل الملتقى الوطني الأول (لكتابة تاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين الجزائر، 1981، ص:11.

(84) محمد تروزين، المصدر السابق، ص: 19-20.

(85) بوطمين: المصدر السابق، ص: 6.

(86) الأمير يحي شرفي: المصدر السابق: 31.

(87) المصدر نفسه، ص: 31-32.

(88) المصدر نفسه، ص: 55-56.

(89) أحمد محيوت المصدر السابق، ص: 16.

(90) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص:11.

(91) كما نص على ذلك البيان.

(92) وزارة الاعلام والثقافة: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، الجزائر، 1979-ص: 7-10.

(93) قال ابن أبو العيد الذي كان على رأسها، يومها: الولين في هذه الخطة لهم الشرف في بدايتهم بالثورة وقسم المنطقة خمس أقاليم.

1) ناحية آريس وقادها الأخ مدور عزوي وتحت أمرته 160 مجاهدا.

2) ناحية عين القصر وقادها الأخ الطاهر أونيش وتحت إمرته 114 مجاهدا.

3) ناحية خنشلة وقادها الأخ لغرور عباس وتحت إمرته 42 مجاهدا.

4) ناحية عين أمليلة وقادها الأخ ححاج بشير وتحت إمرته 29 مجاهدا.

5) ناحية بريكة وقادها الأخ بن بالة محمد الشريف وتحت إمرته 12 مجاهدا.

للمزيد ينظر: بوطمين المصدر السابق ص 8-9.

(94) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص: 9.

(95) بوطمين المصدر السابق ص: 13.

(96) كانت تحت قيادة ديدوش مراد، الذي قال يومها: " أن الشعب سيروي عنا الأساطير عندما نكشف له اليوم عن مبلغ تفانينا في القتال وقوة عزائمنا في الدفاع عن بلادنا" وقد قسم المنطقة إلى ثلاث نواح.

الناحية الشرقية: وقادها الأخ مصطفى بن عودة وتحت امرته 4 مجاهدين.

الناحية الوسطى: وقادها الأخ زيغود يوسف وتحت امرته 45 مجاهدا.

والناحية الغربية: وقادها الأخ الأخضر بن طوبال وتحت امرته 17 مجاهدا. للمزيد ينظر بوطمين- المصدر السابق، ص: 8-0.

(97) زيغود يوسف حاليا.

(98) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص: 13.

(99) كانت تحت قيادة كريم بلقاسم، وساعده الأخوة أو عمران ومحمدي السعيد وزعموم، وكان عدد المناضلين المستعدين للمشاركة- 450 مجاهدا.

(100) المصدر نفسه، ص: 10.

(101) محمد تروزين، المصدر السابق، ص: 24.

(102) كانت تحت قيادة رابح بيطاط، ومساعدة الخوين سوداني بوجمعة وأحمد بوشعايب.

(103) مدن بالقرب نت العاصمة.

(104) بوطمين: المصدر السابق، ص: 10.

(105) كانت قيادة محمد العربي بن مهيدي، الذي قال لجلاديه من المستعمرين " إننا سننتصر لأننا نمثل قوة المستقبل الزاهر وستهزمون لأنكم تمثلون ماضيا متعفنا حكم عليه الدهر بالزوال". وكان يساعده الأخوان ابن عبد المالك روضان وعبد الحفيظ بو الصوف. ينظر بوطمين، ص:10.

وقسم المجاهدين إلى ثلاثة أفواج، الأول بقيادة أحمد زبانة وتحت امرته ثلاثة مجاهدين، والثاني بقيادة اشريط علي الشريف وتحت امرته سبعة مجاهدين، والثالث بقيادة ابراهيم عبد القادر وتحت امرته ستة مجاهدين. للمزيد- ينظر: مجلة أول نوفمبر - تعقيب الأخ أحمد الوهراني- العدد: 55، الجزائر 1982، ص:67.

(106) المصدر نفسه، ص: 67.

(107) مدينة بالجنوب الجزائري تابعه لولاية بسكرة.

(108) مجلة الباحث: حديث السيد عمر صخري، المصدر السابق، ص: 28.

(109) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص: 12.

(110) كطلعه: من جبالنا طلع ــ صوت الأحرار ينادينا ــ إلى الاستقلال وطننا. ينظر: بوطمين جودى الأخضر: لمحات من ثوة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها، قسنطينة، دار البعث 1981، ص: 11.

(111) المصدر نفسه، ص: 11-12.

(112) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص: 12-13.

(113) لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها: المصدر السابق ص:11.

(114) محمد تروزين، المصدر السابق، ص: 68.

(115) السيد فرانسوا ميتران آنذاك.

(116) Derniere Heure: 3 Novembre 1954, P.6

(117) الجودي لخضر بوطمين: اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 54، المصدر السابق ص 8-9.

(118) Derniere Heure: 3
Novembre 1954, P.6

(119) L'echo D'alger: 3 Novembre 1954, P.L

(120) محمد تروزين، المصدر السابق، ص: 25.

(121) وزارة الاعلام والثقافة: المصدر السابق، 109.

(122) L'echo D'alger: 3 Novembre 1954, P.1

(123) يقصد حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

(124) L'echo D'alger: 3 Novembre 1954, P.4

(125) وزارة الاعلام والثقافة: المصدر السابق، 109.

(126) سعد زغلول فؤاد: عشت مع ثوار الجزائر، بيروت، دار العلم للملايين، 1960، ص: 157.

(127) عمار بوحوش: العمال الجزائرية، في فرنسا، الجزائر ـــ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1979.

(128) L'echo D'alger: 3 Novembre 1954, P.12

(129) المحافظة السياسية : اندلاع ثورة نوفمبر 1954، مجلة الجندي، وزارة الدفاع الوطني ـــ الجزائرـــ ديسمبر 1978، ص:12.

(130) قائد القوات الفرنسية.

(131) مفرد عن العامية الجازئرية تعني قطاع الطرق، أطلقها المستعمر على الثوار تشويها لطبيعتهم.

(132) لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها: المصدر السابق ص: 17.

(133) المعمرون: هم الوروبيون الذين يملكون اقطاعيات واسعة في الجزائر.

(134) عمار بوحوش: المصدر السابق، ص: 115.

(135) مجلة أول نوفمبر: تعقيب الأخ لخضر بن طوبال، المصدر السابق ص: 56.

(136) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص: 13.

(137) الأمير يحيى شرفي: المصدر السابق، ص: 42.

(138) أحمد محيوت: المصدر السابق، ص: 21-22.

(139) الجودي لخضر بوطمين: اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 54، المصدر السابق: 15.

(140) مجلة الباحث: حديث السيد بن طوبال، المصدر السابق، ص: 49.

الفصل الثاني

تصاعد الثورة الجزائرية

1ـ الثورة قبيل أحداث 20 أوت 1955.

2ـ أحداث 20 أوت 1955.

3ـ الثورة اعقاب هجوم 20 أوت 1955.

الفصل الثاني

تصاعد الثورة

1. الثورة قبيل أحداث 20 أوت 1955.

مع اشتداد الثورة، وإيمان الشعب بها، ازداد المستعمر ضراوة في قمعها ومحاولة عزلها عن الشعب،من جهة، وعن العالم الخارجي من جهة أخرى، ومن صور محاربة الاستعمار الفرنسي للثورة، في أواخر سنة 1954 وأوائل 1955، أن جند عددا من أعوانه، ليذيعوا تصريحات صاخبة، في الاذاعات والصحف، يدعون الناس إلى الهدوء، ولبث المستعمر ينتظر النتيجة، لكن دون جدوى[1]، لأن تمسك الشعب الجزائري بثورته، أدى إلى تخوف المسؤولين الفرنسين، من المواطنين الجزائريين، مما جعل الحاكم العام «روجي ليونار Roger Lyounard» يصدر العديد من القرارات، الخاصة بموظفي إدارته في الجزائر، برفع السلاح معهم أثناء العمل حماية لحياتهم.

ففي 7 كانون الأول (ديسمبر) 1954، صدر قرار يسمح بنقل السلاح لأصحاب الوظائف المهمة في الجزائر[2] كما صدر قرار آخر في 21 من الشهر نفسه، يقضي بالسماح بالتسليح كذلك لموظفي مصلحة الرقابة والتحقيق الاقتصادي، أثناء العمل[3].

وفي 24 من الشهر ذاته، صدر قرار لبعض موظفي البريد بنقل السلاح، ولا سيما الموظفين الذين يقومون باصلاح الخطوط الهاتفية[4] التي كان المجاهدون يقومون بتحطيمها باستمرار، لقطع الاتصالات الهاتفية على الإدارة الاستعمارية.

يتضح مما يبق مدى شمولية الثورة الجزائرية، إذ أصبحت خطرا على الوجود الاستعماري في الجزائر، كما أن الثورة لم تقتصر خطورة تأثيرها، على

الوضع الداخلي فحسب، بل امتدت إلى الوضع السياسي في فرنسا نفسها، فقد كانت سببا في اسقاط حكومة «منديس فرانس Mondesse France» في فيفري (شباط) 1955، والتي خلفتها حكومة «إدغار فور» الذي قام بدوره بارسال «جاك سوستيل J.Sousette كحاكم عام للجزائر[5].

دخل جاك سوستيل الجزائر، يحمل أفكارا جديدة لاطفاء نار الثورة بالأساليب السياسية، مما جعله يقترب بسرعة من المعمرين، ويكسب ثقتهم وعطفهم، بحيث يتقبلون ماجاء به، وذلك بتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق تدريجيا، ولكي يثبت ما أبداه، وبصورة خاصة لتهدئة الوطنيين، قام باطلاق سراح قيادة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لكن ذلك لم يقلل من اصرار الوطنيين على التمسك بمبادئهم الوطنية التي يحملونها[6].

فان هذه السياسة التي جاء بها سوستيل، انما يهدف من ورائها إلى تجريد الثورة من شعبيتها، والتشكيك في المبادئ التي أعلنتها، في بيان أول نوفمبر، والهادفة إلى الاستقلال التام للجزائر. إلا أن سوستيل أراد أن تتم اصلاحاته هذه، في ظل جزائر «فرنسية»، كخطوة أولى للادماج، وقد صرح في 23 فيفري (شباط) 1955، بقوله: «ان فرنسا هنا في ديارها أو على الأصح فان الجزائر وجميع سكانها لفرنسا[7]، كما أنها جزء لا يتجزا منها... ان مصير الجزائر فرنسي، وهو اختيار قررته فرنسا، وهذا الاختيار يدعي الادماج»[8].

وهذا ما رفضته الثورة، وعبرت عنه باشتدادها. وعبر عنه الشعب بالتفافه حولها، مما أدى بالمجلس الوطني الفرنسي، إلى المصادقة على تطبيق حالة الطواري» بالجزائر، وشرعت حكومة «إدغارفور» بتطبيقها في كل من : الأوراس والقبائل وشمال قسنطينة، كما عززت قواتها في الجزائر بعساكر «اللفيف

الأجنبي»[9] والمظليين[10].

وتعبيرا عن رفض الشعب للاستعمار وسياسته، التي كان يتبعها ضد ابناء الشعب الجزائري، وقع في 11 أذار (مارس) 1955 حادث مهم بمناسبة مقابلة رياضية بين فريقي: سان توجان، ومولودية الجزائر، فقد قام خلالها المئات من الجزائريين بمظاهرة،تمت خلالها مشادات عنيفة بينهم وبين الشرطة، وما أن مضى على هذه التظاهرة يومان إلا وقد تسمم 141 تلميذا من المدرسة المسماة «الفرنسية المسلمة» في حي بن عكنون بالعاصمة، مما أحدث غليانا كبيرا وأثار سخطا عارما[11].

وقد شهدت الثورة خلال الأشهر الأولى من سنة 1955، عدة أحداث بارزة، كاستشهاد عدد من أبطال الثورة وقادتها واعتقال عدد آخر منهم، حيث استشهد المجاهد ديدوش مراد، قائد المنطقة الثانية «شمال قسنطينة»، في معركة بوكركر[12]، يوم 18 كانون الثاني (جانفي) 1955، وأسر المجاهد مصطفى بن بولعيد[13] قائد المنطقة الأولى (الأوراس) في الحدود الجزائرية التونسية، خلال شهر شباط (فبراير) 1955، كما اعتقل المجاهد رابح بيطاط، قائد المنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة وضواحيها)، في 13 أذار (مارس) 1955[14].

لكن ذلك لم يؤثر في مسيرة الثورة، رغم ما لتلك الأحداث من أهمية بالغة، بالنسبة للثورة ومسيرتها، إذ أنها زادت في عزيمة وإيمان المجاهدين وإصرارهم على تحقيق النصر، في الوقت الذي كان المستعمر في بداية تلك السنة، مصمما على سحق كل خلية جديدة للثورة[15].

فقد قامت السلطات الاستعمارية باعتقالات جماعية، عسى أن تلقي القبض على بعض المسؤولين الكبار، ولتضع حدا لزحف الثورة، فوضعت تحت

الرقابة والاقامة الجبرية (3000) شخص بعنابة[16]، و (2741) في سكيكدة[17]، و(4000) في عين البيضاء[18]، و(1800) في وهران كما قامت بإعدام عدد كبير من المناضلين[19].

ان هذا الأسلوب الذي اتبعه المستعمر، لتصفية الثورة، عن طريق السجن وإعدام المناضلين، كان مبعثه الظن بأنها الوسيلة الوحيدة للقبض على قادة الثورة، وبتصفيتهم يتم القضاء النهائي على الثورة.

وهذا ما أكده وزير الداخلية الفرنسي في شهر يونيو (جوان) 1955 بقوله «ان المقاومة الجزائرية سوف تنتهي إلى فشل لأننا عرفنا برنامج العمل من الوثائق المأخوذة فقد اطلعنا أن الثوار قسموا الجزائر إلى ستة مناطق: فالأولى وهي الأوراس سجن قائدها مصطفى بن بوالعيد والثانية وهي الشمال القسنطيني لا يعلم شيء عن قائدها ويظن أنه قتل والثالثة وهي القبائل قائدها كريم بلقاسم والرابعة وهي الجزائر خسرت قائدها الأول الذي أخذ أسيرا في شهر مارس وكذلك نائبه ألقي عليه القبض في أول جوان والخامسة وهي لم تجد إلى الآن قائداً» واستمر في حديثه مستهينا بالثورة قائلا: «فيما يظهر أليس هذا دليلا كافيا على أن الأقلية الخارجة على القانون سوف تخسر في كل محاولاتها؟ ألا ترون أن أغلب القادة قد ماتوا أو ألقي عليهم القبض؟ اذن فالثورة أيضا إلى الموت»[20].

ان المتأمل في هذه الأقوال، يلاحظ أنها تحتوي على اعتراف الوزير الفرنسي، بأن ما يجري في الجزائر ثورة وليس تمردا، كم انه يعترف بشمولية الثورة لكل التراب الجزائري. من خلا ذكره للتقسيم الإداري للثورة، ومحاولة اشاعة اليأس في نفس المناضل، بأنه لم يبق من قادة المناطق. الا قائد المنطقة الثالثة فقط، والأربعة الآخرون منهم اثنان قد قتلا، والآخران قد أسرا، فالغرض

من هذا بالاضافة إلى ما ذكر من زرع روح الشك لدى الجزائريين، محاولة تمويه للقضية أمام الرأي العام الفرنسي. من جهة، والرأي العام العالمي من جهة أخرى.

لكن جبهة التحرير الوطني، لم تقف أمام هذه الحملة مستسلمة، بل عملت على اظهار الحقيقة، من خلال واقع الثورة المعاش في الجزائر، فكتبت جريدة المقاومة مقالا، تحت عنوان «الثورة تسير»، موضحة فيه أن السلطات الفرنسية تجهل بأن القادة الذين خططوا للثورة، قد درسوا كل الصعوبات والمشاكل التي تعترض الثورة مسبقا، ومن ثم اتخذوا الحلول المناسبة، بأن جعلوا مبدأ الادارة المشتركة، والأجل غير المسمى للكفاح، منهجا للثورة إلى أن يتم الاستقلال التام، وذلك حتى يستمر العمل بانتظام ويسير الكفاح بدقة[21].

ومما جاء في مقال الجريدة على الخصوص: «وهكذا لم تقف الثورة بالأوراس لأن ابن بوالعيد سجن ولا بوهران لأنها بدون إدارة عدة أسابيع ولا بالشمال القسنطيني لأن ديدوش مراد قتل ولا بغيرها من المناطق ممن مات قائدها أو سجن بل بقت تتسع وتنتشر حتى صرنا الآن لا نجد بقعة في الجزائر تستطيع فرنسا أن تزعم أنها خالية من الثورة»[22].

ومما يؤكد تلاحم الشعب مع ثورته، في تلك الظروف الحرجة التي مرت بها الثورة، ما وقع في المدن الجزائرية، حيث قام سكان المدن من الجزائرين بحملة شاملة لمقاطعة شركات التبغ والخمر، بحيث عمت هذه المقاطعة المنطقة القسنطينية، والجزائر وبقية مناطق البلاد، وقد شهدت المدن الأخرى اضرابات في 5 جويلية (تموز) 1955[23]، كتعبير عن تمسك الشعب بثورته ومؤازرته لرجالاتها، واستعداده للتضحية في سبيل انجاحها. وهو ما ستؤكده أحداث 20

أوت (أغسطس) 1955.

2.أحداث 20 أوت 1955.

لقد تخوف الاستعمار من نمو جيش التحرير الوطني، لاسيما وأن الشعب أصبح متضامنا أكثر مع الثورة، ففي شهري أذار (مارس)، ونيسان (أفريل) 1955، بدأ الجيش الفرنسي في الخروج إلى البوادي والمشاتي[24] والقرى في الليل، ومن هنا تحتم على المجاهدين إخفاء أنفسهم أكثر من قبل كما أن الثورة أصبحت مهددة[25].

حيث كان العبء الأكبر منذ بداية الثورة، على المنطقة الأولى «الأوراس»، فقد كانت محاصرة من طرف القوات الاستعمارية، لأن السلطات الفرنسية تعتبرها قلعة وقوة كبرى للثورة، لذا خشيت أن تشمل هذه القوة كل الجزائريين وقد جرت عدة عمليات كبرى بالأوراس، منها من استمرت أسبوعا بدون انقطاع، وفي هذه الأثناء يقول المجاهد ابن طوبال:[26] «وفي ذلك الوقت كان راسلنا» شيخاني بشير [27] يستنجد ويقول: «نحن ف خطر لازم الولايات[28] يعملوا عمليات لفك الحصار علينا»، حتى تنقسم القوات الفرنسية على كل المناطق، وقد كان ذلك في شهر مايس (ماي) 1955[29].

✗ وأمام هذا الوضع الذي تعيشه الثورة، في كل المناطق عامة، وفي الأوراس خاصة، التي كانت هدف المستعمر، كان لابد على المناطق الأخرى أن تعمل شيئا، خاصة المنطقة الثانية، التي تجاور المنطقة الأولى، والتي كانت معنية بطلب المجاهد شيحاني بشير.

وإثر الرسالة قامت المنطقة الثانية، باتخاذ إجراءات يقول عنها المجاهد ابن طوبال: «وفي ذلك الوقت قررنا عمليات أخرى وكنا نظن أن هذه العمليات

تكفي على فك الحصار.. وكانت هذه العمليات في الحروش وسكيكدة[30]، ولكن بسبب القوة المحدودة التي بين أيدب جيش التحرير، لم يتمكنوا من الوصول إلى الهدف، لكن هذه العمليات قد خففت نوعا ما من الحصار، وعن التفكير في فك الحصار قال السيد ابن طوبال: أن زيغود يوسف: «.. كان يفكر ما هي العملية غير العادية.. والتي لم يقم بها الثوار خلال الثورة»، وذلك لفك الحصار عن المنطقة الأولى والمنطقة الثانية[31] التي أصبحت محاصرة كذلك.

ومن ثم بدأ التفكير الجاد، في القيام بهجوم على مستوى منطقة الشمال القسنطيني، يكون بمثابة دفع قوى للثورة، ويعمل على رفع معنويات جيش التحرير والشعب معا، بالاضافة إلى ذلك، هناك عدة أهداف داخلية وخارجية، حتمت التفكير في مثل هذا الهجوم.

الأهداف الداخلية: تمثلت في النقاط التالية:

أولاـ بالنسبة للمنطقة الثانية حتى تنهض، وتكون قوة في وجه الاستعمار الذي ضيق على الثورة والشعب.

ثانياـ فك الحصار عن المنطقة الأولى التي كانت في خطر.

ثالثاـ يعتبر هجوم المنطقة الثانية، عبارة عن رسالة إعلامية، موجهة إلى كل المناطق الأخرى، حيث كانت الاتصالات معدومة بينهم، ولا يعرفون أخبار بعضهم إلا عن طريق الجريدة الفرنسية. وفكر قادة المنطقة الثانية بالهجوم، حتى يجعلوا كل الجرائد الفرنسية تتكلم عنهم، بذلك يعلم مجاهدوا المناطق الأخرى، أن المنطقة الثانية لم تمت، وان الثورة مستمرة ويقوموا بدورهم، وبذلك تعم العمليات كل التراب الجزائري[32].

رابعاـ سياسة سوستيل الحاكم العام، الذي أتى في مظهره بسياسة

اصلاحية، وكان الثوار متخوفون منها، لأن الثورة مازالت لم تصل إلى مستوى الشمولية التامة كما يجب، فتلك السياسة كانت من الأسباب التي حتمت القيام بهجوم واسع، لإجهاض المناورات الفرنسية، المتمثلة في الإصلاحات الهزيلة[33].

خامساً- كسب انضمام كل تيارات الحركة الوطنية، والشخصيات الجزائرية، المرتبطة بالأحزاب، في صفوف جبهة التحرير الوطني، لتوحيد صفوف وجهود الحركة الوطنية الجزائرية، من أجل الاستقلال.

سادساً- رفع معنويات المجاهدين، وتحطيم اسطورة الاستعمار وجيشه الذي لا يقهر، وإعادة الثقة، وتعزيز الروح القتالية للمجاهدين والشعب على السواء وبث الرعب وعدم الاطمئنان في نفوس المعمرين.

سابعاً- تكذيب أقاويل وادعاءات الاستعمار، بتبعية الثورة الجزائرية لبعض العواصم الخارجية، واثبات وطنية الثورة وشعبيتها[34].

أما الأهداف الخارجية فقد تمثلت بما يلي:

أولاً- ان قادة الثورة لم ينسوا قبل وأثناء الثورة، توحيد المغرب العربي، كما أنهم لم يفكروا في تحرير الجزائر فقط، يقول المجاهد ابن طوبال: «وفي ذلك الوقت الإذاعات والجرائد تخبرنا بأن قمعا كبيرا وعمليات كبيرة في واد زم [35] بين جيش التحرير المغربي والسلطات الفرنسية.... وخفنا كذلك على المقاومة المغربية في ذلك الوقت.. الحصار يطول وتسقط» وذلك ليس من صالح الثورة الجزائرية[36].

ثانياً- لفت نظر العالم، قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخاصة أن الآسيوية الإفريقية في مؤتمر باندونج، قررت لأول مرة عرض القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة[37]. وفكرت القيادة في الداخل، بأن تقوم

بعمل عسكري لأن العمل الداخلي يكون سندا للمثلين في الخارج[38].

ويعد مراعاة تلك الأهداف، على الصعيدين الداخلي والخارجي عقد أول اجتماع، دعي إليه المجاهد زيغود يوسف، في الفترة ما بين 25 جوان (يونيو) وأول جويلية (تموز) 1955، في ضواحي «الزمان»[39] المسمى بالحدائق بسكيكدة، وحضره مائة من المجاهدين، أعضاء المنطقة الثانية، منهم الأخضر بن طوبال، ومصطفى عمار بن عودة، وعلي كافي. ومحمد الصالح ميهوب، وبوضرسة عمار[40].

وعن هذا الاجتماع يقول السيد ابن طوبال: «أسفر[41] عن ضبط برنامج على مستوى الولاية[42] يخص القيام بعملية جريئة ضد قوات العدو رغم نقص الوسائل البشرية والمادية... وقررنا في هذا الاجتماع دخول أكبر عدد من القرى والمدن وحددت لساعة منتصف النهار لبداية العمليات[43] وبالاضافة إلى ذلك تم الاتفاق، على أن يكون تاريخ تلك العمليات، يوم 20 أوت 1955، في كل المدن بالشمال القسنطيني. وتم الاتفاق كذلك على مشاركة الشعب في هذا الهجوم، كطليعة لجيش التحرير الوطني[44]».

أما فيما يخص سير العمليات، فقد اتفق أن تستمر ثلاثة أيام: في اليوم (الأول 20 أوت) يكون الهجوم على المدن جيشا وشعبا.

وفي اليوم (الثاني 21 أوت) يأتي الاستعمار بجيوشه لحماية المدن، وتدعيم المراكز العسكرية، فالتصدي له يكون عن طريق الكمائن في كل الطرقات، لضربة وحماية مراكز جيش التحرير. بالاضافة إلى كسب السلاح من عمليات تلك الكمائن.

وفي اليوم (الثالث 22 أوت) تنفيذ حكم الاعدام على كل الخونة في

المدن[45].

وتم كذلك في هذا الاجتماع تحديد أماكن واهداف العمليات فاختير تسعا وثلاثين هدفا، في المدن والقرى التابعة للمنطقة الثانية، التالية: قسنطينة، والخروب، وفليب فيل (سكيكدة حاليا)، والقل، وعين عبيد ووادي الزناتي، وكلارمان (المجاز حاليا)، وكوندي سماندو (زيغوت يوسف حاليا) والحروش، وسان شارل «رمضان جمال حاليا، وغالبيدي (تواتي محمد حاليا)، وقالمة، وجماب (عزابة حاليا)، والميلية، وسطورة وفلفلة، وغيرها من الأماكن الأخرى[46].

وقد اختيرت هذه الأماكن، علاوة على ما تحتويه من أهداف عسكرية واقتصادية، فهي تشهد نشاط مدنيا، من قبل سكانها المعمرين الفرنسيين البالغ عددهم حوالي مائة وعشرين ألف معمر، يسكنون المزارع والضيع ويشغلون بالتجارة والصناعة[47].

أما سبب اختيار يوم السبت 20 أوت 1955، يوما لانطلاق العمليات فيعود إلى سببين مهمين: الأول وهو رأس السنة الهجرية الجديدة، أما السبب الثاني فهو حلول الذكرى الثانية لخلع الملك محمد الخامس، عن عرش المغرب ونفيه إلى مدغشقر، ورأت الثورة أن تعبر بذلك عن أصالة الإسلام والعروبة بالجزائر، وعن تضامنها مع الشعب المغربي الشقيق في محنته وإيمانها الراسخ بوحدة المغرب العربي الكبير[48].

هكذا خطط قادة المنطقة الثانية، لعمليات 20 أوت، مراعين في ذلك كل الظروف المعاشة، الداخلية والخارجية، واختيار المناسبة حتى يكون لها صداها القوي، الذي ترغب إليه الثورة، وتكون أيضا ردا حاسما على سياسة المستعمر،

ولتبرهن له أن الثورة مستمرة، حتى تحقيق الغاية التي انطلقت من أجلها. وقد كانت العمليات في بعض المدن كالتالي:

ففي مدينة سكيكدة: تم تقسيم المجاهدين إلى تسع فرق، كل فرقة تدخل على مدخل من مداخل المدينة، وتمت محاصرتها من تسع جهات. وعن الهجومات يقول المجاهد (الشبل صالح)[49]: «أن الهجومات دامت قليلا في مجموعها، لكنها امتدت مع ذلك أكثر من نصف ساعة في بعض الجهات غير ان الهجوم الذي وقع من «مقبرة الفرنسيس» قد كشفت قبل قيامه...» أما المداخل الأخرى فكانت هجوماتها ناجحة لأنها أتت على التجهيزات المادية والبشرية للمستعمر[50].

وفي مدينة الحروش: قسم المجاهدون إلى ثلاثة أفواج، لمحاصرة المدينة من ثلاثة طرق رئيسية، وعن أحداثها يقول المجاهد (العايب الدراجي)[51]: «وبعد حملة تطويق منشآت العدو اختلط الأمر في البداية وساء العدو ذلك كثيرا، فعمد إلى تصويب نيرانه في كل جهة، مستخدما الأسلحة الثقيلة والقصف بالمدفعية حينما علم بتواجد فرقة من المجاهدين بدار العدالة.. التي تسلل إليها المجاهدون... وبداخلها تمكنوا من الحصول على وثائق سرية هامة... كما تمكنوا من تحطيم كل ماله صلة وثيقة بالمستعمر». وعن حماس الشعب قال: «كان التفاف الجماهير الشعبية في أنحاء المدينة تقويضا لدعائم الاستعمار في بعض الجهات، ولما يئس المستعمر من دخول دار العدالة قصفها بالمدفعية الثقيلة بعد طول مقاومة وصمود[52] استمر حتى الساعة الرابعة بعد الزوال»[53].

أما في مدينة وادي الزناتي فقد كان قائد العمليات التي شملت وادي الزناتي وضواحيها، المجاهد «رابح بن الوصيف»، فقد شملت قرى: عين

وعين قادة، وتاملوكة، وعين مخلوف (ريني سابق)، والسواحلية وقسمت العمليات على النحو التالي:

- ناحية عين أعبيد وهدفها عين عبيد نفسها.

- بقية النواحي كان هدفها مدينة وادي الزناتي، فناحية تاملوكة وعين التراب، تهاجم البلدة من جهتها الجنوبية (جبل العنصل)، ويقصدون رأسا قلب المدينة. وناحية عين مخلوف (ريني سابقا)، ورأي العقبة من جهتها الشرقية (طريق قالمة)، تهاجم مركز الدرك، وناحية السواحلية الشمال والغرب على جبل عين القمح، تهاجم السجن وحامية المدينة ومراكز الحكومة المحلية، المحكمة ودار البلدية ودار الشرطة[54].

وأمام هذا الزحف، وقع رعب كبير لقادة الجيش الفرنسي، مما أدى بهم إلى إعطاء الأوامر بانسحاب الحامية إلى خارج المدينة، والتمركز للدفاع اما الجنود «السينغاليون» فقد فروا قبل أن يصلهم الأمر، ولما رأوا هذه الجموع لا تحمل سلاحها معها ما عدا العصي، تشجعوا وتصدوا بكل قواهم للشعب وكانت المدافع المنصوبة فوق سطوح العمارات ترسل حممها على المهاجمين من الشعب بدون انقطاع، وفي هذا يقول المجاهد (رابح بن الوصيف) قائد العمليات: «كانت الأناشيد وأصوات المجاهدين تعلو منادية: الله أكبر الله أكبر إلى الأمام... ارتفعت زغاريد النساء في الشرفات والسطوح والمنازل... إلى أن سيطر المهاجمون على المدينة لكن لفترة قصيرة[55].

وفي مدينة الميلية: تم تقسيم المجاهدين إلى ثلاث فرق لمهاجمة المدينة، وقد وقعت عدة اشتباكات، مع القوات الفرنسية، خلال الأيام الثلاثة، استطاع المجاهدون فيها: قتل سبعة وأربعين جنديا، وتدمير دبابة (افتراك)، وقتل

حاكم الميلية، وقطع خطوط الهاتف، وتهديم القناطر، وتخريب الطرق، ثم الاستيلاء على طاحونة، وكميات هائلة من أموال وأرزاق المعمرين، التي أصبحت ملكا للثورة[56].

ذلك ما وقع في بعض مدن الشمال القسنطيني، في هجوم 20 أوت 1955، الذي شمل كل مدن وقرى المنطقة الثانية، كما سبقت الإشارة إليه وقد برهن الشعب خلالها على مدى ثوريته، وإيمانه بالثورة التي يخوضها فقد كانت أغلب وسائل الأسلحة المستعملة في هذا الهجوم بدائية، تمثلت في العصي، والفؤوس، والمداري[57]، والقطع الحديدية، والخناجر، إضافة إلى المتفجرات من صنع محلي[58]. بتلك الوسائل هاجم الشعب مع مجاهديه القوات الفرنسية المدججة بالأسلحة الحديثة في تلك الفترة.

وقد واجهت القوات الاستعمارية الفرنسية، تلك الأحداث بكل وحشية كما سيتضح من خلال الحديث عن الموقف الذي اتخذه المستعمر، ضد أبناء الشعب الجزائري العزل.

لقد كان الانتقام شديدا، ففي مدينة وادي الزناتي ـ التي أخذها المستعمر اخذا شديدا ـ، امتلأت الشوارع والطرقات بجثث القتلى، ولم يكتف المستعمرون بذلك، بل كانوا يسخرون العرب إلى تجميع القتلى ودفنهم، ثم يعدمونهم[59].

على تلك الصورة، كان الانتقام في كل المدن والقرى الثائرة بالشمال القسنطيني، وسرعان ما نظم المستوطنون الأوربيون أنفسهم، على هيئة حرس غير نظامي، وفتكوا بالأهالي العزل، فاعادوا إلى الأذهان ذكرى مذبحة 8 ماي[60] 1945[61].

أما عن موقف الحكومة الفرنسية، فقد جاء التصريح في الرسمي لوزارة الداخلية الفرنسية، مايلي: «خلال يوم السبت مساء مجموعة من الارهابيين انطلقت شعلتهم في ضواحي قسنطينة وما جاورها... في هذه المراكز خلال منتصف النهار قذفت قنابل. ومراكز الشرطة هوجمت من طرف مجموعة من المتمردين» واستمر التصريح يقول: «ان قوات الأمن أعلنت حالة الطوارئ منذ مساء البارحة اعتبارا لأحداث 20 أوت حتى يتصدوا لكل حادث طارئ. واستطاعوا أن يتصدوا بسرعة وقوة في آن واحد. وحسب المعلومات التي بين أيدينا الآن فإن هجوماتهم قد سببت عددا من الضحايا على مستوى السكان الأوربيين منهم والمسلمين وكذلك بين قوات الأمن»[62].

كما جاء في تصريح الحاكم العام سوستيل،قوله: «ان الضغط الذي نمارسه على المتمردين لا يمكن أن نتخلى عنه. وان الحرب لن تنتهي إلا بعد إعادة السلم العام...»[63].

وعشية تلك الأحداث، قام الحاكم العام بإرسال رسالتين[64] إلى كل من والي قسنطينة دي بوش De poche،وقائد المنطقة العاشرة، (ناحية قسنطينة) الجنرال لوريو، يهنئنا على سيطرتهما على الوضع ويهنئ من خلالها كل الجنود الفرنسيين، ويتأسف عن الخسائر في صفوف الجيش والشرطة والدرك الفرنسي[65].

كما قام كذلك الحاكم، بتصريح للإذاعة الجزائرية[66]، جاء فيه نصا: «لولا أننا كثفنا الجهود المتمثلة في الوحدات العسكرية ورجال الدرك ولولا أيضا التحركات المختلفة للوحدات لكان انفجار 20 أوت أحدث أكثر خرابا وأسال كثيرا من الدماء، فإن قدرتنا قللت من الألم. ونستطيع أن نقول أن المتمردين لم

يدفعوا الثمن... عن الأوامر المعطاة إلى هؤلاء المتمردين وأعوانهم ساهموا في هذه الهجومات سواء بإرادتهم او مرغمين فإن هدفهم كان هو الاستيلاء على الأسلحة... وفي قسنطينة كانت الأحداث مشابهة. إذن كانت طريقهم هي بعث الرعب بأتم معنى الكلمة»(67).

أما عن الترتيبات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية، لضرب الثورة بالقوة، فتتضح من خلال تصريح وزير الداخلية الفرنسية، ومما جاء فيه: «أنه سيتم ارسال حوالي ستة فيالق، (Batallons) على جناح السرعة وتوزيع السلاح على المعمرين وسكان القرى البعيدة(68) واستمر قائلا: «بأن الحكومة الفرنسية قدمت احتجاجات إلى كل من مصر واسبانيا»(69).

وما يمكن استنتاجه من تصريحات الحاكم العام ووزير الداخلية، عن أحداث 20 أوت، أنه ورد في تصريحات الحاكم العم اعتراف صريح بقوة الهجوم وشدته، وكذلك بنجاح العمليات،التي قام بها المجاهدون وبجانبهم الشعب، ورغم قلة تسليحهم فإنهم لم يدفعوا الثمن، على حد تعبير سوستيل، وذلك راجع إلى التخطيط المحكم، الذي تم قبل الخوض في تلك العمليات، كما اعترف أيضا بأن هناك قيادة للثورة، وأن الشعب يصغي لأوامرها وتنفيذها.

أما وزير الداخلية الذي استعمل أسلوب العنف، فقد ظن أنه بتضاعف عدد الجنود الفرنسيين بالجزائر، يمكن الحل في القضاء على الثورة والقائمين بها ورغم إدراكه بأن ما يجري ثورة منظمة، يقف بجانبها شعب بكامله، ولها قيادة تسهر على تنظيمها، وليسوا مجموعة خارجة على القانون، إلا أنه لجأ كعادة المسؤولين الاستعماريين، إلى محاولة إخراج الثورة من طابعها الوطني، وجعلها

تابعة لدول أجنبيـة، وأن حكومـة بـلاده قـدمت احتجاجـات إلى كـل مـن مصـر وأسبانيا، ليوهم الرأي العام الفرنسي والعالمي، بأن هاتين الدولتين هما المسؤولتان عما يحدث في الجزائر.

3ـالثورة في أعقاب هجوم 20 أوت 1955:

مما تقدم عن أحداث 20 أوت 1955، وموقف الاستعمار الفرنسي منها، تتضح عـدة نتـائج مهمـة بالنسبة للثـورة، منهـا الكشـف عـن حقيقـة السياسـة الفرنسية، الرامية على إبادة الشـعب الجزائـري، والقضـاء نهائيـا علـى الحلـول المشلولة، التي كانت تـراود بعـض السياسـيين الجزائـريين، ومـن النتـائج أيضـا التحام القاعدة الشعبية، والتفافهـا حـول جبهـة التحريـر الـوطني بكيفيـة أقـوى وأوسع، كما أعطى للثورة دفعة جديدة، مكنتها من الانتقال إلى المرحلـة الشـعبية الحقيقية، التي أصبحت فيهـا الجمـاهير الشـعبية تسـاهم في الثـورة على نطـاق أوسع وأشمل[70].

اما علـى الصـعيد العسـكري، فقـد تم فـك الحصـار علـى منطقـة الأوراس لانتقال قوات كبيرة إلى منطقة شمال قسنطينة[71].

وعلى الصعيد الخارجي، عملت على رفع صوت الثـورة عاليـا، وأشـعرت العالم أن ما يجري في الجزائر هو ثورة حقيقية[72] ومع أن الجمعية العامـة للأمـم المتحـدة رفضـت مناقشـة القضـية الجزائريـة، في دورة سـنة 1955، ألا أن هـذا الرفض تم بأغلبية صوت واحـد فقـط[73]. ذلـك دليـل علـى أن الثـورة الجزائريـة لقيت صداها في العالم، وعلى أن الدبلوماسية الفرنسية كانت تخادع الـرأي العـام العالمي، بتصويرها أن ما يجـري في الجزائـر عبـارة عـن أشـخاص خـارجين عـن القانون، أن تلك الأحداث برهنت للعالم بأن ما يجري في الجزائـر ثـورة، وراءهـا

كل الشعب. ولذلك فالدبلوماسية الفرنسية لم تفز في التصويت حول طرح القضية الجزائرية أول مرة، إلا بصوت واحد، وهذا يعد انتصارا للثورة الجزائرية.

كما أن أعوان الاستعمار،عرفوا أن الثورة مستمرة، ولا يمكن أن يقضى عليها، لأن الشعب كله ملتفا حولها، ولذلك عدلوا من موقفهم، ولما طلبت منهم الإدارة الاستعمارية بأن يجددوا النداءات ضد الثورة، أظهروا تمنعا ورفضوا الطلب، وصاروا يستعملون لهجة جديدة أدهشت الأسياد السابقين، وذلك لشعور الأعوان باليقظة الشعبية الكبرى[74].

أما الإدارة الفرنسية، فقد أصيبت بخيبة أمل، وأثرت تلك العمليات في القوات الفرنسية نفسها،حيث أصبح أفرادها يرون في جيش التحرير الوطني، الفزع الأكبر، والخطر الداهم على حياتهم، وانتشرت بينهم روح التمرد والعصيان ضد الحرب في الجزائر، فقد تمرد اكثر من (400) جندي فرنسي من سلاح الطيران، في محطة ليون بفرنسا ورفضوا الذهاب إلى الجزائر، وتمرد أكثر من (200) جندي من فرقة المدفعية (رقم 451)، في كنيسة سان سيغيران، ووزعوا منشورات أعلنوا فيها معارضتهم عن استخدامهم أداة لتنفيذ سياسة عنجهية، ينكرها أغلب الفرنسيين المتحررين[75].

لقد عملت أحداث 20 أوت 1955 على دفع الثورة قويا، وبعث روح الأمل من جديد في المجاهدين والشعب، ولم تبق الثورة محصورة في مناطق الأحداث فحسب، بل اتسعت الهجومات لتشمل مناطق مختلفة من التراب الوطني.

ففي أول تشرين أول (أكتوبر) 1955، بدأت العمليات المسلحة في منطقة وهران. التي تشمل وقت ذاك النواحي الواقعة بين ندرومة[76] والغزوات[77]

وتلمسان وسبدو[78] وناحية مغنيـة[79]-[80]. فلقـد ثـارت المنطقـة الخامسـة، بعـد وصول السلاح إليها والذي كانت تفتقر إليـه، فكانـت مفاجـأة للمسـتعمر، لأنهـا المنطقة الوحيدة «التي بقيت حتى ذلك التـاريخ توصـف بانهـا «هادئـة تمامـا» في تقارير العدو[81].

ومما زاد في تعزيـز الثـورة انضـمام التشـكيلات الوطنيـة في صـفوفها، فقـد طلبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منتصف شهر جانفي (كـانون ثـاني) 1956، بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائـر وإعـادة السـيادة الشـرعية الوطنيـة للشعب الجزائري، وأعلن فرحات عبـاس بأنـه وحزبـه يؤكـدون بصـورة واضـحة عزمهم على مساندة القضية التي تدافع عنها جبهة التحرير الوطني[82].

وفي نفس الشهر سقطت حكومة «ادغـار فـور» وتسـلم السـلطة علـى إثرهـا الاشتراكيون. حيث عين زعيم الحزب الاشتراكي «غـي مـوللي» لرئاسـة حكومـة فرنسا في جانفي 1956. وقد قام بزيارة للجزائر في 6 فبرايـر (شـباط) مـن نفـس العام، وهناك اطلع بنفسه على وحشية الأوربيين في معاملـة الجزائـريين[83] وقـد استقبله المستوطنين الفرنسيين بضربات الطماطم والخضر العفنة[84].

وهناك عرف غي موللي الحقيقة المرة بالجزائر، وغير رأيـه فجـأة فتخلـى عن تسمية الجنرال «كاترو» في منصبه الجديد كحاكم عام للجزائـر ـ والـذي كـان معروفا باعتداله ـ وعين مكانـه «روبـير لاكوسـت»، الـذي كـان متفهمـا لرغبـات الأوربيين، ثم ألقى خطابا طمان فيه المعمـرين، حيـث قـال نصـا: «ان الحكومـة ستحارب وأن فرنسا ستناضل من أجل بقائها في الجزائر وأنها ستبقى هنـاك. ان الجزائر لا مستقبل لها بدون فرنسا[85].

ان تعيين لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر، كان بداية لعهد جديد التحم فيه الفرنسيون -يساريين ويمينيين - صفا واحدا ضد الجزائر، مما جعل الفرنسيين يعتقدون أن القضاء على الثورة أمر جد ميسور[86].

فهذا التحول المفاجئ في سياسة رئيس الحكومة الفرنسي الاشتراكي ساعد على زيادة توضيح السياسة الاستعمارية، التي تتبعها فرنسا ازاء الجزائر، قال المجاهد عمر الصديق[87]: «لكن غيمولي بعد 6 فيفري 1956 دخل بحرب الجزائر بطابع من التوحش العنصري الأعمى لم نكن نتصور وجوده في القرن العشرين... وصار القمع يتسلط وحشيا أعمى على جميع السكان من غير فرق»[88].

فلقد انجر المسؤولون العسكريون على كل المستويات، إلى أساليب عمياء وإلى سلوك عنيف لا مسؤول، تمثل في الاضطهاد حيث نشروا النار والموت في المناطق كافة[89] تمثلت في حرب الإبادة، وعن ذلك كتبت جريدة المجاهد ما يلي: «ففي الثلاثة أشهر الأولى من سنة 1956 بلغتنا أخبار عن رجال من البوليس صاروا على أبواب الجنون والخبال من جراء التعذيب... بل أن منهم من انتحر فعلا مثل كوميسير[90] في عمالة قسنطينة»[91].

فلقد أصبح الفرنسيون يتفننون في تعذيب الشعب الجزائري، وما سبق يؤكد أن جنون جلادي الشعب نتج عن تجردهم من كل معايير الانسانية، فلقد توصلوا إلى درجة في تعذيب الشعب الجزائري، فاقت النازيين في حد ذاتهم فيقول أحد الضباط الفرنسيين عن ذلك: «لقد كان الألمان في أساليبهم غلمانا صغارا بجانبنا»[92].

لم يكتف الضباط العسكريون بتعذيب الشعب، واستعمال كل أساليب اللاإنسانية، بل ذهب بهم حقدهم إلى أبعد من ذلك، حيث أعلنوا سياسة الأرض

المحروقة، فقد كان الجيش الفرنسي يهدم القرى، دون أن يهتم بالسكان المحترقين مع بيوتهم الفقيرة، حيث عبر أحد الضباط الفرنسيين عن ذلك بقوله: «ان هذا حسن... ليس هناك شفقة انهم لن يفهموا إلا بذلك هؤلاء الأوباش»[93].

فإن هذا الأسلوب المتوحش للقادة العسكريين الفرنسيين، وهذا الحقد المتزايد عندهم ضد الثورة، زاد في وضوح الرؤيا لدى الشعب الجزائري، وعمق لديه الإيمان الجازم، بأن الطريق الوحيد للخلاص من وحشية المستعمر، هو مواصلة طريق الكفاح المسلح، رغم ما يقوم به المستعمر من تقتيل، واعدام مستمر، فقد جاء في حديث الصحفي الانكليزي «جون جبتل» حول الاعدامات التي تقوم بها السلطات الفرنسية في الجزائر قوله: «ان متوسط عدد القتلى الجزائريين من سنة 1954 زاد على (200) قتيل في الشهر الواحد. أما في سنة 1956 فقد وصل المتوسط إلى(1400) - قتيل في الشهر»[94].

لم تكتف فرنسا بذلك، بل عملت على تنظيم قواتها العسكرية بالجزائر وتوحيدها تحت قيادة مسؤول عسكري، يكون قائدا لقواتها البرية والجوية والبحرية، لتتمكن بذلك من القضاء النهائي والسريع على الثورة الجزائرية فأصدرت بالجريدة الرسمية الفرنسية، بتاريخ 17 أذار (مارس) 1956 مرسوما يحدد مهمة كاتب الدولة للقوات البرية جاء فيه: «ان كاتب الدولة للقوات المسلحة البرية (ماكس لوجون) تلقى انتدابا من وزير الدفاع ليضمن التنسيق بين الجيوش الثلاثة التي تقوم بالعمليات العسكرية في الجزائر لحفظ الأمن»[95].

كما قامت الحكومة الفرنسية كذلك، بزيادة عدد قوتها بالجزائر. حيث أعلن كاتب الدولة للقوات الجوية الفرنسية، أمام لجنة الدفاع البرلمانية. في نفس التاريخ السابق. قائلا: «ان القوات الجوية ستتضاعف أكثر من قبل بطائرات

الاستطلاع وطائرات الهليكوبتر التي نبتاع جزءا كبيرا منها من الولايات المتحدة الأمريكية، والجزء الآخر يكون من الصنع المحلي» ثم حدد مهمة الطيران كالآتي: «في الجزائر تقوم الطائرات النفاثة باعانة القوات البرية إلا أن متطلبات الحرب التي تجري الآن في الجزائر تفرض علينا منح الأولوية لطائرات الهليكوبتر. ليس فقط من أجل جرحانا ولكن لنقل التموين والذخائر الحربية،والنجدات العسكرية للأماكن الصعبة»[96].

مما سبق يتضح مدى قوة الثورة الجزائرية، حيث أجبرت المسؤولين العسكريين الفرنسيين، على الاعتراف بالأمر الواقع، وهو أن ما يجري في الجزائر حرب تحريرية وليس تمردا أو عصيانا، كما يزعمون من قبل، ويؤكد ذلك قول الجنرال الفرنسي «ويكان»: «لقد منحنا الحكومة القائمة السلطات المطلقة فيما يخص مسالة الجزائر، فلأي غرض ستستعملها هذه الحكومة؟... لأن المسألة، ليست مجرد عصيان بسيط تقوم به قلة من المواطنين الفرنسيين بل هي حرب صريحة مكشوفة أعلنتها علينا ولا تزال تمونها بالسلاح أمم أجنبية تديرها من الخارج... ان القرار الوحيد الصائب في نظر هو إثارة الحرب بكل الوسائل، والاستمرار فيها حتى النهاية، إلى أن يتم القضاء على خصم عنيد لا تستحق أعماله أي شعور بالرحمة، ان هذه هي رسالة الحاكم العام الواجب إعلانها لكل السلطات العسكرية»[97].

وهكذا أجبرت الحكومة الفرنسية على اعتبار كل الجزائر في حالة حرب مما أدى إلى منح الوزير المقيم في الجزائر «روبرت لا كوست» السلطات الكافية لإعلان حلة الطوارئ في كامل التراب الجزائري، وبدأت تطبيقه في 17 اذار (مارس) 1957، ابتداء من الساعة الثامنة ليلا إلى الخامسة صباحا[98].

ان هذا القرار الاستعماري، جاء ليضعف من قوة الثورة، فاستطاعت جبهة التحرير ان تنتصر عليه، إذ خطط قادتها من قبل وحسبوا حسابهم لذلك واستطاعت الجبهة أن تعبئ فئات الشعب، حيث شكلت في عام 1955 الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، وأنشأت في 24 شباط (فبراير) 1956 الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي لقي نجاحا ملحوظا، ولم تحل نهاية الشهر أيار حتى كان عدد أعضائه مائة وعشرة آلاف، وقد قبل الاتحاد العام للعمال عضوية الاتحاد العالمي للنقابات الحرة، في شهر جويلية (تموز) كما أنشأت جبهة التحرير في شهر آذار (مارس) 1956، الاتحاد العام للتجار الجزائريين ليضم جميع صغار رجال العمال، وقد لعب اتحادي العمال والتجار دورا بارزا في الثورة خاصة في جمع الأموال لمساعدتها[99].

هذا اضافة إلى الانتصارات التي كان يحققها جيش التحرير الوطني مما أدت بالوزير المقيم لاكوست إلى حشد القوات الضخمة لتصفية الثورة، حيث أكد مرات عديدة أن برنامجه الشهير بالتقسيم العسكري (الكادرياج)[100] سيكون بمثابة الخناق للمقاومة، وأنه سوف يجعل المجاهدين في وضع عسير يستحيل فيه عليهم أن يقوموا بأي نشاط، واستمر لاكوست يجلب الامدادات إلى أن جاوز عدد جنوده النصف مليون، وقد صرح في شهر نيسان (أفريل) 1956 قائلا: «سوف تنجح التهدئة في أواخر ماي»[101].

وقد شرع لاكوست في عملياته العسكرية الكبرى حسب مخططه، في العمل التمهيدي لها في 28 نيسان (أفريل) 1956، وبدأت في عمليات التخريب يوم 15 مايس (ماي9 من العام نفسه، وهاجمت قوات الاستعمار في عدد هائل أكثر من ثلاثين ألفا، تصحبها عشرون طائرة، على نواحي البيان وآقبوا وبوقاعة

وقنزات في المنطقة الثالثة (القبائل)، بقيادة الجنرال «ديفور»، كما كانت نفس العملية تجري في المناطق الأخرى[102].

وعن قوات الطيران الموجودة في الجزائر للقيام بهذه المهمة أعطى الجنرال «بابي» القائد الأعلى للطيران الفرنسي، في ندوة صحفية عقدها في 13 نيسان (أفريل) 1956، مما جاء فيها قوله: «يوجد الآن بالجزائر 55000 من الجنود التابعين لسلاح الطيران و 750 طائرة وسيرتفع عدد هؤلاء الجنود إلى 64000 في أكتوبر المقبل. ونحن الآن بصدد انشاء مطارات جديدة... كما أن عدد طائرات الهليكوبتر قد ارتفع من 8 إلى 16، وقد أنشأ مدرسة شامبييري لتخرج الطيارين المساعدين بسرعة». واستمر يقول: «ونواصل جهودنا في هذا الميدان إلى أن نحصل على 1400 طائرة في الأشهر القادمة بفضل الاعانة الأمريكية التي ستعطي لنا منها 300 طائرة من نوع (ط6) و 60 طائرة من حاملات القنابل نوع (ب 26) وطائرتان من أنواع أخرى»[103].

هكذا خططت فرنسا للقضاء على الثورة، وإبادة الشعب الجزائري الذي يقف وراءها، وكانت الولايات المتحدة تدعم فرنسا في حرب الجزائر منذ البداية لا بالكلام فقط بل بمدها بما تحتاجه من سلاح.

فإن هذا التحالف الفرنسي ـ الأمريكي ضد الثورة الجزائرية، عمل على ازدياد قوة الثورة وحدتها، إذ ازداد عدد جيش التحرير في المنطقة الخامسة (وهران)، بانضمام الأعداد الكبيرة من الجنود الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي، والذين جندهم الاستعمار، وشجعتهم الثورة بغرض الحصول على السلاح، ففروا بسلاحهم وانضموا للثورة، مما جعل قادة المنطقة يفكرون بهجوم واسع، واتفقوا على أن يكون يوم 8 مايس (ماي) 1956 يوما لهذا الهجوم[104].

وعن الهجوم الذي قامت به المنطقة الخامسة قال المجاهد العقيد لطفي[105] : «تطبيقا لهذه القرارات وقع هجوم عام في جميع المنطقة ساهم فيه 900 جندي من جيشنا في 8 ماي 1956 بمناسبة ذكرى مجزرة 8 ماي[106] الاستعمارية. وخربنا في يوم واحد 82 مزرعة ومركزا عسكريا بناحية عين تموشنت[107] ... ترك عنصر المفاجأة في الجيش الفرنسي صدمة قوية فاعتقد أن عددنا يبلغ الآلاف»[108].

بذلك استطاعت الثورة أن ترد على ادعاءات القادة العسكريين الفرنسيين، الذين يرون أن في استطاعتهم افشال الثورة.كما برهنت على أن المخططات التربيعية التي جعلها لاكوست، وشرع في تنفيذها ليقضي على الثورة في أواخر مايس (ماي)، لن تستطيع أن تقف أمام زحف الثورة وانتشارها.

كما استطاع جيش التحرير الوطني، أن يوسع العمليات في كامل المنطقة الخامسة، وعن ذلك يقول المجاهد «العقيد لطفي»: «رأينا أن النواحي التي نعمل فيها لا تصلح لحرب العصابات وأنه يجب أن تمتد وتنتشر في جميع الجهات فوسعنا في مجال عملنا في نواحي تموشنت ووهران لنصل إلى سيق وغليزان واتجهنا شرقا منتشرين بسرعة حتى استطعنا أن نحقق اتصال منطقتنا ووحداتنا بمنطقة الجزائر... وكان لهذا الاتصال أهمية عظيمة لدينا حيث أصبحنا على صلة دائمة مع إخواننا في الولاية[109] الرابعة نتبادل معهم التجارب والآراء ونوصل إليهم ما نستطيع من سلاح وذخيرة»[110].

وهكذا شملت الثورة كل المناطق، وأصبح اتصال المجاهدين أمرا ميسورا، بحيث استطاعوا فك الخناق الذي حرصت فرنسا على توسيعه بين المناطق، ليتم لها تصفية الثورة منطقة بعد أخرى، ويعمل على تسهيل مشروع لاكوست.

ولم تكتف الثورة بالحاق الهزائم العسكرية للقوات الفرنسية، بل ألحقت جبهة التحرير الوطني بالمستعمر هزيمة سياسية، حتى تبرهن له وللعامل على أن كل الشعب الجزائري بمختلف فئاته ملتف حولها، فقد أعلن الطلبة الجزائريون في الداخل والخارج، يوم 19 مايس (ماي) 1956، اضرابا عاما عن مزاولة الدراسة، وهجروا الدراسة[111] ومقاعد الجامعات والكليات والمعاهد، وتوجهوا إلى الجبال والأدغال ليدعموا كفاح شعبهم وثورتهم[112].

وبذلك برهن الطلبة الجزائريون، عن وعيهم بمسؤوليتهم والتزامهم اتجاه ثورتهم، حيث لا يمكن أن يستمروا بالدراسة، وهم يشاهدون الإعدام اليومي والقتل الجماعي، الذي تمارسه سلطات الاستعمار ضد شعبهم، فكان قرارهم هو حمل البندقية مكان القلم والتوجه إلى أماكن القتال، مما أثار سخط المستعمر وهز أركانه، فلجأ كعادته إلى تكديس جنوده بالجزائر، لضرب الثورة بالقوة، فقد ارتفع عدد قواته من (100000) في أذار (مارس) 1956 إلى (373000) في أول حزيران (جوان) 1956، هذا عدا واحدات الدفاع الذاتي التي تكونت في كل جهة من البلاد والتي انخرط فيها أغلب المدنيين الفرنسيين[113].

ولإفشال خطط الاستعمار وإيقاعه في ارتباك مستمر، بدأت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني في 20 حزيران (جوان) 1956، في الحقل العسكري، مرحلة من مراحل قذف القنابل في مدينة الجزائر، وغيرها من المدن الأخرى[114] لخلق حالة من الذعر وعدم الطمأنينة في نفوس كل المستعمرين وكان لحرب المدن تأثير على حالة المحتل النفسية وسمعته الدولية، حيث تعمل جبهة التحرير من خلالها على كسب الرأي العام العالمي نحوها، للوقوف على حقيقة الثورة الجزائرية.

ففي جوان (يونيو) 1956، طرحت القضية الجزائرية لأول مرة أمام مجلس الأمن، ورغم رفض المجلس النظر في القضية، بحجة أن الوقت لم يكن مواتيا لذلك، إلا أنه اعتبر أن القضية الجزائرية قضية دولية، وإن الحرب المستمر في الجزائر من شانها أن تهدد الأمن الدولي[115].

ان هذا الانتصار الذي حققته الثورة في الخارج، وذلك باعتبار القضية الجزائرية قضية دولية، أضافت إليه جبهة التحرير الوطني انتصارا في الداخل، تمثل في استجابة الشعب الجزائري للإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة، يوم 5 جويلية (تموز) 1956، ذكرى مأساة استسلام داي الجزائر للاحتلال الفرنسي، وقد علقت الجبهة على أهمية الإضراب بأن الشعب الجزائري، أكد بإصرراه الحقائق التالية:

1) الالتفاف الجماعي للشعب حول جبهة التحرير الوطني «مبرهنا على فساد النظرية الفرنسية القائلة بأن الثائرين لا يمثلون إلا قلة من الشعب».

2) إضفاء الصفة الشعبية للثورة الجزائرية «عن طريق الاسهام الكامل لجميع الطبقات في الاحتفال بهذه الذكرى السنوية من مثقفين وعمال وطلاب وفلاحين»[116].

مما سبق يتضح ما وصلت إليه الثورة الجزائرية، من تطور وقوة وشمولية وانتصارات في الداخل والخارج، توجت كلها بعقد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني، بوادي الصومام في 20 أوت (أغسطس) 1956[117].

الهوامش

(1) فرانتز فانون: من أجل إفريقيا: ترجمة محمد الميلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر 1980، ص:42.

(2) journal officiel de L'Algerie 1954 a P.1083

(3) Op. Cit: P. 1171

(4) Op. Cit: P. 1177

(5) لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها: المصدر السابق ص: 24.

(6) Alian de sersiny: Echos D'alger, Tome II l'abadan, Presses de l'acite, Paris 1974, PP. 187-188

(7) والصواب جزء من فرنسا.

(8) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص: 159.

(9) لمحات العناصر المجندة من جنسيات أوربية مختلفة.

(10) لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها: المصدر السابق ص: 25.

(11) Anri Alleg "et Autres" La guerre D'algerie, Temps Actuels, Parois 1981, P. 169

(12) كانت أول معركة في الشمال القسنطيني، بين سبعة وعشرين مجاهدا بقيادة ديدوش مراد، وأربع مائة عسكري فرنسي، استشهد خلالها القائد ديدوش مراد. للمزيد ــ ينظر مجلة أول نوفمبر عدد 52، الجزائر 1981، ص:40.

(13) وقد وفر القائد مصطفى بن بوالعيد من سجنه بقسنطينة بصحبة أحد عشر مناضلا في 19 نوفمبر 1955 والتحق بالمنطقة الأولى، كقائد لها ينظر: يحي بو عزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، قسنطينة، دار البعث 1980، ص: 319.

(14) المصدر نفسه، ص: 306-307.

(15) Henri Alleg (et Autres) : Ibid; P.154

(16) بمنطقة شمال قسنطينة.

(17) بمنطقة شمال قسنطينة.

(18) بمنطقة الأوراس.

(19) يحيى بوعزيز : المصدر السابق، ص: 307.

(20) جريدة المقاومة الجزائرية لسان حال جبهة التحرير الوطني العدد 2، 15 نوفمبر 1956، ص: 5 (سوف يشار إليها في بقية البحث «المقاومة الجزائرية».

(21) المصدر نفسه، ص: 5.

(22) المصدر نفسه، ص: 5.

(23) Henri Alleg (et Autres) : Ibid; P.169

(24) المشتى هي الضيعة

(25) مجلة الباحث: حديث السيد ابن طوبال، المصدر السابق، ص: 51.

(26) كان نائبا لزيغود يوسف قائد المنطقة الثانية (شمال قسنطينة)

(27) كان نائبا لمصطفى بن بو العيد قائد المنطقة الولى (الأوراس).

(28) يقصد المناطق لأنها لم يطلق عليها اسم الولايات إلا بعد مؤتمر الصومام.

(29) مجلة الباحث: حديث السيد بن طوبال، المصدر السابق، ص: 51-52.

(30) مدينتين في منطقة شمال قسنطينة.

(31) مجلة الباحث: حديث السيد بن طوبال، المصدر السابق، ص: 52.

(32) المصدر نفسه، ص: 53.

(33) المصدر نفسه، ص: 54.

(34) المتحف الوطني للمجاهد: (أهداف وغايات 20 أوت 55)، مجلة أول نوفمبر (اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين)، العدد 24، الجزائر 1977، ص: 39، وسيشار إليها (مجلة أول نوفمبر).

(35) بالمغرب الأقصى، قام الثوار المغاربة من أجل ارجاع السلطان المغربي محمد الخامس إلى العرش. ينظر:

- مجلة الباحث: حديث السيد بن طوبال، المصدر السابق، ص: 64.

Derniere Heure22 Août 1955, P.L

-

-La dépêche de l'est : 21-22 Août 1955, P.P.1,3

(36) مجلة الباحث: حديث السيد بن طوبال، المصدر السابق، ص: 54.

(37) صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العليا القاهرة 1964، ص:85،84.

(38) مجلة الباحث: حديث السيد بن طوبال، المصدر السابق، ص: 54.

(39) الزمان غابة كثيفة الأشجار تقع بالقرب من مدينة سكيكدة.

(40) كانوا مسؤولين بالمنطقة الثانية، ينظر: المتحف الوطني للمجاهد المصدر السابق: 39.

(41) أي الاجتماع.

(42) يقصد المنطقة.

(43) مجلة أول نوفمبر: (المجاهد الأخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955)، العدد 52، الجزائر 1981، ص: 40.

(44) مجلة الباحث: حديث السيد بن طوبال، المصدر السابق، ص: 54.

(45) المصدر نفسه، ص: 55.

(46) المتحف الوطني للمجاهد: المصدر السابق، ص: 40.

(47) المصدر نفسه، ص: 40.

(48) يحيى بو عزيز، المصدر السابق، ص: 20.

(49) أحد المخططين والمنظمين لأحداث 20 أوت بمدينة سكيكدة.

(50) مجلة أول نوفمبر: (هجوم 20 أوت 55 بسكيكدة، حوار مع المجاهد الشبل صلاح)، عدد خاص 40، الجزائر 1980، ص: 21-22.

(51) يدعى في الثورة "سنان" كان يمارس رئيس قسم بناحية الحروش، وهو الذي قاد عمليات الحروش في 20 أوت 1955.

(52) يقصد الثبات.

(53) مجلة أول نوفمبر: (هجوم 20 أوت 55 بالحروش، استجواب مع المجاهد العايب الدراجي)، العدد 47، الجزائر 1980، ص: 29-30.

(54) عبد الرحمن بن العقون (هجوم 20 أوت 1955 بوادي الزناتي) مجلة أول نوفمبر، المصدر السابق.

(55) المصدر نفسه، ص: 29.

(56) مجلة أول نوفمبر: (أضواء على هجوم 20 أوت 1955 بناحية الميلية حوار مع المجاهدين حسين بو علي أحد قادة الهجوم) العدد 52، الجزائر 1981، ص: 25-27.

(57) المدارى: هي التي تصفى بها الحبوب بعد درسها، وتكون في الغالب مصنوعة من الحديد، ولها يد خشبية.

(58) محمد كشود: الوسائل البشرية والمادية التي استخدمها الشعب الجزائري ابان حرب التحرير، (محاضرة الملتقى الأول لكتابة تاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1981، ص: 11.

(59) عبد الرحمن بن العقون: المصدر السابق، ص: 30.

(60) هذه الذكرى التي اعدم فيها الاستعمار الفرنسي 45 ألف شخص من أبناء الشعب الجزائري، في ذكرى يوم النصر — للمزيد ينظر التمهيد.

(61) صلاح العقاد: المصدر السابق، ص: 84.

(62) -La dépêche de l'est : 21-22 Août 1955, P.P.1

(63) -L'echo D'alger: 20 Août 1955, P.4

(64) نص الرسالتين -L'echo D'alger: 21-22 Août 1955, P. 10.

(65) Op. Cit: P. 10

(66) الاذاعة تابعة للادارة الاستعمارية.

(67) L'echo D'alger: 23 Août 1955, P.8

(68) يقصد الوربيين الذين يسكنون في القرى البعيدة عن المراكز العسكرية.

(69) L'echo D'alger: 26 Août 1955, P.P.I

(70) مجلة الجندي: (ثورة أول نوفمبر وتطوراتها السياسية)، العدد 33، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 1978، ص: 9.

(71) مجلة الباحث: حديث السيد بن طوبال، المصدر السابق، ص: 56.

(72) مجلة الجندي: المصدر السابق، ص: 9.

(73) ' صلاح العقاد: المصدر السابق، ص: 85.

(74) فرانتز فانون: المصدر السابق، ص: 42.

(75) يحيى بوعزيز: المصدر السابق، ص: 309.

(76) _(77)_ (78) هذه المدن تقع بولاية تلمسان حاليا غرب مدينة وهران.

(79) تقع على الحدود الجزائرية المغربية.

(80) جريدة المجاهد (اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني اجزائري) 1 ماي 1959، ص: 7، وسوف يشار إليها بـ"بالمجاهد".

(81) روبيرميل: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، بيروت دار الأدب، الطبعة الثانية 1979، ص: 100.

(82) يحيى بوعزيز: المصدر السابق، ص: 313.

(83) عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، المصدر السابق ص: 117.

(84) يحيى بوعزيز: المصدر السابق، ص: 313.

(85) عمار بو حوش: المصدر السابق، ص: 118.

(86) المجاهد: 1 جانفي 1958، ص:6.

(87) كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

(88) المجاهد: 8 رمضان 1959، ص: 6.

(89) Henri Alleg (et Autres) : Ibid; P.154

(90) محافظة شرطة.

(91) المجاهد: 5 سبتمبر 1957، ص:4.

(92) بيير هنري سيمون: ضد التعذيب في الجزائر، ترجمة بهيج شعبان بيروت،دار العلم للملايين، الطبعة الأولى 1957، ص:51.

(93) المصدر نفسه، ص: 56.

(94) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: الجزائر كفاح شعب ومستقبل أمة، الدار القومية للطباعة والنشر، ص: 83-84.

(95) الرائد موسى زغلاش: (معركة الجزائر) مجلة الباحث المصدر السابق، ص: 71.

(96) المصدر نفسه، ص: 71.

(97) ابراهيم كبة: أضواء على القضية الجزائرية، بغداد، مطبعة الرابطة 1956، ص: 129-130.

(98) الرائد موسى زغلاس: المصدر السابق، ص: 71.

(99) جون غيليسبي: الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1961، ص: 159.

(100) عملية التقسيم التربيعية (quadrillage)، التي تقتضي تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة وحصارها والقضاء على المجاهدين فيها واحدة بعد الأخرى، للمزيد ينظر: يحيى بوعزيز: المصدر السابق، ص: 314.

(101) المقاومة الجزائرية، ماي 1957، ص: 3.

(102) المصدر نفسه، ص: 3.

(103) المجاهد: جانفي 1958، ص: 6.

(104) المجاهد: 1 ماي 1959: (الحديث العقيد لطفي)، ص: 7.

(105) في هذه الفترة مازالت الرتب العسكرية لم تمنح بعد على الجيش، حيث بدأت بعد مؤتمر الصومام (20 أغسطس 1956) كما سيتضح في الفصل الثالث، العقيد لطفي أصبح قائد للولاية الخامسة منذ سنة 1958.

(106) يقصد أحداث 8 ماي 1945، سبق الكلام عنها.

(107) تقع قرب مدينة تلمسان.

(108) المجاهد: المصدر السابق، ص:7.

(109) يقصد المنطقة الرابعة.

(110) المجاهد المصدر السابق، ص: 7.

(111) أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية) الجزء الثالث، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982، ص: 404.

(112) يحيى بوعزيز: المصدر السابق، ص: 314.

(113) المجاهد : 1 جانفي 1958، ص: 6.

(114) جوان غليسي: المصدر السابق، ص: 160.

(115) المجاهد: 5 سبتمبر 1957، ص: 9.

(116) جوان غليسي: المصدر السابق، ص: 159-160.

(117) ينظر كذلك: ميثاق الجزائر، المصدر السابق، ص: 25.

الفصل الثالث

مؤتمر الصومام

1ـ عقد المؤتمر.

2ـ نتائج مؤتمر الصومام.

3ـ موقف فرنسا من قرارات الصومام.

4ـ استجابة الشعب لمقررات الصومام.

مؤتمر الصومام

يعدّ مؤتمر الصومام الحدث الأكبر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني، الذي جمع قادة الداخل في 20 آب (أوت) 1956، ففي هذا المؤتمر استطاع جيش التحرير الوطني أن يخرج مستفيدا من دروس عشرين شهرا مضت من الحرب، واستطاع المؤتمر أن يحدد الأهداف السياسية للثورة[1]، والمبادئ الأساسية التي سارت عليها حرب التحرير، إلى أن استطاعت تحقيق الغاية التي قامت لأجلها، والمتمثلة في الاستقلال الوطني.

قبل الحديث عن مؤتمر الصومام، لا بد من الكلام عن الظروف والعوامل التي أدت على عقده، حيث أن الثورة الجزائرية استطاعت أن تحقق عدة انتصارات، من يوم اندلاعها في أول نوفمبر 1954، إلى تاريخ انعقاد المؤتمر، وقد مرت بمراحل صعبة خلال هذه الفترة، لا سيما في بدايتها.

لقد كان لأحداث 20 أوت 1955، مفعول كبير للوصول إلى عقد المؤتمر، حيث اتسعت الثورة وشملت معظم التراب الجزائري، مما أدى إلى تطور العمليات في العديد من الجهات، خاصة في المنطقة الخامسة اضافة إلى سيطرة الفدائيين على الموقف في العاصمة[2]. من خلال العمليات التي كانوا يقومون بها، مما أدى إلى انعدام الأمن داخلها.

لقد صمم النظام الاستعماري، على اجهاض الثورة بكل قوته، حيث شرع في تنفيذ مخططات التقسيم الرباعي ـ كما تمت الإشارة إليه ـ فأدى إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني، كما كانت الحاجة شديدة إلى السلاح، ولا يوجد من المال إلا القليل، إضافة إلى ضعف التنسيق في الأعمال، كذلك ضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة، حيث يكاد يكون معدوما، لأن

الثورة كانت في حاجة ماسة إلى منهج سياسي ثابت، فكثير من المسؤولين، كان يتردد في اتخاذ موقف واضح تجاه المشاكل الكبرى لبعد المسافة بينهم[3].

ويعود ذلك إلى أن مناطق الكفاح قبل مؤتمر الصومام، كانت لها قيادات خاصة، لا يربط بينها إلا الاتجاه الثوري العام، دون أن تكون على رأسها قيادة مركزية معينة، وهذا ما أدى بلاكوست R. Lacoste إلى الطمع في القضاء على المقاومة بالوسائل العسكرية، كما طمع غي موللي Guy Mollet كذلك في إيقافها، بالوسائل السياسية الخادعة، حين أعلن عن القيام باتصالات محلية مع الثوار، وكان يرمي من وراء ذلك إلى تمزيق المقاومة، وإثارة بذور الخلاف بين القادة[4]، لأنه كان على علم بالحالة التي تسير عليها الثورة فأراد استغلال صعوبة الاتصال بين القادة، بأثارة الفتنة بينهم بأن يتهم كل منهم الآخر بأنه يقوم باتصالات مع المسؤولين، وبذلك تتمزق الجبهة وتنهار الثورة.

ولكن جبهة التحرير الوطني، كانت يقظة للأساليب التي يتبعها الساسة المستعمرين، منذ الانطلاقة الأولى للثورة، لذا كان هدف غي موللي فاشلا منذ بدايته، فقد تمكنت جبهة التحرير من جمع كل الوطنيين، وتوحيد الشعب الجزائري في كفاحه، وبذلك تمكنت الثورة من أن تتوسع توسعا قويا ولكن عندما وصلت الثورة إلى هذه الدرجة كان لا بد أن تتلاقى وجهات النظر وان ترسم خطة عامة تتلائم مع الوضعية الجديدة[5]، التي وصلت إليها.

ولتحقيق ذلك الهدف، سعى قادة الثورة إلى تحضير اجتماع وطني يضمهم جميعا لدراسة أوضاع الثورة، وتشريع ميثاق سياسي يحدد وسائل وأهداف الثورة، ويعمل على إيجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير المقاومة.

عقد المؤتمر:

ان اشتداد الثورة، وانتصارات جيش التحرير، إضافة إلى الظروف السالفة الذكر، حملت القيادة على اتخاذ القرار بعقد مؤتمر وطني، يقول المجاهد ابن طوبال : «قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية ... للمناقشة. وبدئ منذ شهر أفريل 56 في تنظيم المؤتمر»[6].

منذ ذلك التاريخ، شرع القادة في الإعداد للمؤتمر، فجرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقاداتها، وكانت الفكرة في البداية متجهة إلى عقد المؤتمر في شمال قسنطينة، حيث مركز قيادة المجاهد زيغود يوسف قائد المنطقة، ولكن صعوبات جمة طرأت على الموقف، جعلت من غير الممكن عقد المؤتمر هناك، كما تعذر عقده في كل من جبال سوق أهراس[7] أو جبال الأوراس، وعندما تقرر عقده في ضواحي مدينة الأخضرية (بالسترو سابقا) [8] بالمنطقة الثالثة، في 21 جويلية (تموز) 1956، تأجل أيضا بسبب تسرب أخبار مكانه وزمانه إلى السلطات الاستعمارية[9].

كما علم المستعمر أخبارا عن المؤتمر من جراء ضياع مستندات ووثائق المجاهد كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة، في كمين وقع فيه، دل المستعمر على أن وفد الشمال القسنطيني في طريقه إلى المؤتمر، مما أدى بقيادة جيش التحرير إلى تغيير زمان ومكان المؤتمر[10].

وبعد مداولات عديدة، تم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في وادي الصومام، حيث مركز قيادة المنطقة الثالثة، وعكفت لجنة خاصة على تحضير جدول أعمال المؤتمر، في عدة قرى قريبة بالمنطقة[11].

ويعود اختيار منطقة وادي الصومام، إلى اعتباره مظهرا من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير، لأن هذا المكان يالذات الذي أختير للمؤتمر، كان الفرنسيون يزعمون أنهم سيطروا عليه[12]. لذلك أراد قادة جيش التحرير أن يكون المؤتمر قويا من بدايته، وأن يتحدوا العدو ويظهروا للرأي العام الفرنسي، والعالمي، مدى قوة وسيطرة جيش التحرير الوطني في حربه ضد الاستعمار، وان المكان الذي أعلن القادة المستعمرين أنهم سيطروا عليه وتمت تصفيته من الثوار، استطاع قادة الثورة أن يعقدوا فيه أول مؤتمر لهم.

وقد انعقد المؤتمر في قرية «ايفري أوزلاقن» [13] بغابة «أكفادوا» في السفوح الشرقية لجبال جرجرة، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام[14]. التي قدمها قادة الثورة، وكان المندوبون من أعضاء المؤتمر يمثلون الجنود الذين كانوا يحمون مكان المؤتمر، يزيد عددهم عن الثلاثة مائة جندي[15].

أما عن الوفد الذي يضم القادة الموجودين في الخارج، فقد كان من المقرر أن يحضر المؤتمر أيضا، فقد بقي ينتظر في «سان ريموا» بايطاليا وفي «طرابلس» الاشارة الخضراء للانضمام إلى المؤتمر، لأن حضور الوفد من الخارج يتطلب حذرا كبيرا من العمليات العسكرية وفقدان الأمن في منطقة العمليات، الأمر الذي حتم على أعضاء الوفد التريث والانتظار ريثما يستتب الأمن والطمأنينة[16].

وعن افتتاح المؤتمر وسير أعماله يقول أحد الأعضاء المشاركين: «شرعنا في العمال يوم الثلاثاء 14 اوت 1956. وانتهينا من الاجتماعات الموسعة في 20 منه. فكانت اجتماعات مضيقة لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر. وكان يوم 23 أوت، عقد الاجتماع الأخير الموسع، تليت فيه المقررات فنالت مصادقة الجميع... وكم كانت دهشة الجميع

بالغة للغاية، لما تقدم كل وفد بجدول أعمال فوجدنا أنها لا تختلق في كثير أو قليل في جوهرها عن بعضها، وأن النقط الجديرة بالدرس والمناقشة تعرض له الكل، وكذا كانت المناقشات فالمقررات»[17].

هكذا استطاع مؤتمر الصومام استعراض حصيلة اثنين وعشرين شهرا من الكفاح، في خلال عشرة أيام لمناقشة جدول الأعمال، الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة، من قضايا الساعة وآفاق المستقبل، التي ما فتيء قادة الثورة يطمحون لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وقد حضر المؤتمر مندوبو كل المناطق ما عدا منطقتي الأوراس التي تعذر وصول وفدها، والجنوب التي أرسلت تقريرها للمؤتمر.

أما القضايا التي طرحت للمناقشة والتي تناولها جدول الأعمال فهي كالتالي:

1) شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع، وموضوع الاجتماع.

2) تقديم التقارير.

أ)**تقرير نظامي**: عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

ب)**تقرير عسكري**: عدد المناضلين والمجاهدين، والوحدات ونظام ونظام تركيبها، الأسلحة.

جـ)**تقرير عن المالية**: المداخيل، المصاريف، المتبقي في الصندوق.

د)**تقرير سياسي**: عن معنويات المجاهدين والشعب.

3) القاعدة السياسية والنشرات المقررة.

4) التوحيد:

أ ـ **توحيد النظام وتقسيم المناطق**: وتعيين مراكز القيادات المحلية واجراء

التغييرات على القيادات.

ب ـ توحيد عسكري: في الوحدات، والرتب العسكرية، والنياشين والأوسمة وفي المرتبات والمنح العائلية.

جـ ـ توحيد سياسي: المرشدون السياسيون ومهماتهم.

د ـ توحيد إداري: مجلس الشعب.

5) جبهة التحرير الوطني: المذهب والقانون الأساسي، والنظام الداخلي، الهيئات المسيرة: مجلس الثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ اللجان.

6) جيش التحرير الوطني: الألفاظ المستعملة «المجاهد، المسبل الفدائي». المرحلة الحاضرة وتوسيع الهجومات، الإكثار من العمليات.

7) العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير، العلاقة بين الداخل والخارج، وخصوصا بين تونس والمغرب وفرنسا.

8) العتاد.

9) نظام العمل: عسكريا وسياسيا، ووسائله المادية، إيقاف القتال المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة، والحكومة المؤقتة.

10) مواضيع مختلفة: الأوراس، القبائل وماعداها...[18].

مما تقدم يتضح أن قادة الثورة، استطاعوا أن يضعوا بدقة النقاط التي يجب دراستها اعتمادا على التجارب السابقة التي مرت بها الثورة لتفادي كل الاشكاليات في المستقبل، وقد احتوى جدول الأعمال على استراتيجية الثورة في المستقبل سواء السياسية، او العسكرية، أو الاجتماعية. وبذلك بدأ المؤتمر بجدول أعمال شامل، كما استمع المؤتمرون لتقارير المناطق المقدمة للمؤتمر، ويمكن عرض أهم ما ورد فيها في الجدول التالي:

وضعت هذا الجدول بناء على المعلومات الواردة في محضر جلسات المؤتمر.

المنطقة	عدد المجاهدين في أول نوفمبر 1954	عدد المجاهدين في سنة 1956	المسبلين	المناضلين داخل جبهه التحرير	السلاح	المالية	معنويات الشعب والمجاهد
المنطقة الأولى لم تحضر المؤتمر لتعذر وصولها إليه.							
الثانية. قرأ التقرير زيغود يوسف	100	5000			13 بندقية حربية و 3750 بندقية صيد	203 500 000 فرنك فرنسي	مطرحة جدا
الثالثة. تقرير شفوي قدمه كريم بلقاسم.	450	3100	7420	87044	404 بنادق حربية. 106 رشاش 8 بنادق رشاشة. 4 بنادق رشاشة 24/69. 4425 بندقية صيد	بالصندوق 445 مليون معدل المداخيل الشهرية 110 ملايين.	قوية
الرابعة. قرأ التقرير أوعمران	50	1000	2000	40000	5 بنادق رشاش. بندقية واحدة بار200 بندقية حربية. 80 رشاشة 300 مسدس. 1500 بندقية صيد.	200 مليون	
الخامسة. تقرير شفوي قدمه ابن مهيدي	60	في أول أكتوبر 1955 500	500		في أول ماي 1956: 50 بندقية رشاش. 165 رشاشة 1400 بندقية حربية 100 مسدس 1000 بندقية صيد.	في أول ماي 1956: 35 مليون	قوية جدا
السادسة. تكونت السادسة. تكونت حديثا التقرير شفوي قدمه أو عمران عوض قائدها سي الشريف		60	100	5000	100 بندقية حربية. رشاشة واحدة 10 رشاشات. 50 مسدس. 100 بندقية صيد	10 ملايين أعطيت للمنطقة الرابعة	

وبعد أن تليت تقارير المناطق، بدأ المؤتمر في دراسة مختلف القضايا الأخرى، التي وردت في جدول الأعمال، واستطاع في النهاية أن يخرج بقرارات مهمة، تناولت مختلف جوانب التنظيم للثورة، ومن بينها:

1) تقسيم البلاد إلى ست [19] مناطق مع جعل الحدود لكل منطقة وابتداءا من تاريخ المؤتمر تغير لفظة المنطقة، وتستعمل مكانها كلمة «ولاية» والناحية تصبح منطقة، والقسم ناحية، وهكذا يصبح تقسيم الولاية على النحو التالي: الولاية، ثم المنطقة، ثم الناحية، ثم القسمة.

أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الادارة الجماعية، وتتكون من القائد وله صفتان عسكرية وسياسية، وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني ويحيط به ثلاثة نواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السياسي، وفرع الاستعلامات والاتصالات، كما توجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم [20].

2) القرارات العسكرية: تناولت التوحيد العسكري وما يتعلق به في النواحي التنظيمية، والرتب والمخصصات [21].

أما بالنسبة للوضعية الراهنة فقد تقرر: «الانتشار والتوسع والاكثار من الهجومات» [22].

3) القرارات السياسية: تناولت التنظيم السياسي وبالشكل الآتي:

أ) المحافظون السياسيون ومهامهم الأساسية تتمثل في: تنظيم وتثقيف الشعب وما يتصل بالدعاية والأخبار والتوجيه، والحرب النفسية وللمحافظين السياسيين الحق في إعطاء آرائهم في جميع برامج الأعمال العسكرية لجيش التحرير الوطني [23].

ب) المجالس الشعبية: وتتشكل بواسطة الانتخابات، وتنظر في القضايا العدلية، والاسلامية، والمالية، والاقتصادية، والشرطة.

جـ) المنظمات المسيرة:

1) المجلس الوطني للثورة: ويتكون من 34 عضوا منهم 17 دائمون[24] و17 مساعدون [25]. ويجتمع المجلس مرة في السنة مدة وجود الحرب، وهو الوحيد الذي يستطيع ايقاف القتال.

2) لجنة التنسيق والتنفيذ: وتتكون من خمسة أعضاء[26]: ولهم السلطة لمراقبة المنظمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية. واللجنة المكلفة بإنشاء ومراقبة اللجان المختلفة كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج[27].

د) وفيما يخص العلاقة بين الجبهة والجيش: فقد قرر المؤتمر بأن تعطي الأولوية للسياسي على العسكري.

هـ) العلاقة بين الداخل والخارج: تقرر بأن تعطي الأولوية للداخل على الخارج، مع مراعاة مبدأ التشارك في الادارة.

و) المحاكم: تشكيل محاكم، لتحاكم المدنيين والعسكريين[28].

وقد خرج المؤتمر بوثيقة سياسية، تعتبر الميثاق أو المنهج السياسي الذي سارت عليه الثورة الجزائرية، وفيما يأتي عرض لأهم ما جاء في أقسامها الثلاثة: الحالة السياسية الراهنة، والافاق العامة ووسائل الدعاية.

أولا ـ الحالة السياسية الراهنة:

وتنقسم إلى ثلاثة محاور:

1)المقاومة المسلحة: استطاع جيش التحرير أن يتخطى حرب العصابات إلى مستوى الحرب الشاملة، وقد تم توحيد نظامه العسكري، الذي تعزز بانضمام الجنود والضباط المحترفين الذين هجروا الجيش الفرنسي بأسلحتهم، كما أن ذخائر جيش التحرير من الرجال وافرة لا تنفذ، ويتمتع بحب الشعب وتضامنه معه ماديا ومعنويا، اذ يتغنى ببطولاته وانتصاراته. وهذا ما أقتنع الجنرالات الفرنسيين بأن الحل العسكري مستحيل بالنسبة للقضية الجزائرية، كما تكونت في المدن والقرى منظمات المقاومة بالزي المدني، حيث أن نشاط جيش التحرير استطاع قلب الجو السياسي في الجزائر، فقد أيقض الشعب وبعث فيه الشعور بالكرامة[29].

ب ـ التنظيم السياسي الفعال: أصبحت جبهة التحرير الوطني، هي المنظمة الوطنية الحقيقية الوحيدة، وعم نفوذها كامل القطر، ويعود ذلك إلى:

1) اقرار مبدأ الادارة الجماعية.

2) غايتها المنشودة الاستقلال الوطني والوسيلة هي الثورة المسلحة.

3)تحقيق اتحاد الشعب في الكفاح بدون تحيز أو تعصب.

4) نبذ تقديس الشخصية ومحاربة الخونة.

وهناك عدة معوقات عطلت نشاط الجبهة منها:

1)قلة الوسائل المادية.

2)ضرورة القيام بعمل طويل شاق في توضيح الهدف السياسي وبيان الموقف.

3) الواجب الاستراتيجي الذي يقتضي تعليق كل شيء بجبهة الكفاح المسلح.

وقد استطاعت جبهة التحرير أن تختار كل هذه العقبات، وأصبحت موجودة في كل مكان بإدارتها السرية، التي تقوم بالتموين وجباية الضرائب والقضاء وتجنيد المجاهدين والأمن والاستعلامات، وقيامها بمرحلة جديدة بما تؤسسه من مجالس شعبية، وقد كانت مساعدة الطلبة والطالبات كبيرة في الميادين السياسية والادارية والصحية [30].

جـ) اخفاق المنظمات السياسة السابقة: لقد انظم الأعضاء الأساسيون للأحزاب القديمة إلى جبهة التحرير الوطني، وأيدت جمعية العلماء وحزب البيان وجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين مواقف الجبهة، أما الهيئة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية فلم يبق لها أثر، كما أن تيار (مصالي) السياسي أخذ في الزوال. أما الحزب الشيوعي الجزائري فلم يؤدي دورا يستحق الذكر في الثورة، اذ كان خاضعا للحزب الشيوعي الفرنسي ويعتقد أن التحرير الوطني الجزائري مستحيل الوقوع قبل انتصار ثورة طبقة العمال في فرنسا[31].

الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية:

أدى نمو الثورة وتوسعها إلى إبطال كل التكهنات الاستعمارية في إفشال الثورة. وقد أوقعت حكومات فرنسا المتتالية في أزمة، فتخلت عن مستعمرات آسيا، كما أعطت الاستقلال لتونس والمغرب لعلها تمسك بالجزائر.

وتتمثل الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية فيما يأتي:

أ ـ دروس من التجارب التونسية المغربية: إن المد الثوري في المغرب سبب اضطرابا في الدفاع الفرنسي. كما أن ضغط الثورة الجزائرية دفع فرنسا إلى

تغيير موقفها الرسمي ازاء استقلال المغرب، ولجأت للبحث عن حل سريع لهـذه القضية للأسباب الاستراتيجية التالية:[32].

1)الحيلولة دون وقوع جبهة موحدة جديدة بين المقاومة المسلحة بالريف المغربي والجزائر.

2) القضاء نهائيا على وحدة كفاح الأقطار الثلاثة في المغرب العربي.

3) عزل الثورة الجزائرية التي تمثل خطرا حقيقيا لطابعها الشعبي الذي تتسم به.

كما أن حل المشكلة التونسية والمغربية ما هي إلا خدعة استعمارية إذ أنه متى ما كانت الأوضاع الدولية مناسبة فلن تتأخر فرنسا في إعادة احتلالها.

ب ـ سياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر: لقد تبنت الحكومة الفرنسية سياسة «لاكوست» المتمثلة في فصل رجال الثورة عن الشعب بالمحق والإبادة والتي تسميها (بسياسة التهدئة) وما ادعاءاتها بالإصلاحات وإنشاء المجالس التشريعية الا مخادعة للرأي العام الفرنسي، ومحاولة للتأثير في قادة الثورة لكن جبهة التحرير ستخيب آمال العدو كما خيبتها في الماضي[33].

ثانيا ـ الآفاق العامة:

لقد اتضح أن الثورة الجزائرية وطنية وشعبية، لها ادارة مركزية قادرة على الوصول بها إلى النصر النهائي. كما اتضح أن الحكومة الفرنسية اقتنعت بالحل العسكري. ولذا يجب على جبهة التحرير أن تتمسك بالمبدأ التالي: «ان المفاوضات تتبع المعركة المريرة ضد العدو اللدود ولا تسبقها أبدا»[34] وهنا يعتمد الموقف على ثلاثة اعتبارات جوهرية:

1)اتخاذ مذهب سياسي واضح.

2) توسيع نطاق الكفاح المسلح توسيعا مستمرا إلى أن تصير الثورة عامة.

3) القيام بنشاط سياسي واسع النطاق[35].

أما أهداف الحرب فتتمثل في:

1) اضعاف الجيش الفرنسي، واتلاف الاقتصاد الاستعماري.

2) بث الاضطراب إلى أقصى حد في الوضع بفرنسا.

3) توسيع الثورة إلى حد يجعلها مطابقة للقوانين الدولية.

4) مساندة الشعب المستمرة للجيش.

وبالنسبة لوقف القتال فشروطه هي:

1)الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري.

2) استقلال الجزائر وسيادتها.

3) الافراج عن كل الجزائريين والجزائريات الأسرى والمتعلقين والمنفيين.

4)الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وأنها وحدها الأهل للقيام بأي مفاوضة[36].

أما المفاوضات فتتوقف على شروط وقف القتال، وتجري على أساس الاستقلال، وتحدد نقاط المحادثة في:

أ) حدود القطر الجزائري (الحدود الحالية بما فيها الصحراء الجزائرية)

ب) الأقلية الفرنسية (على قاعدة الخيار بين المواطنة الجزائرية أو الأجنبية)

جـ) الأملاك الفرنسية التابعة للدولة الفرنسية وللموطنين الفرنسيين.

د) أشكال المساعدة أو التعاون الفرنسي في الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، بالاضافة إلى نقط أخرى[37].

اتحاد الشمال الافريقي:

يتطلع أبناء الجزائر المستقلة إلى التضامن الطبيعي الضروري بين بلدان المغرب العربي الثلاث، لأنها مجموعة كلية تؤلفها الجغرافية والتاريخ واللغة والحضارة والمصير. لذا يجب أن يسفر هذا التضامن على تأسيس اتحاد الدول الثلاث، وتقتضي مصلحتهم «أن تبدأ بتنظيم دفاع مشترك ونشاط ديبلوماسي مشترك وخطة مشتركة في التجهيز والتصنيع وسياسة نقدية مشتركة والتعليم وتبادل الأركان الفنية والاختصاصية والمبادلات الثقافية واستثمار مخبئات الأرض والنواحي الصحراوية التابعة لكل بلد»[38].

المهام الجديدة لجبهة التحرير في اعداد الثورة العامة:

إن الظرف الحالي يقتضي مواصلة الكفاح المسلح بشدة وتدعيم الموقف، ولهذا الأمر الأساسي هو: «كل شيء لتدعيم جبهة الكفاح المسلح وكل شيء لنيل النصر الحاسم». اذن الأهداف الجديدة هي:

أ) العناية باعداد الثورة العامة التي لا تنفصل عن التحرر الوطني؟.

ب) منح اهتمام كبير مستمر للجوانب الفنية من المسألة.

جـ) تدعيم تناسق العمل السياسي والعسكري وترقيته.

د) مجابهة المناورات التي يقوم بها العدو بـ:

1) تدعيم الوحدة الوطنية المناهضة للامبرالية.

2) الاعتماد على الطبقات الاجتماعية الأكثر عددا وأشد فقرا وثورية المتمثلة في الفلاحين والعمال الزراعيين.

3) اقناع العناصر المختلفة، وتشجيع المترددين، وتنوير غير الواعين.

4) عزل المتطرفين الاستعماريين، والعمل على حصول تأييد العناصر

الليبرالية.

هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي: فهي محاولة كسب أكبر قدر ممكن من التأييد المادي والمعنوي بـ:

أ) مضاعفة الرأي العام.

ب) كسب الحكومات والأقطار التي تقف محايدة من أجل فرنسا، إلى جانب القضية الجزائرية، كذلك الأقطار التي ليست مطلعة على الطابع الوطني لحرب الجزائر[39].

ثالثا ـ وسائل العمل والدعاية:

1) كيف يمكن تنظيم وقيادة ملايين السكان ف معركة شاملة؟: تتمثل في ابقاء جبهة التحرير الوطني المرشد الوحيد للثورة الجزائرية. ولا يجاد جبهة تحرير قوية مؤثرة في الشعب كله لا بد من:

أ) تنصيب جبهة التحرير تنصيبا نظاميا في عامة البلاد في كل مدينة وقرية وعرش وحي ومعمل وجامعة ومدرسة.

ب) امتلاك قوى مكونة سياسيا وقادرة على المبادرة.

جـ) الرد بسرعة على أكاذيب المستعمر ونشر شعارات جبهة التحرير الوطني لتصل إلى كل مناضل.

د) مضاعفة مراكز الدعاية وطبع نشرات محلية.

كما يجب التشبع بالمبدأ التالي وهو: «وجوب العمل بتفكير مسؤول يشرف الصمعة العالمية التي أحرزت عليها الجزائر السائرة نحو الحرية والاستقلال»[40].

2 تصفية الحوار السياسي:

يتطلب وجوب تصفية كل الحواجز والعراقيل التي تعترض العمل السياسي.

3) تحويل التيار الشعبي إلى طاقة خلاقة:

يتطلب ذلك حضور جبهة التحرير في كل مكان، كما يجب تنظيم كل فروع النشاط في أشكال عديدة.

أ ـ الحركة الفلاحية:

«ان الاصلاح الزراعي كحل وطني لبؤس الارياف، لا ينفصل عن الهدم الشامل للنظام الاستعماري».

فعلى جبهة التحرير الالتزام بهذه السياسة التي من نتائجها:

1) الحقد الشديد على الاستعمار وادارته ومساعديه من الخونة.

2) تكوين قوات احتياطية لا تنفذ لجيش التحرير والمقاومة.

3) اتلاف وحرق مزارع ومحاصيل المستعمرين.

4) خلق شروط لتدعيم وتنظيم المناطق المحررة[41].

ب ـ حركة العمال:

«ان الطبقة العاملة تستطيع، ويجب عليها أن تقدم مساهمة أكثر ديناميكية يمكنها بها تحقيق تطوير سريع للثورة لقوتها وضمان لنجاحها النهائي» وتحيي جبهة التحرير انشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي كان ضربة في الصميم للمخططات الاستعمارية، وخاصة بعد انضمامه إلى الجامعة الدولية للنقابات الحرة[42].

وتعمل جبهة التحرير على مساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتكميل عمله النقابي الحر في سبيل تعزيز هيئته النقابية وتقويمها بالعمل على :

1) تقوية روح الكفاح بتنظيم حركة المطالب مثل وقف الشغل وقفا محدودا وتنظيم اضرابات محلية للتضامن.

2) اشراك العمال الاوربيين في الحركة.

3) تحويل المقاومة إلى تأييد عملي عن طريق تجهيز المجاهدين والقيام بأعمال الاتلاف والاضرابات التضامنية، والاضرابات السياسية.

4) ان الريح الثورية تعمل على تطهير العنصرية وخلق روح الأخوة بين العمال.

5) أصبحت الحركة العمالية حافزا على الكفاح ضد المستعمر من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية.

6) ان الطبقة العاملة الجزائرية قد جاءها الوقت الذي تقوم فيه بدور التعاون الزاهر مع الحركة العمالية في شمال افريقيا وفي العالم .

7) ان الاتحاد العام للنقابات الجزائرية، والذي هو من صنيعة المستعمر سيضطر حتما إلى الانحلال والاضمحلال ويفسح المجال للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي هو النقابة الوطنية الحقيقية والوحيدة التي التف حولها جميع العمال الجزائريين[43].

جـ - حركة الشباب:

يمتاز الشاب الجزائري بما طبع عليه من النشاط والحيوية والاخلاص والبطولة، كما أن حركة الشباب «تنبع من المنظمة الثورية التي تستطيع أن تقودها إلى تحقيق املها المثالي في الحرية» ويجد الشباب في جبهة وجيش التحرير الوطني ما يستجيب لشجاعته التي يغذيها أسمى شعور وطنيته. فهو «اذن ركيزة صلبة لجبهة التحرير الوطني، ذات قوة ومتانة كبيرتين»[44].

د ـ المثقفون وأصحاب المهن الحرة:

«ان «الفرنسة» لم تنجح في خنق وعيهم الوطني، والتخلي عن المواقف المثالية الفردية أو الاصلاحية» [45] وعلى هذا يجب:

– تكوين لجان من المثقفين الوطنيين للأمور الآتية:

أ ـ القيام بالدعاية لاستقلال الجزائر.

ب ـ الاتصال بالديمقراطيين الأحرار من الفرنسيين.

جـ ـ فتح اكتتابات.

وعلى جبهة التحرير أن تسند لهم مهمات معينة في الميادين التي يمكنهم أن يقوموا بها، بالاضافة إلى تنظيم مصالح صحية تشتمل على:

أ ـ جراحين وأطباء وصيادلة يكونون على اتصال بعمال المستشفيات (مثل الأطباء).

ب ـ تنظيم العلاج والحصول على الأدوية والضمادات.

جـ ـ تنظيم عيادات في الأرياف[46].

هـ ـ التجار والصناع:

ان «الاتحاد العام للتجار الجزائريين سيتبوأ مكانة هامة بجانب المنظمة الشقيقة التي هي الاتحاد العام للعمال الجزائرين» [47] ولذا يجب على جبهة التحرير مساعدة المنظمة بالتكوين من أجل:

1) النضال ضد الضرائب.

2) مقاطعة كبار التجار الاستعماريين[48].

و ـ الحركة النسائية:

«اننا نحيي بتأثير واعجاب الشجاعة الثورية المتحمسة التي عبرت عنها الفتيات والنساء والزوجات والأمهات وجميع اخواتنا المجاهدات اللاتي تشاركن فعليا وبالسلاح أحيانا في النضال المقدس لتحرير الوطن»[49]. ولذلك يمكن تنظيم الحركة باتباع وسائل أخطر للكفاح:

أ ـ بمؤازرة المحاربين والمقاومين مؤازرة أدبية.

ب ـ بمقت الوشاة واحتقار الجبناء.

جـ ـ ببذل الاعانات لعائلات وأبناء المجاهدين والأسرى والمعتقلين.

د ـ بتقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين وتهيء الملاجيء[50].

ز ـ الليبراليون الجزائريون:

«ليس من هدف الثورة الجزائرية رمي الجزائريين ذوي الأصل الأوربي» في البحر «وإنما هدم النير الاستعماري». كما أن الثورة ليست حربا أهلية دينية، بل انها ثورة تريد الاستقلال لإقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية تضمن المساواة بين مواطني الوطن الواحد[51]، وبالنسبة للأقلية اليهودية، فلقد برهنت الثورة الجزائرية على أنها تكفل لليهود حظهم في السعادة في الجزائر المستقلة وذلك لما سجله تاريخ البلاد من دلائل على التسامح الديني والتعايش الصادق النزيه.

وقد أوصت جبهة التحرير الوطني بـ:

1) تشجيع ومساعدة تأليف لجان وحركات من بين الليبراليين الجزائريين.

2) مضاعفة الدعاية بين الجنود الذين أعيد طلبهم وسط جنود الفرق[52].

3) تكثير اللجان التي تضم نساء المجندين[53] للمطالبة بتسريح أزواجهم من الجندية[54].

نشاط جبهة التحرير في فرنسا:

ان فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، والتي عززت مؤخرا قيادتها في باريس، لها مهمة سياسية كبيرة لازالة الأثر السلبي للضغط الاستعماري، وذلك:

أ ـ باتصالات سياسية مع المنظمات والحركات واللجان القائمة ضد الحرب الاستعمارية.

ب ـ القيام بنشاط في الصحافة والتجمعات والمظاهرات والاضرابات ضد نقل الجنود والعتاد الحربي للجزائر.

جـ ـ المساعدة المالية عن طريق التضامن مع المقاومين والمجاهدين في سبيل الحرية.

و ـ بالنسبة للجزائريين المهاجريين إلى فرنسا، فيجب العمل على تنظيمهم وتنويرهم، ضد الدعاية المصالية الموجهة ضد جبهة التحرير الوطني[55].

تضامن الشمال الافريقي:

ان جبهة التحرير الوطني مطالبة بتشجيع:

1) تنسيق عمل حكومتي تونس والمغرب للضغط عى الحكومة الفرنسية.

2) انشاء لجنة للتنسيق بين الأحزاب الوطنية للبدلين مع جبهة التحرير الوطني، وتكوين لجان شعبية للبلدين لمساندة المقاومة الجزائرية.

3) الاتصال الدائم بن الجزائريين المقيمين في تونس والمغرب.

4) التضامن بين المنظمات النقابية للشغل الثلاثة.

5) التعاون بين الاتحادات الطلابية الثلاث[56].

الجزائر أمام العالم:

لقد تيقن العالم بعدالة الحرب الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي والدفاع البطولي الذي يخوضه جيش جبهة التحرير الوطني من أجل الاستقلال اذن فواجب جبهة التحرير هو الحفاظ على استقلال الثورة استقلالا تاما وتعمل كذلك على :

1)حمل دول باندونج على الضغط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي على فرنسا، علاوة على مساعيها لدى الأمم المتحدة.

2) السعي للحصول على تأييد الدول والشعوب الأوربية وامريكا اللاتينية.

3) الاعتماد على العرب المهاجرين إلى أمريكا اللاتينية.

وقد أصبح لجبهة التحرير:

أ ـ مكتب دائم لدى هيئة الأمم المتحدة.

ب ـ وفد في البلاد الآسيوية.

جـ ـ وفود متنقلة بين العواصم والمشاركة في التجمعات العالمية والثقافية وتجمعات الطلبة والنقابات.

د ـ دعاية مكتوبة قائمة على وسائل الجبهة الخاصة[57].

نتائج مؤتمر الصومام:

خرج المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني بنتائج، كانت في مستوى طموح الشعب وتطلعاته، حيث استطاع ان ينظم الثورة، بخلق جيش نظامي في مستوى سائر الجيوش، كما قسم البلاد إلى ولايات ومناطق ونواحي وقسمات، وعلى كل منها قيادة تنظم أحوالها، كما خرج بقيادة وطنية موحدة تمثلت في المجلس

الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ. ووثيقة سياسية تعتبر بمثابة الدستور الذي نظم شؤون الثورة.

«فلقد كان مؤتمر الصومام صغيرا في حجمه، كبيرا في سمعته، كانت مقرراته تشبه ميثاقا وطنيا. أعطى لأول مرة محتوى للثورة الجزائرية، فقد أعطى نتائج أكثر مما كان متوقعا منه، حيث أزال مؤتمر الصومام فكرة الزعامة، وأقر ان الثورة من الشعب وإلى الشعب»[58].

ان عقد المؤتمر في حد ذاته يعتبر من أهم منجزات ثورة التحرير الجزائرية، حيث عقد في ظروف تكالبت فيها قوات الاستعمار على تصفية الثورة، كما أن عقده في منطقة[59] وادي الصومام، تعتبر من اهم الانتصارات لجيش التحرير، لأن هذه المنطقة بالذات اعلن عنها المستعمر بأنها تمت تهدئتها وتصفيتها من الثوار نهائيا، فكان تحدي قادة جيش التحرير بأن عقدوا أول مؤتمر لهم بها، وكان ذلك بمثابة هزيمة نكراء للنظام الاستعماري وقواته العسكري.

لقد دخلت الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام، مرحلة جديدة في الكفاح ضد الاستعمار، تمثلت في توحيد الإدارة وتنظيمها، وجعل استراتيجية جديدة للثورة، لا سيما ما يتعلق بجيش التحرير الوطني، حيث كان الهدف من توحيد النظام السياسي والعسكري عند المسؤول الأول[60] لأن طبيعة الثورة تتطلب ذلك إذ ترمي إلى هدف سياسي هو الاستقلال الوطني والسبيل المتبع لتحقيق ذلك هو الكفاح العسكري المسلح، لذا لا يمكن فصل الغاية عن الوسيلة[61].

كما تم تنظيم الجيش إلى فيالق. والفيلق يتكون من ثلاث كتائب، والكتيبة من

ثلاث فرق، والفرقة من ثلاث أفواج، والفوج يتألف من احد عشر رجلا منهم عريف وجنديان أولان. أما التركيب العام لجيش التحرير فكما يلي:

أ ـ **المجاهدون**: وهم الذين يشنون الهجمات والغارات، ويلتحمون بالقوات الاستعمارية بخطط حربية.

ب ـ **المسبلون**: وهم الذين يقومون بتموين الجيش وحراسته في راحته، ويحملون الذخائر والجرحى، وتخريب الطرق والسكك الحديدية ويكشفون كل المعلومات عن تحركات العدو واتجاهاته، ويمكنون الجيش في التنقل داخل القرى والمدن، كما يشاركون في المعارك أيضا[62].

جـ ـ **الفدائيون**: رجال مسلحون يعيشون في القرى والمدن والعواصم[63]، لا يرتدون الزي العسكري ولا يحملون السلاح إلا عند تنفيذ المهمة، ويحققون أهدافهم في الأماكن التي يضنها المستعمر محمية منيعة ليقيموا الدليل على أنه لا مفر من أحكام الثورة ولا نجاة من عقابها[64]، وهم الذين قال عنهم المجاهد العربي بن المهيدي[65] لدى عودته من مؤتمر الصومام: «ان هؤلاء الرجال بدون الزي العسكري يعتبرون في نظر جيش التحرير وجبهة التحرير العيون والآذان والاعضاء بالنسبة لكائن حي»[66].

كما امتاز جيش التحرير الوطني باحترامه للشعائر الاسلامية، فكان احترام المجاهدين للدين واقتدائهم بالسلف الصالح، بأن سموا أنفسهم بالمجاهدين، يبدأون بكلمة «الله أكبر» قبل الشروع في الهجوم على العدو ويقومون بصلوات الجهاد، كما كانت أحكامها تعتمد على الشريعة الاسلامية[67].

أما عن أساليب المقاومة، فتختلف من ولاية لأخرى، متكيفة مع ظروف المنطقة والآساليب العسكرية التي يتبعها العدو. فالمقاومة في المناطق التي تكثر

فيها الغابات يختلف أسلوبها عن مناطق النجود أو الصحراوية، وحسب الزمان كذلك، فالعمليات العسكرية التي وقعت سنة 1954 أو 1955 غير عمليات 1956، 1957، تبعا لاختلاف الأسلحة ولتضليل العدو، الذي كان يحرص على معرفة أسلوب جيش التحرير في المقاومة[68].

فقد كان جيش التحرير يتبع أساليب مختلفة في معاركه مع المستعمر قال المجاهد كريم بلقاسم[69]: «الأسلوب الذي نواجه به العدو عندما يكون مطلعا على وجودنا في جبهة ما، ليس هو الأسلوب الذي نواجهه عندما يكون جاهلا لوجودنا، لكن القاعدة الأساسية في جميع أنواع المعارك هي أن نحتفظ دائما بزمام الموقف حتى يكون في متناولنا أن ندخل في المعركة وأن نتجنبها حسبما نريد أي أن المعركة يجب أن تتم حسب ارادتنا وحسب خطتنا بحيث لا يستطيع العدو أن يفرض علينا المعركة حسبما يريد»[70].

ومن مظاهر تطور الثورة التحريرية، بدء دخول الحرب إلى المدن الجزائرية، والتي انتشرت بعد ذلك بشكل عام في الأرياف، حيث ظهرت هياكل كفاحية، والتي أخذت معالم معينة، ولهذا فإن خلايا جبهة التحرير الوطني عندما تمركزت في المدن كان هدفها البحث عن دعم مستمر وسريع للكفاح المسلح، أي البحث عن الرجال، والأسلحة، والدعم المادي[71].

وكانت العمليات في المدن تتخذ صيغا متعددة، منها التصفية الجسدية الفردية للعناصر الأجنبية المعادية والخونة، وضرب المؤسسات الاستعمارية الكبرى، والأماكن التي يجتمع فيها قادة العدو، كالحانات والمقاهي، وكان الذي يقوم بهذه الأعمال الفدائية، قد يكون رجلا أو امرأة وقد قام الأطفال كذلك بهذا الدور[72].

أما الشعار الذي اتبعه الشعب الجزائري في عمليات المدن، هو: «اني لم أسمع ولم أر... ما رأيت ولا سمعت»، وكان لهذا الموقف مفعول عظيم، حيث دفع المستعمر إلى الاعتقاد بأن كل الشعب الجزائري «فدائي» وهذا التصور خدم الثورة إلى حد كبير(73).

وفي الريف اتخذت الثورة طابعا مختلفا، إذ أن أعمال المدن كانت تهدف إلى وجود الثورة في كل مكانن وإلى اسماع صوت الثورة في الخارج فإن عمليات الجبال أو حرب العصابات في الريف، كانت يقصد بها بالاضافة إلى ابراز الوجود، إلحاق الخسائر الفادحة بقوات العدو، لأن الجبال هي المكان الطبيعي لحرب العصابات، لما توفره الطبيعة من وسائل الحماية إضافة لما يقدمه أفراد الشعب من مساندة، كل ذلك يجعل المكان الطبيعي لمحاربة المحتل هو الريف وليس المدن(74).

أما الجانب الاعلامي للثورة، فقد نشط واخذ يلعب الدور المنوط به فان العمليات التي كانت تجري في المدن والريف، كانت تستغل سياسيا فبمجرد ما ينفذ الفدائي عمله، يبدأ العمل الإعلامي في إشاعة الحدث لفائدة الثورة، وكان رد فعل المستعمر عنيفا، لكنه كان يخدم الثورة من جهة أخرى إذ أن عنف المستعمر كان سببا في إصلاح الكثير من المترددين(75).

كما لعب المحافظون السياسيون دورا مهما في هذا المجال، حيث ساهموا في رفع وتعزيز معنويات الشعب، واستطاعوا إحباط مناورات العدو كافة بإصدار المناشير التي توزع في المدن والأرياف، لشرح المهام المرحلية التي يتوجب على المواطنين إنجازها، كما عمدوا إلى الاتصال المباشر بالجماهير لفضح أساليب المستعمر(76).

لقد عملت حرب المدن التي كانت من مقررات مؤتمر الصومام، على إعطاء مردود إيجابي للثورة، بخلق جو الاضطراب للمستوطنين الأوربيين والشعور بعدم الأمن، كما أظهرت مدى ضعف الجهاز الأمني والعسكري الاستعماري للسكان الأوربيين، أمام نفوذ ونشاط جبهة التحرير في كامل التراب الجزائري، إضافة إلى النشاط الإعلامي للثورة، الذي عمل على توسيع ذلك النفوذ، ويعود ذلك إلى تنظيم الجبهة للشعب وإدارة شؤونه بواسطة المجالس الشعبية كما نص عليها مؤتمر الصومام.

ومن أهم ما نتج عن المؤتمر إنشاء المجالس، إضافة إلى المجلس الوطني للثورة، الذي يعتبر الهيئة العليا في التنظيم، حيث يقوم بإدارة «حركة الثورة سياسيا وعسكريا واجتماعيا، كما أوجد رابطة لم تكن موجودة من قبل بين كل العناصر الموجودة في الثورة»[77] كذلك أنشأ المجالس الشعبية لتنظيم الشعب، مما تتطلبه ضرورة الحرب، وحسب الواجبات الاجتماعية والثقافية التي يتطلبها كل شعب حر، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، جعلت مجالس الشعب في كل «دوار»[78]، ومهما يكن عدد السكان فإن لهم الحق في انتخاب خمسة نواب، يكونون المجلس الشعبي للدوار أو الحي ويشرف على الانتخابات المفوض السياسي[79]، والمجلس يتصل بعد ذلك بالسلطة المركزية لجبهة التحرير، بواسطة لجنة اتصال[80] تتركب من ثلاثة أعضاء[81].

والمجلس مسؤول على تسيير جميع الشؤون التي تهم السكان، كما يقوم بالإحصاء المدن، ويسهر على الأمن، ويجمع الضرائب، ويتلقى المعلومات اللازمة عن تنقلات القوات الاستعمارية، ويشرف على تحصين وسائل معيشة الشعب، ويفصل في النزاعات، ويقوم بجميع المهام التي تقوم بها البلدية من إيجاد مخازن

للحبوب، وبناء المدارس، والبحث عن ينابيع المياه[82]، كما يوزع المجلس مرتبات شهرية لعائلات المسبلين والفدائيين والمحتاجين، ويسهر على صحة السكان فيوفد المرضين والمرضات إلى كل منزل في البادية، ويوزعون ويحاربون الأمراض[83].

وقد جاء في جريدة المقاومة الجزائرية، عن المجالس الشعبية مايلي: «والآن بعد مضي أكثر من نصف عام على مؤتمر الثورة نجد أن هذه المجالس قد انتخب بالفعل وتم تنصيبها في جميع نواحي القطر الجزائري»[84].

أما توزيع المسؤليات بين اعضاء المجلس الشعبي، فهو قيامهم بالمهام الآتية:

1) العناية بأحوال السكان المدنية والشؤون الشرعية والاسلامية.

2) المالية.

3) الاستعلامات والدعاية والتنظيم العمومي.

4) الشرطة والأمن[85].

وتتوزع لجان عن المجلس لتساعد كل مسؤول في مهمته[86].

لقد عملت جبهة التحرير الوطني، على تنظيم الشعب الجزائري والسهر على مساعدته لحل مشاكله اليومية، إضافة إلى إنشاء المجالس الشعبية ثم إنشاء محاكم لجبهة التحرير، بدلا من المحاكم الاستعمارية، تطبيقا لمقررات مؤتمر الصومام، وكانت هذه المحاكم تستمد أحكامها من الشرعية الاسلامية، ولما شعر الشعب بذلك اكتسب قوة روحية، وثقة في القيادة أما المحاكم العسكرية فكانت تتشكل من أفراد جيش التحرير، وتقوم أحكامها على القانون الداخلي لجبهة التحرير والشريعة الاسلامية[87].

ان تطبيق الشريعة في الحكم تضمن تحقيق العدالة والمساواة، كما أن الدين يلعب الدور الأساسي في تكوين المجاهدين أخلاقيا، وكانت أولى الواجبات على المناضل في صفوف جبهة التحرير الوطني، أن يلتزم بتطبيق الدين الاسلامي فبالنسبة للجزائريين هو القوة التاريخية[88] التي حافظت على شخصيتهم الوطنية.

لقد حقق مؤتمر الصومام في انشاء المحاكم الجزائرية، رغبة الشعب الجزائري التي كان يطمح إليها، وهي ايجاد محاكم وطنية تقضي بالشريعة الاسلامية في أحكامها، وبذلك انصرف الشعب الجزائري إلى محاكم جبهة التحرير الوطني، وترك المحاكم الفرنسية فبقيت فارغة من المواطنين، وفي هذا المجال نشرت جريدة المقاومة الجزائرية على لسان صحفي فرنسي، أجرى تحقيقا في الولاية الثالثة قوله: «ان الثورة الجزائرية اوجدت إدارتها الخاصة إدارة سرية تأخذ الضرائب وتقضي بين الناس وتفصل في النزاعات، وبذلك صارت محكمة تيزي وزو[89] خالية لا يقدم إليها أحد وصار المحامون بدون قضايا يكتسبون منها مما اضطرهم إلى طلب إعانة مالية من وزارة المال الفرنسية»[90].

كما نشرت نفس الجريدة تحقيقا لصحفي فرنسي عن الولاية الخامسة قوله: «لقد شاهدت كثيرا من الدلائل التي تبرهن على أن جبهة وجيش التحرير الوطني يسيطران على مناطق واسعة جدا من الأرض الجزائرية وبالعكس من ذلك فإن الادارة الفرنسية أصبحت معدومة في الواقع وهكذا نرى السكان المدنيين يعيشون بصفة سرية في جزائر مستقلة يديرها جزائريون وفقا لتجاربهم الخاصة... ويحتكمون لدى المحاكم الشعبية في جميع المنازعات»[91].

لقد استطاع مؤتمر الصومام إقامة إدارة جزائرية، تمكنت الثورة من خلالها محاصرة الادارة الاستعمارية، التي انصرف عنها الشعب، وهذا في حد ذاته انتصار للثورة، إن هذه الادارة لم يكن تسييرها فرديا، إذ أنه من أهم نتائج المؤتمر نبذ السلطة الفردية على جميع المستويات، وذلك لضمان استمرارية الثورة.

«لأن الإدارة الجماعية تجنب الأخطاء الشخصية أو تقديس الفرد، وهذا المبدأ يؤكد ان كل فرد هو ضروري ومفيد للثورة، ولا امتياز له على غيره، كما أنها مدرسة لتكوين القوى القادرة على توجيه الثورة، علما بأن هناك تسلسلا اداريا منظما وبشكل ترتيبي، فهناك، القسمة، والناحية، والمنطقة والولاية»(92).

كما أن الإدارة الجماعية، حددت مسؤولية كل فرد في الثورة، ومجال نشاطه في الداخل والخارج، كما قررها مؤتمر الصومام، وفي هذا يقول المجاهد أحمد توفيق المدني: «منذ تلك الساعة(93) أصبحنا نعرف من المسؤول... خضع الجميع لسلطة مركزية واحدة... وأصبحنا في القاهرة وفي غير القاهرة نعلم من نحن، ونعلم ما هي وظيفتنا، ونعرف ما هي واجباتنا ونعرف خصوصا لمن نحن تابعون.... وضحت أمامنا معالم الطريق..»(94).

هكذا استطاع مؤتمر الصومام تنظيم الثورة الجزائرية، بايجاد إدارة جماعية، ومسؤولية جماعية في التسيير، وان التنظيم الذي نتج عن المؤتمر لم يقتصر على الجزائر فحسب بل تعداها إلى الخارج حيث يوجد الجزائريون، ففي فرنسا إذ تتركز الهجرة الجزائرية، رسخ النظام السياسي على غرار ما حصل في الجزائر، حيث قسمت فرنسا من الناحية الجغرافية، حسب السكان المهاجرين إلى ولايات، ومناطق، ونواحي، وقسمات، وخلايا(95) وذلك لتنظيم الثورة في داخل فرنسا، حتى تكون الحرب في عقر دار المستعمر.

3 ـ موقف فرنسا من قرارات الصومام:

لقد انعقد مؤتمر الصومام، في وقت تزايد فيه تصميم المستعمر على إخماد الثورة بالقوة، وجهز لذلك قوات كبيرة مدعمة بمعدات الحف الأطلسي وقد تصدى المؤتمر لإفشال كل مخططات الاستعمار، برسمه للأسس التي تسير عليها الثورة، وتحديده لأهدافها، كما قرر نظما وسن قوانين لتنظيم جيش التحرير والشعب الجزائري، بخلق قيادة وطنية واردة لعزل المستعمر في الداخل واتخاذ سياسة خارجية لمحاربة دبلوماسيا.

هذا الانتصار الذي حققته جبهة التحرير وجيشها، على الجبهة السياسية والعسكرية، حمل المستعمر على اللجوء إلى أساليب المكر والخداع ظنا منه انها الطريقة الوحيدة لإيقاف زحف الثورة، فخطط لاختطاف بعض قادة جبهة التحرير في الخارج، فقام بعملية القرصنة الجوية، عندما كان الوفد الجزائري في طريقه من المغرب الأقصى إلى تونس لحضور المؤتمر الذي دعت إليه تونس أقطار المغرب العربي الثلاثة[96].

والهدف من هذا المؤتمر، هو تأسيس اتحاد فدرالي بين تونس والجزائر والمغرب الأقصى، على أن يساعد هذا الاتحاد في حل المشكل الجزائري، بعد الاتصالات التونسية رحبت فرنسا بالفكرة، لكن جبهة التحرير قبلت بتحفظ مع عدم الالتزام بشيء من شأنه أن يلحق الضرر بالثورة ومستقبلها[97].

وأثناء ذهاب الوفد من المغرب لحضور المؤتمر في تونس، على متن طائرة مغربية، يقودها فرنسي، تمت عملية القرصنة باستعمال سلاح الطيران الفرنسي، وبتآمر مع الطيار، أرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة في 22 تشرين أول (أكتوبر) 1956[98]. وفي الليل اذاع «راديو مونتيكارلو» النبأ وقد جاء

فيه: «ان السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذين ذهبوا من المغرب إلى تونس من أجل المشاركة في مؤتمر سياسي وأنزلتهم في مدينة الجزائر، حيث سارت بهم مقيدين إلى السجن»[99].

وهكذا ظنت فرنسا انها بهذه العملية، قد قضت على زعماء الثورة كما أذاعت، وبذلك تكون حققت هدفها في اضعاف الثورة، إذ أخذت وسائلها الدعائية تزعم ان رأس الثورة قد قطع وان الثوار لن يلبثوا طويلا حتى يضعوا السلاح[100]. لكن الثورة حسبت لذلك حسابا قبل وقوعه، باتخاذها مبدأ الادارة الجماعية، حتى إذا ما أسر أو استشهد عضو ناب عنه آخر.

ولكن جبهة التحرير لم تستسلم وقامت بعدة نشاطات دبلوماسية مع الأقطار العربية وكذلك الدول المؤيدة للقضية الجزائرية للضغط على فرنسا والتنديد بعملية القرصنة، كما وجهت جبهة التحرير نداء إلى الشعب الجزائري إثر وقوع الحادث، جاء فيه: «... لقد خاب فأل المستعمرين إذا ماهم اعتقدوا أنهم بهذه الخيانة السافلة، سينالون من الثورة المطهرة منالا، أو في عضدها. فالثورة العارمة هي شعب لا أفراد، والثورة العارمة هي عقيدة لا أشخاص»[101].

بعد حادثة الطائرة لجأت فرنسا إلى وسيلة أخرى في محاولة لضرب الثورة الجزائرية في الخارج فاستغلت قيام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، وشاركت في العدوان الثلاثي على مصر، في 31 تشرين أول (أكتوبر) 1956[102]، وكانت تهدف من وراء ذلك ـ إضافة إلى حماية مصالح بنوكها ومتوليها، الذين كانت شركة قناة السويس تدر عليهم كل سنة أرباحا خيالية ـ ضرب مصر ضربة قاسية من اجل الاحتفاظ بالجزائر، كما صرح رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957، أمام مجلس الأمة بباريس: «أن رأس الثورة

الجزائرية هو مصر، فضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها»[103].

لقد أدى تدبير العدوان على مصر، الذي نشطت فيه حكومة الاشتراكيين الفرنسية، إلى توثيق الروابط بين مصر والثورة الجزائرية، وعلى عكس ما كان يرجوه الفرنسيون، إذ أكد هذا الحادث الصفة الدولية للقضية الجزائرية[104]، التي هزت الرأي العام الدولي، وأصبحت موضوع اهتمام ونقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة[105].

وهكذا فشلت كل مخططات الإدارة الاستعمارية من أجل إخماد الثورة حيث أدى اختطاف أعضاء وفد جبهة التحرير، إلى تصعيد الثورة في الداخل للتعبير على أن الثورة دائما في تقدم إلى أن يتحقق هدفها المتمثل في الاستقلال، وأنها ثورة الشعب لا الأفراد، كما فشلت دبلوماسيا في العدوان الثلاثي على مصر، إذ أدى ذلك إلى تدويل القضية الجزائرية وإلى إزدياد أنصارها غي الخارج.

وحتى لا يشعر الرأي العام الفرنسي بالهزيمة الدبلوماسية التي منيت بها دولته، وحتى تنتقم لذلك وجهت أنظار جيشها إلى السكان الجزائريين المدنيين العزل، فسلطت عليهم القمع والإرهاب، مما اضطر السكان إلى التحاق بالجبال واللجوء إلى تونس والمغرب الأقصى[106].

وقد دخلت من جديد في حرب المدن، وتعتبر الفترة من كانون الأول (ديسمبر) 1956 إلى أيلول (سبتمبر) 1957، معركة مدينة الجزائر والتي كانت طاحنة. بين المسبلين من جبهة التحرير ووحدات المظليين الفرنسيين[107]، وقامت هذه الوحدات بمحاصرة الجزائر العاصمة لتستول على حي القصبة[108]، واتبعت تخطيط المربعات «الكادرياج». في الهجوم الذي كان بقيادة العقيد

«ترانكي» الذي أخضع سكان مدينة الجزائر إلى نظام تفتيش رهيب، وفرض مراقبة صارمة، في كل حي ومنزل وعلى كل مواطن بحيث أصبح كل جزائري مشبوها، ومعرضا في أي وقت للتوقيف والاستجواب كما صاروا يزجون الناس للتعذيب دون مراعاة السن أو الجنس[109].

ان أسلوب الارهاب، الذي اتبعته السلطات الاستعمارية، لم يقتصر على سكان العاصمة فقط، بل اتسع ليشمل كل الشعب الجزائري لا سيما مناطق العمليات، فقد اتبعت القيادة الفرنسية أسلوبا يتلخص في إجلاء السكان من النواحي التي تظن أن بها ثوارا، وجمعهم في مخيمات خاصة، تقع بالقرب من المراكز العسكرية الفرنسية[110].

وتطبيقا للخطة التي رسمتها القيادة الفرنسة، شرع الجيش الفرنسي بتحويل السكان إلى المخيمات المخصصة لهم، ابتداء من شهر حزيران (جوان) 1957 [111]، وبعد محاصرة القرى والأرياف وإجبار سكانها على الجلاء من ديارهم، وزعت مناشير عديدة لجميع سكان الدواوير والمشاتي، جاء فيها ما يأتي: «لقد دقت ساعة الاختيار اما أن تستجيبوا إلى فرنسا واما أن تؤيدوا الثوار وفيما إذا اخترتم فرنسا فان أمامكم ثمانية أيام فقط تلحقون خلالها بالمخيمات وإلا فإن آلات رهيبة تنصب عليكم»[112].

لقد استطاعت قوات الاستعمار جمع الأهالي في المحتشدات، مسلطة عليهم رقابة شديدة للحيلولة دون اتصال جيش التحرير بهم، وقد بلغ عدد الذين وضعوا تحت رقابة شديدة في المحتشدات مليون وسبعمائة ألف نسمة[113]، كانوا يعانون من قساوة معاملة المستعمر التي هددت بفنائهم، حيث جاء في تقرير لجنة فرنسية، مكونة من مواطنين فرنسيين للنظر في المواطنين المحتشدين، مايلي: «إن

الإجراء السابق جعل ما يقرب من مليون شخص بين النساء والأطفال والرجال مهددين بمجاعة...»[114].

هذه الخطة التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية، والتي تهدف إلى عزل الشعب عن المجاهدين بالقوة، لتقطع المدد المستمر للثورة، ولو بإبادة عشرات الآلاف من الجزائريين، بمحاصرتهم في المراكز المحاطة بالأسلاك الشائكة رغم هذه السياسة إلا ان الثورة استطاعت أن تتسرب إلى داخل تلك المحتشدات واحبطت كل محاولات المستعمر[115]، بتكوين التنظيمات التي تعمل على رفع معنويات الشعب، كما نشطت العمليات المسلحة بنصب الكمائن التي كان يقوم بها جيش التحرير، وهذا ما يخافه الجيش الفرنسي، قال المجاهد العقيد علي كافي[116]: «لقد أراد العدو أن يفصلنا عن السكان، فكانت النتيجة أن أصبح من جراء ذلك في خوف دائم من الهجومات المفاجئة والمكامن[117] المباغتة»[118].

وبعد أن أصبحت مناطق العمليات خالية من الأهالي، دارت معارك ضاربة بين جيش التحرير والقوات الفرنسية، دامت أربعة أشهر، ثبت فيها للقواد الفرنسيين قصور برنامجهم عن تحقيق هدفهم، بل أصبحت قواتهم في خطر الهزيمة، فعدلوا عن برنامجهم، وأطلقوا سراح حشود المواطنين[119] وتيقنوا أنهم أمام ثورة تزداد كل يوم وتسير في تطور مستمر.

حيث أن الثورة في سنة 1957، لم تكن مثل ما كانت عليه قبل، فقد طورت في نظامها بعد تطبيق مقررات مؤتمر الصومام، فأصبح جيش التحرير مدربا، وصار لها «دعم بتقديم الأسلحة من الدول المساندة لها كما أن المراكز الجزائرية الموجودة في المغرب وتونس أصبح لها دعم من حيث التدريب»[120].

كما افتتحت الثورة إذاعة «صوت الجزائر الحرة»، والتي كانت تذيع من الساعة العاشرة إلى الحادية عشر والنصف كل مساء، وانتشرت الثورة في الجنوب في خريف 1957، وبدأت في عمليات التخريب الواسعة الأنابيب البترول

وحقولها[121].

أما عن الجانب الفرنسي، فقد عمل على تعزيز جهازه الحربي، حيث صار يشتمل على ما يقارب المليون، من جند وبوليس وأعوان، وعتاد حديث مدعم بطائرات الحلف الأطلسي، وبذلك أصبح الجيش الفرنسي موجودا في كل مكان من القطر الجزائري[122].

ان الامدادات العسكرية الفرنسية المستمرة، التي ترسلها للجزائر أصبحت تشكل عبئا على الاقتصاد الفرنسي، فقد أصبحت حرب الجزائر تستهلك كل يوم ما يقارب «المليارين من الفرنكات»، أي أن فرنسا تنفق على حرب الجزائر، أربعة أضعاف ما كانت تنفقه على حرب الهند الصينية في أشد أيامها قوة وعنفا، اضافة إلى مقدار آخر لا يقل عن الخمسين مليارا، يفقده الاقتصاد الفرنسي كل سنة، بسبب تعطيل الانتاج الناجم عن تجنيد مائتي ألف من الاحتياطيين[123].

هكذا استطاع مؤتمر الصومام، أن يبعث الاضطراب في السيادة الفرنسية، سواء فيما يتعلق بحربها في الجزائر أو في سياستها الخارجية، كما تقدم عرضه، وذلك بفضل مقرراته التي دفعت الثورة من جديد، بالتنظيمات التي أنشأها، على جميع المستويات سياسيا وعسكريا واجتماعيا، والتي ظهرت نتائجها في العام الأول للمؤتمر، وما أن دخلت سنة 1958، حتى تكون جيش منظم، فعوض الفرق القليلة ذات الثلاثين أو الربعين جنديا، وصار الجيش ذا فيالق ضخمة مقسمة إلى كتائب وفرق، وأصبحت الأسلحة الثقيلة تأخذ مكان بنادق الصيد، وبذلك تغيرت طبيعة المعارك، وخلفت المعارك الكبرى مكان الاشتباكات العادية[124].

مما تقدم تبرز مدى أهمية مؤتمر الصومام، الذي أعطى للثورة انطلاقة جديدة مكنتها من الانتصارات في الداخل، واسماع صوتها في الخارج، إذ جعلها تكسب تأييد الرأي العام العالمي، وتؤمن لنفسها طريق النصر النهائي.

4 ـ استجابة الشعب لمقررات مؤتمر الصومام:

كان تقسيم البلاد وخلق إدارة وطنية، تسهر على خدمة الشعب الجزائري، وتوعيته سياسيا، وتنظم أموره بقوانين مستوحاة من الشريعة الاسلامية، من دواعي فرحة الشعب واعتزازه، ولقد أظهر حماسا شديدا لهذا التنظيم، المنبثق من مقررات الصومام، وزاد التفاف الشعب حول ثورته، وإقباله على التبرعات بحماس شديد، حتى وصلت في بعض المناطق، التي ترسل إلى مركز الولاية، من ثمانين إلى مائة مليون فرنك في الشهر، وقد ساعدت هذه الظروف الجديدة على تطور جيش التحرير وازدياد قوته[125].

ان انتصار جبهة التحرير الوطني في تنظيم البلاد، عبر عنه جيش التحير بانتصاره على قوات المستعمر، فزاد في رفع معنويات الشعب الثورية وازدادت ثقته وإيمانه بجبهته وجيشه، فكانت معركة «جبل عمور»[126] في 2 أكتوبر (تشرين أول) 1956، والتي شارك فيها 500 جندي من جيش التحرير، وكانت القوات الفرنسية بالمقابل تعد بالآلاف، وتواصلت المعركة أسبوعا كاملا، وقد حقق بها جيش التحرير انتصارا كبيرا، حيث بلغت خسائر المستعمر 1375 قتيلا من بينهم 92 ضابطا دفنوا بتيارت[127]، وإحراق 22 سيارة «ج، م، س»، وجيب، ويقول عنها المجاهد العقيد لطفي[128]: «وحصلنا على أسلحة وفيرة وفرة هائلة بحيث كان الجندي الواحد يحمل معه أربعا أو خمسا من البنادق كما أسقطنا عدة طائرات حربية فرنسية. ولم نفقد في هذه المعركة سوى أربعين مجاهدا لأننا استفدنا من عنصر المفاجأت وكانت الطبيعة في صالحنا بجبالها المنيعة وأراضيها الوعرة»[129].

ان هذا الانتصار لجيش التحرير، أعطى دفعا قويا للثورة، وحماسا في

نفوس المناضلين، ولما دخلت سنة 1957، بدأت معها الثورة مرحلة جديدة بالبدء في التطبيق العملي الشامل لقرارات مؤتمر الصومام، في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاجتماعية، ومما سهل في تنفيذ قرارات وادي الصومام خروج الشباب المثقف بعد اضرابه العام عن الدراسة، من المدن وتطوعهم في صفوف جيش التحرير الوطني، حيث قاموا بخدمات كبيرة في ميدان نشر الوعي السياسي والاجتماعي، في صفوف الشعب، وإطلاق طاقته الكامنة وتنظيمها لبناء جزائر جديدة وقد تغيرت نفسية الشعب وانتشرت الفكرة الثورية بجانبها السياسي والاجتماعي، ونظم المسؤولين السياسيون الخلايا الثورية في كل مكان بالقرى والمداشر[130].

وهكذا أصبحت جبهة التحرير، متواجدة في كل مكان من التراب الجزائري، تعيش مع الشعب حياته اليومية، وتوجهه في طريق الثورة لتحرير البلاد، وقد أصبح الشعب يستجيب لكل ما تطلبه منه جبهته وجيشه، وكان من أبرز مظاهر هذه الاستجابة، الاضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير خلال نظر القضية الجزائرية في الأمم المتحدة[131].

ومما جاء في نداء جبهة التحرير الوطني حول الاضراب: «أيها الشعب المجاهد، أيها المواطنون من تجار وعمال، وموظفين وفلاحين ومحترفين، انكم ستستعدون لأسبوع الإضراب العظيم، أسبوع الكفاح السلمي للأمة التي فاتها شرف الكفاح المسلح، فأمضوا مصممين وأصبروا للمحنة والبطش وأنواع العذاب التي يسلطها علكم العدو، فالله معكم، وجبهة التحرير بجيشها العنيد من ورائكم، تشد أزركم وتأخذ بأيديكم إلى النصر، إلى الحرية إلى الاستقلال»[132].

ولقد بدأ الاضراب يوم الاثنين 28 كانون الثاني (جانفي) 1957، لمدة ثمانية أيام، يقول عنه صحافي فرنسي، في يومه الأول: «كانت المدينة - مدينة الجزائر - في صباح يوم الإثنين 28 كانون الثاني (جانفي) 1957 كأنها لا تزال نائمة وظل الصمت يسودها... وما أن جاءت الساعة الثامنة والنصف حتى بدأت عملية تحطيم الأبواب لفتح الدكاكين... ان أمر الاضراب الذي أصدرته جبهة التحرير الوطني قد امتد إلى كامل القطر الجزائري»[133].

وكان الجنرال «ماسو»[134] يوزع مناشير، بعد تهديداته الأولى يقول في المناشير الأخيرة: «ان القوات العسكرية تتولى فتح الدكاكين بالقوة ولكنها ستحرسها من النهب والسرقة، وان كل شخص يقبض عليه متلبسا بجريمة النهب فإنه سيساق إلى السجن»[135].

لقد استمر الاضراب العام طوال المدة التي حددتها جبهة التحرير الوطني، رغم كل وسائل العنف التي استعملتها السلطات الاستعمارية لأفشال الاضراب، وهكذا عبر كل الشعب الجزائري عن التزامه بقرارات جبهة التحرير، من خلال هذا الإضراب الذي شمل كل الأماكن التي يوجد فيها الجزائريون في الداخل والخارج، ففي مدينة وهران، وتلمسان، وسيدي بلعباس، ومستغانم[136]، كانت دكاكينها كلها مغلوقة، في ولاية شمال قسنطينة شمل الاضراب كل شيء، حتى الموظفين المتعرضين لعقوبات شديدة تمسكوا به[137].

أما في فرنسا فإن حركة الإضراب، قد أعلن عنها في اليوم الأول من طرف (الحركة المصالية)[138] وجبهة التحرير معا، لكن الحركة المصالية أعلنت الإضراب لمدة يوم واحد فقط، أما في الأيام التالية فقد بقي أمر جبهة التحرير هو وحده المطالب بالإضراب، لكن حركة الإضراب لم تنقص وانما زادت اتساعا

خاصة في باريس، وهكذا استنتجت الحكومة الفرنسية، ان نفوذ جبهة التحرير الوطني، حتى على العمال في فرنسا أكثر بكثير من نفوذ الحركة المصالية[139].

ولم يقتصر الاضراب في الخارج، على فرنسا فقط حيث الهجرة الجزائرية، بل شمل كذلك كلا من تونس والمغرب، التي يوجد بها اللاجئون الجزائريون، فقد استجابوا لنداء جبهة التحرير، كما تضامن معهم جماهير الدولتين بدعوة من منظماتها[140].

لقد برهن إضراب 22 جانفي 1957، على تضامن الشعب الجزائري في الداخل والخارج، مع جبهة التحرير الوطني، مستجيبا لكل أوامرها، حيث بلغت نسبة الإضراب 90 في المائة، سواء في الإدارة والمصالح العمومية الرسمية مثل البريد، والسكك الحديدية ومختلف أنواع المواصلات، أو في الأسواق العامة، وحتى الأوربيون تملكهم الذعر، فأحجموا في أيام الاضراب عن الخروج إلى الشوارع، وأصبحت أحياؤهم خالية من المارة[141].

وبعد نهاية الإضراب بدأت ردود فعل المستعمر، الحاقد على أبناء الجزائر، الذين استجابوا لنداء ثورتهم، فأخذوهم جماعات، جماعات، وسلط عليهم أقسى العقوبات الجسيمة والمالية، كما طرد الكثير من عمله، وسيق كذلك الكثيرين إلى السجن[142].

الهوامش

(1) Jaque C. Duchemin: Hidtoire du F.L.N, La table Ronde, Paris 1962, P.179

(2) مجلة أول نوفمبر: (المجاهد الخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955) المصدر السابق، ص: 41.

(3) المجاهد: 20 أوت 1957، ص:1.

(4) المقاومة الجزائرية، 6 ماي 1957، ص:3.

(5) المجاهد: المصدر السابق، ص:1.

(6) مجلة أول نوفمبر: (المجاهد الخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955) المصدر السابق، ص: 41.

(7) بالمنطقة الأولى (الأوراس)،

(8) قرب العاصمة، تابعة للمنطقة الثالثة (القبائل).

(9) يحيى بوعزيز : المصدر السابق، ص: 318.

(10) المقاومة الجزائرية 15 نوفمبر 1956، ص: 6-7.

(11) يحيى بوعزيز : المصدر السابق، ص: 318.

(12) حوران غيليسبي: المصدر السابق، ص: 123.

(13) القرية التي عقد بها المؤتمر تقع بالمنطقة الثالثة (بالقرب من مدينة بجاية).

(14) مجلة الجيش : العدد 197، الجزائر أوت 1980.

(15) Jaque C. Duchemin : Ibid, P179.

(16) Op. Cit: P. 180

(17) المقاومة الجزائرية، المصدر السابق، ص: 6-7.

(18) Proces-verbal de la Reunion le 20 Août 1956, des Responsables de l'oranie, L'algerois, et le constantinois, P.P.1.2

(19) بقي التقسيم الذي حدد قبيل اندلاع الثورة أي المناطق الأولى الخمسة التي تمت الاشارة إليها في الفصل الأول، مع انشاء منطقة الجنوب التي أصبحت السادسة، وأما المنطقة فأصبحت تدعى بالأوراس النمامشة.

(20) Proces-verbal de la Reunion le : Ibid, P.P.4-5.

20 Août 1956

(21) أ ــ **التنظيم**: نظم جيش التحرير على النحو التالي:

ــ الفوج يتكون من 11 جنديا.

ــ الفرقة تتكون من 35 جنديا.

ــ الكتيبة تتكون من 110 جنديا.

ــ الفيلق يتكون من 350 جنديا.

ب ــ **الرتب العسكرية**: عمل المؤتمر على خلق جيش نظامي، يتمتع برتب عسكرية كغيره من جيوش العالم، فقسمت الرتب على النحو التالي:

الجندي الأول، والعريف، والعريف الأول، والمساعد، والملازم والملازم الثاني، والضابط الأول، والضابط الثاني، والصاغ الأول (الرائد)، ولاصاغ الثاني (عقيد).

فتسند المسؤوليات بالنسبة للقيادة على الترتيب التالي:

ــ قائد الولاية برتبة صاغ ثاني أي عقيد ونوابه الثلاثة برتبة صاغ أول أي رائد.

ــ قائد المنطقة/ برتبة ضابط ثاني، ونوابه الثلاثة برتبة ضابط أول.

ــ قائد الناحية: برتبة ملازم ثان، ونوابه الثلاثة برتبة ملازم.

ــ قائد القسمة برتبة مساعد: ونوابه الثلاثة برتبة عريف أول.

جـ ــ **المخصصات**: يتقاضى جنود جيش التحرير رواتبهم الشهرية، حسب رتبهم العسكرية

الجندي	1000 فرنك
الجندي الأول	1200 فرنك
العريف	1500 فرنك
العريف الأول	1800 فرتك
المساعد	2000 فرنك
الملازم	2500 فرنك
الملازم الثاني	3000 فرنك
الضابط الأول	3500 فرنك
الضابط الثاني	4000 فرنك
الصاغ الأول	4500 فرنك
الصاغ الثاني	5000 فرنك

أما الممرضون والممرضات في جيش التحرير فمخصصالهم تكون مثل العريف ةمساعدوا الأطباء مثل الملازم، والأطباء مثل الضابط الأول، كما حددت الألفاظ المستعملة للجيش وهي: «المجاهد والمسبل والفدائي».

للمزيد ينظر Proces-verbal de la Reunion le : ibid, P.P,5-6
20 Août 1956

(22) Op. Cit: P.P. 6.8

(23) Op. Cit: P.7

(24) الدائمون وهم:

1) ابن بو العيد	10) ابن يوسف بن خدة
2) زيغود يوسف	11) عيسات إيدير
3) كريم بلقاسم	12) أيت أحمد حسين
4) أوعمران عمار	
5) ابن مهيدي العربي	14) خيضر محمد
6) بيطاط رابح	15) بن بلة أحمد
7) الأمين محمد	16) توفيق المدني
8) فرحات عباس	17) يزيد محمد
9) عبان رمضان	

(25) المساعدون وهم:

1) نائب مصطفى بن بوالعيد	10) دحلب سعد
2) ابن طوبال لخضر	11)الاتحاد العام للعمال الجزائريين
3)محمدي السعيد	12)الاتحاد العام للطلبة الجزائريين
4) دحلس سليمان	13) لونشي صالح
5)ملاح علي	14)ثعالبي الطيب
6)بو الصوف عبد الحفيظ	15) مهري عبد الحميد
7) ابن يحيح (محمد)	16)فرانسيس أحمد
8)بنعاوي محمد	17)سي ابراهيم (مزهودي)
9)مالك	

ينظر : Proces-verbal de la Reunion le 20 Août 1956: Ibid: P.7

(26) الأعضاء هم: بن المهيدي، وعبان رمضان، وبن خدة، وكريم، ودحلب.

ينظر: Proces-verbal de la Reunion le 20 Août 1956 : Ibid: P.8

(27) Op. Cit: P. P. 7-9

(28) Op. Cit: P. P. 8-9

(29) المجاهد : (مقتطفات من المنهج السياسي)، العدد خاص، العدد الثالث 1957 ص: 10-12.

(30) المصدر نفسه، ص: 12-13.

(31) المصدر نفسه، ص: 15-16.

(32) المصدر نفسه، ص: 18-19.

(33) مجلة أول نوفمبر : (ميثاق مؤتمر الصومام)، العدد 17 أوت 1976، ص: 4-5، نشرت المجلة الوثيقة كاملة في هذا العدد وسأشير إليها بـــ «ميثاق الصومام» حسب عنوان الوثيقة.

(34) المجاهد: المصدر السابق، ص: 20.

(35) ميثاق الصومام: المصدر السابق، ص:5.

(36) المجاهد: المصدر السابق، ص: 21.

(37) ميثاق الصومام: المصدر السابق، ص: 6.

(38) المجاهد: المصدر السابق، ص: 22.

(39) المصدر نفسه، ص: 23.

(40) المصدر نفسه، ص: 24-25.

(41) المصدر نفسه، ص: 25.

(42) ميثاق الصومام: المصدر السابق، ص: 7.

(43) المجاهد: المصدر السابق، ص: 28.

(44) ميثاق الصومام: المصدر السابق، ص: 8.

(45) المصدر نفسه، ص: 9.

(46) المجاهد: المصدر السابق، ص: 28-29.

(47) المصدر نفسه، ص: 29.

(48) المصدر نفسه، ص: 29.

(49) ميثاق الصومام: المصدر السابق، ص: 10.

(50) المجاهد: المصدر السابق، ص: 30.

(51) ميثاق الصومام: المصدر السابق، ص: 10.

(52) يقصد الجنود الفرنسيين.

(53) يقصد المجندين في الجيش الفرنسي.

(54) المجاهد: المصدر السابق، ص: 34.

(55) المصدر نفسه، ص: 37.

(56) ميثاق الصومام: المصدر السابق، ص: 11.

(57) المجاهد: المصدر السابق، ص: 38.

(58) مقابلة المجاهد الأستاذ أحمد توفيق المدني، الجزائر في 22 مارس 1983.

(59) المقصود بالمنطقة هنا المكان الجغرافي.

(60) المقصود بالمسؤول هنا المسؤول الأول في كل مركز من مراكز جيش التحرير.

(61) المقاومة الجزائرية 1 جويلية 1957، ص: 5.

(62) محمد الاصلح الدصيق: (ثورة نوفمبر ونوعية المجاهدين الاوائل (محاضرة) المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1981، ص 24-25.

(63) العواصم العالمية حيث يتتبعون أعداء الثورة والخونة.

(64) محمد الاصلح الصديق المصدر السابق، ص: 25.

(65) العقيد العربي بن المهيدي قائد الولاية الخامسة (المنظمة الخامسة قبل المؤتمر)

(66) Henri Alleg (et Autres) : ibid; p 137

(67) محمد كشود: المصدر السابق، ص: 3.

(68) مجلة الجندي: (أسلوب الثورة في حرب العصابات)، وزارة الدفاع الوطني، ديسمبر 1978، ص: 30-34.

(69) كان قائد الولاية الثالثة، ثم وزيرا للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة.

(70) المجاهد 28 ديسمبر 1959: (حديث السيد كريم بلقاسم)، ص: 3.

(71) Henri Alleg (et Autres) : ibid; p 137

(72) مجلة الجندي: (أسلوب الثورة في حرب العصابات)، المصدر السابق، ص: 30-32.

(73) المصدر نفسه، ص: 34.

(74) المصدر نفسه، ص: 34.

(75) المصدر نفسه، ص: 32.

(76) المصدر نفسه، ص: 38.

(77) مقابلة مع المجاهد الأستاذ أحمد توفيق المدني.

(78) الدوار: قرية ريفية صغيرة تتكون من مجموعة بيوت.

(79) هو أحد أعضاء القيادة في القسمة أو الناحية.

(80) تختارها القيادة

(81) المجاهد: 5 ديسمبر 1957، ص: 6.

(82) المصدر نفسه، ص: 6.

(83) المقاومة الجزائرية، 1 جويلية 1957، ص: 5.

(84) المصدر نفسه، ص: 5.

(85) المصدر نفسه، ص: 5.

(86) لقاء مع المجاهد محمد الصالح بن طامة (محافظ سياسي لقسم في المنطقة الأولى للولاية الأولى)، مدير مجلة أول نوفمبر (حاليا).

(87) محمد كشود: المصدر السابق، ص: 7.

(88)

(89) مدينة كبيرة بالولاية الثالثة.

(90) المقاومة الجزائرية 20 ماي 1957، ص:3.

(91) المصدر نفسه، ص: 3.

(92)

[93] يقصد منذ مؤتمر الصومام.

[94] أحمد توفيق المدني: حياة كفاح: المصدر السابق، ص: 213.

[95] محمد كشود: المصدر السابق، ص: 5.

[96] يحيى بو عزيز: المصدر السابق، ص: 343.

[97] المصدر نفسه، ص: 343.

[98] المصدر نفسه، ص: 343-344.

[99] أحمد توفيق المدني : حياة كفاح : المصدر السابق: ص: 214.

[100] المصدر نفسه، ص: 216.

[101] المصدر نفسه، ص: 219.

[102] تاريخ بداية الهجوم الفرنسي — البريطاني على مدينة بور سعيد.

[103] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص: 225-226.

[104] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص: 92.

[105]

[106] عمار بوحوش، المصدر السابق، ص: 119.

[107] ههذ الوحدات سحبت من القوات الفرنسية بالحلف الأطلسي. للمزيد ينظر: الرائد موسى زغلاش، مجلة الباحث، المصدر السابق.

[108] كان كل سكانه من الجزائريين، ويعتبر قلعة جبهة التحرير بالعاصمة.

[109]

[110] المجاهد 15 فبراير 1958، ص: 8.

[111] في الشمال القسنطيني أجريت العملية الأولى لإجلاء سكان دائرتي القل والميلية في 3 جوان 1957، ودامت 17 يوما، والعملية الثانية في 17 جوان من الشهر نفسه وفي نفس الولاية لإجلاء سكان دائرتي جيجل والطاهير، للمزيد ينظر المجاهد: المصدر السابق.

[112] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص: 8.

[113] : المصدر السابق، ص: 88.

[114] سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص: 88.

[115] مجلة الجندي: (أسلوب الثورة في حرب العصابات)، المصدر السابق، ص: 38.

[116] أصبح قائد للولاية الثانية (الشمال القسنطيني).

[117] يقصد الكمائن.

(118) المجاهد 16 افريل 1959: ص: 268.

(119) سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص: 268.

(120) لقاء مع الرائد حسين السنوسي (ملحق عسكري بالعراق من مجاهدي الثورة) في 8 جوان 1983.

(121) يحيى بو عزيز: المصدر السابق، ص: 347.

(122) المقاومة الجزائرية : 20 ماي 1957، ص:3

(123) المقاومة الجزائرية: 3 جوان 1957، ص:3.

(124) المجاهد: 1 أفريل 1958، ص:10.

(125) المجاهد: 1 ماي 1959، ص: 8.

(126) جبل عمو يقع جنوب الولاية الخامسة.

(127) مدينة جنوب الولاية الخامسة.

(128) عين قائدا للولاية الخامسة سنة 1958.

(129) وزارة الخبار للحكومة المؤقتة: ولايات الكفاح، مارس 1961، ص: 20.

(130) المصدر نفسه، ص: 22.

(131) سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص: 166.

(132) المجاهد 1 فيفري 1958، ص:9.

(133) المصدر نفسه، ص: 9.

(134) الجنرال ماسو قائد قوات المظليين الفرنسيين بالجزائر.

(135) المقاومة الجزائرية 16 فبراير 1957، ص: 4.

(136) هذه المدن تابعة للولايات الخامسة.

(137) المقاومة الجزائرية: المصدر السابق، ص:4.

(138) نسبة إلى مثالي الحاج الذي كان حزبه في باريس معارضا لجبهة التحرير الوطني.

(139) المقاومة الجزائرية: المصدر السابق، ص:4.

(140) المجاهد: المصدر السابق، ص: 9.

(141) للمقاومة الجزائرية: المصدر السابق، ص:4.

(142) المجاهد: المصدر السابق، ص: 9.

الفصل الرابع

تطور الثورة والموقف الفرنسي

1- توسيع المجلس الوطني للثورة.

2- إنشاء خط موريس المكهرب.

3- تمرد 13 ماي ومجيء دي غول للحكم.

4- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهوري الجزائرية.

5- مشروع قسنطينة.

6- برنامج شال.

7- المحتشدات.

8- مساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا.

9- سياسة د غول اتجاه الثورة الجزائرية.

10- الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة.

تطور الثورة والموقف الفرنسي

1-توسيع المجلس الوطني للثورة:

انبثق عن مؤتمر الصومام، مجلس أعلى للثورة، سمي بالمجلس الوطني للثورة، يدير شؤونها وتولّى تنظيمها، في الداخل والخارج، وأصبح الشعب الجزائري كله منظما داخل الثورة، التي دعمت مكانتها في الخارج اذ تجسد التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، في شكل عملي قوي، وأصبحت شعوب افريقيا وآسيا تتطلع نحوها، وتمدها بالعون المادي والأدبي كما بدأ المعسكر الاشتراكي يهتم اهتمام جديا بالثور الجزائرية، التي ظهرت للعالم في صورتها الحقيقية، كثورة شعبية عظمى تلعب الدور على مسرح القارة الافريقية[1].

واستأثرت هذه المسائل باهتمام اجتماع المجلس الوطن للثورة، في دورته بالقاهرة من 20 إلى آب 1957، الذي اتخذ عدة قرارات، منها اتساع أعضائه من 34 عضوا، نصفهم أصليون ونصفهم مساعدون، إلى 54 عضوا كلهم أصليين، ووسعت لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة إلى تسعة أعضاء، كما تقرر إلغاء الأولوية للناحية السياسية على العسكرية، ولا فرق بين الداخل والخارج[2]، وقرر كذلك القيام بهجوم عسكري عام، في كل أنحاء الجزائر وتوسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج، لاعطاء التضامن العالمي مع الجزائر صورة عملية محسوسة، والمحافظة على قوته وتزايده واتساعه باستمرار[3] ومن أهم مقرراته، تفوض لجنة التنسيق والتنفيذ، بانشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، إذا ما رأت الظروف مناسبة لذلك[4].

لقد استطاع المجلس الوطني للثورة، ان يخرج بقرارات، كانت في مستوى المرحلة التي تجتازها الثورة، خاصة في المجال الدبلوماسي، حيث قامت لجنة

التنسيق والتنفيذ، تنفيذا لقرارات المجلس، بتحديد يوم 30 أذار مارس ليكون يوما للتضامن مع "الجزائر" في جمع أنحاء افريقيا وآسيا[5].

وتطبيقا لهذا القرار، أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ بلاغا، جاء فيه " أن يوم 30 مارس 1958 هو يوم فعال بالنسبة للحرب الجزائرية ونقطة تحول تقفز فيها الجزائر المحاربة من مرحلة مواجهة فرنسا وحدها إلى مرحلة جديدة تواجه فها الاستعمار الفرنسي ومن ورائها قوة بشرية هائلة تدفعها إلى النصر الذي لا شك فيه... يوم 30 مارس 1958 سيبقى يوم عيد في كل من أقطار آسيا وافريقيا لأنه هو اليوم الذي برزت فيه إلى الشمس أول شجرة مثمرة في حفل التضامن الأخوي بين الآسيويين والافريقيين...."[6].

ان يوم التضامن مع الجزائر، برهن للمستعمر أن وراء الثورة الجزائرية كل أشقائها العرب، وكل شعوب آسيا وافريقيا، تناصرها وتشد أزرها بالتعاون المادي والأدبي، ومن هنا بدأ المستعمر يفكر في خطة جديدة، لخنق الثورة الجزائرية في الداخل، ليضع حدا لكل وسائل العون المادي لها، وذلك بسد المنافذ التي يعتقد أنها تصل عن طريقها الأمدادات للثورة، بانشاء خط مكهرب وملغم على طول الحدود الجزائرية التونسية والمغربية.

2- انشاء خط موريس المكهرب:

نظرا لأهمية تونس والمغرب للثورة الجزائرية، حيث كانتا المنفذ الذي تأتي عن طريقه الأسلحة لجيش التحرير الوطني، أمر وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس"، باقامة خط شائك مكهرب بين الحدود الجزائرية التونسية في أواخر عام 1956، أطلق عليه اسمه، وقد انتهى من بنائه في أيلول (سبتمبر) 1957، ويمتد هذا الخط من شاطئ البحر المتوسط، شرقي مدينة عنابة، إلى

جنوب مدينة تبسة على مشارف الصحراء، وعلى غرار هذا الخط أقيم خط آخر على الحدود المغربية لنفس الغرض[7].

ويتراوح عرض هذه الخطوط للأسلاك الشائكة المكهربة، حوالي 1296 مترا وقد أعد لها الاستعمار الفرنسي، كل الوسائل الحربية المتطورة، لمراقبة كل التحركات التي تجري في الحدود، حيث أقام الألغام بين الخطوط، اضافة إلى الأضواء الكاشفة، وأجراس الانذار، وتتولى حراستها مراكز عسكرية مكثفة ومزودة بالوسائل السريعة، والقذف البعيد المدى[8].

وعن هذه الخطوط يقول الجنرال دي غول: " وقد أقيمت الحواجز على طول حدود الجزائر مع تونس والمغرب، وقوامها منشآت دفاعية محمولة بشكل دائم ومغطاة بمعوقات من الألغام والشريط الشائك، وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلى البلاد المجاورة من الدخول إلى الجزائر قبل عقد الصلح، مالم نقدم على فتح الطريق لها بملء ارادتنا"[9].

ومن هنا، يتضح مدى تصميم المستعمر على خنق الثورة الجزائرية وإجبار المجاهدين عل الاستسلام بعد نفاذ عتادهم الحربي، ظنا من المستعمر بأن الثورة لا تستطيع تجديد سلاحها، لأن الخط المكهرب يمنع من التسرب إلى تونس او المغرب.

وعن وصف خط موريس، يقول المجاهد الرائد السنوي حسين[10]: " وقبل الخط حقل من الألغام ثم أسلاك شائكة ثم الخط الكهربائي به (1500) فولت بمجرد قطعه، به جهاز إنذار لمراكز المراقبة على طول الحدود تشير إلى مكان قطع الخط، ثم أسلاك شائكة ثم الغام وما بين الأسلاك الشائكة والألغام ممر تمر فيه الدبابات والمدرعات، ثم مسافة على الطول داخل الحدود الجزائرية مهجرين

منها الأهالي وكانت تسمى بالأرض المهجورة، ثم يأتي خط شال[11] وهو أقل من خط موريس"[12].

لقد أقامت القوات الاستعمارية، المنطقة المهجورة بعد اتمام الخط حيث شرعت في 19 فبراير 1958، في اجلاء سكان المناطق القريبة من الحدود التونسية، وراء خط موريس، من البحر شمالا إلى مشارف الصحراء جنوبا، وجعلت تلك المنطقة كلها محرمة على كل أحد، سواء في السكنى أو في العبور، الا قوات الاحتلال، محاولة غلق الحدود نهائيا، ويتراوح طول هذه المنطقة حوالي 400 كيلومتران وعرضها ما بين 30 و 50 كيلومترا، وأقامت كذلك بين خط موريس والمنطقة الحرام، خطا آخر سمي بخط الموت، وهو عبارة عن طريق واسع معبد وملغم، بحيث لا ينجو أحدا يعبره[13].

وعن هذه المنطقة قول الرائد السنوسي: " كان الخطر في المنطقة المهجورة حيث أن المستعمر مسيطر عليها بالقوافل العسكرية والدوريات والاستطلاعات بالطائرات وكانت تسمى بالمنطقة القاتلة أو الخطيرة. وعندما يخترق الثوار الخط الأمامي يحاصرهم جنود الاستعمار في المنطقة القاتلة وكذلك بالنسبة لخط شال حيث يموت الكثير ويمر البعض"[14].

أما عن خطورة خط موريس، الذي يعتبر آخر امتحان يتعرض له المجاهد قال المجاهد العقيد احمد بن شريف[15]: " الاشتباكات المبيدة في الجبال وقصف المدفعية والطيران وقنابل النابالم لا تمثل الا فترات ممتعة إذا ما قورنت بهذا الحائط الرهيب المشتبك الاسلاك الكهربائية وبالأعين السحرية التي تشمل أقوى الطاقات، وتزرع الموت والخراب، مع ذلك يجب عبورها وكذلك حقول الألغام القاتلة الفاتكة، إذ أن كل حركة قد تؤدي إلى الهلاك"[16].

بيد أن هذا الخط لم يقف حاجزا أمام الثورة وصمود رجالها وفي هذا الصدد يقول الرائد السنوسي: " بدأت الثورة تدرس الخط وعملت الخرائط حسب المناطق وبدأوا يحضرون جماعة خاصة يستخدمون (البقلون) وهو جعبة طويلة مملوئة بالمتفجرات، وتدخل تحت الخط فتفجر الألغام والخط الكهربائي ثم يمر الجماعة"[17].

كما أقامت قيادة الحدود خمسة مراكز لتدريب أكثر من ثلاثة آلاف مسلح على احدث التقنيات وعلى هذا الأساس تم في شهر حزيران (جوان)1959 وضع نظام سري جديد، لدرجة أنه بعد بضعة شهور تمكنت هيئة المراقبة من مراقبة كامل الحدود[18].

ولم يكتف الاستعمار الفرنسي، بما أقامه من حواجز على الحدود بل عمد إلى تعكير العلاقات بين الثورة وتونس، حيث لجأ إلى الاعتداء على تونس بدعوى حق المتابعة، وأغار بالسلاح الجوي في 8 شباط (فبراير) 1958 على قرية ساقية "سيدي يوسف التونسية"، والواقعة على الحدود الجزائرية، مما أثار موجة سخط ضد فرنسا في دول عديدة، وبررت فرنسا عدوانها، بأنها تستهدف المجاهدين الجزائريين، الذين جعلوا من الساقية قاعدة لهم[19].

3- تمرد 13 ماي ومجيء دي غول للحكم:

ان تعاظم الثورة الجزائرية أدى بفرنسا إلى المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر، وعزل فرنسا في الأمم المتحدة وأثر في علاقتها مع الدول الآساوية والافريقية بصفة عامة، وعلاقاتها مع تونس والمغرب بصفة خاصة، والمتتبع للأزمات الوزارية الفرنسية، منذ سقوط حكومة "موندس فرانس" في شباط (فبراير 1955، حتى نهاية الجمهورية الرابعة، يجدها جميعا قد نشأت مع

مشكلات تتعلق بشمال افريقيا، والجزائر بشكل خاص[20].

كما أن الثورة الجزائرية، أوقعت فرنسا في أزمات سياسية واقتصادية اذ قال عنها الجنرال دي غول: " في مطلع ربيع 1958 كان كل شيء يسهم في اشاعة القلق... فقد كان كل انسان يشعر ان اختلال التوازن المالي كان يتطلب تدابير صارمة، وان الأجنبي في الخارج يستفيد وحده من التابع الذي أصبح دورنا، ولا سيما ان الاستعمار وبخاصة في الجزائر، أصبح مجرد أموال مرهونة عقيمة الفائدة. غير أنه يبدو واضحا حتى في نظر أكثر الناس يقظة ونباهة، ان النظام عاجز عن حل هذه القضية"[21].

وعن تفاقم الوضع الفرنسي وازدياد خطورته، يسترسل دي غول قائلا: "وبتاريخ 15 نيسان (أفريل) سقطت وزارة فيليكس غايار... وفي الوقت نفسه كان الاظطراب يزداد عنفا في الجزائر، لاسيما وان الوزير روبير لاكوست كان يعرب علنا عن تخوفه من حادث دبلوماسي مماثل "بيان بيان فو".... وان القائد العام الجنرال سالان، أبرق إلى باريس ملمحا إلى احتمال "حدوث رد فعل يائس لدى الجيش". وقد بدى ارتباك وعجز السلطات الفرنسية أمام الوضع الراهن وأضحت فرنسا سائرة نحو الهلاك"[22].

ان زحف الثورة المتواصل، وعجز القوات الفرنسية على إيقافه، أدى إلى خلق الأزمات لفرنسا، التي أصبحت مهددة بالانهيار السياسي، حيث يقول فرانتز فانون: " هاهي فرنسا تصبح بدون حكومة للمرة الرابعة منذ أول نوفمبر 1954، فبعد حكومات أدغر فور، وغي موللي، وبورجيس مونوري، والحكومة الأخيرة التي سمت نفسها حكومة الوحدة الوطنية والتي رأسها فيليكس غايار، هاهي فرنسا تواجه أزمة جديدة يتفق الجميع على اعتبارها بالغة الخطورة"[23].

فلقد تكتل الجيش الفرنسي مع المعمرين، وأنشأوا لجان الأمن، وتتابعت الأحداث منذ 13 مايس (ماي) 1958، حتى أول حزيران (جوان) من العام نفسهن وكانت تهدف هذه الحركة، إلى الادماج التام بين فرنسا والجزائر والحيلولة دون قيام الحكومة الفرنسية بالمفاوضة مع رجال الثورة الجزائرية[24].

ففي 13 مايس (ماي) 1958، قام العسكريون الفرنسيون بانقلاب عسكري في الجزائر، بقيادة الجنرال "جاك ماسو"، وأعلنوا على العالم تسلمهم الحكم، وفي اليوم التالي أذاع ما سموه بمجلس الثورة العسكري، نداء إلى الجنرال دي غول،دعاه فيه إلى تسلم الحكم، وعلى الأثر تفاقمت الأزمة واضطربت الأمور في فرنسا، وانقسم أهلها على بعضهم: العناصر الرجعية الاستعمارية تؤيد عودة دي غول إلى الحكم، والقوى الشعبية الديمقراطية تعارض ذلك وأصبحت فرنسا على شفا الحرب الأهلية[25].

كما اذاع الجنرال سالان، قائد القوات في الجزائر، انه تسلم مؤقتا حكم الجزائر، وقد شكل المتمردون مجلسا عسكريا، من أحد عشر عضوا برئاسة زعيم الانقلاب الجنرال ماسوا قائد جنود المظلات، الذي بادر بتوجيه نداء إلى الجنرال دي غول، وبرقيات التهديد بفصل الجزائر عن فرنسا، إلى كل من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية في باريس وبحدوث الانقلاب العسكري في الجزائر، أصبح "مكملان" رئيس الدولة الفرنسية، يواجه أخطر أزمة مرت بها فرنسا[26]. وهكذا لم تنته الأزمة إلا بوصول دي غول للحكم، في أول حزيران (جوان) 1958 [27].

مما تقدم يتضح مدى تأثير الثورة الجزائرية في الحياة السياسية في فرنسا بحيث أصبحت تتحكم في مصير سياستها وأمنها هذا الوضع المتردي، لم تقف

الثورة موقف المتفرج، مما يحدث في الجزائر وفرنسا، ففي 15 مايس (ماي) 1958، أعلن المجاهدون في جيش التحرير، موقفهم ازاء حركة التمرد العسكرية هذه، على لسان مدير جبهة التحرير الوطني، الدكتور محمد لمين دباغين، في تصريح قال فيه: " ان حركة التمرد التي يقودها الجنرال ماسو في الجزائر، هي نتيجة ضعف الحكومات الفرنسية المتتابعة التي لم تستطيع فرض سلطتها على الجيش الفرنسي والجالية الفرنسية في الجزائر"[28].

وأكد جيش التحرير الوطني من جديد طاعته لسيرته، وادرك جميع المجاهدين، أن واجبهم يقتضيهم أن يقولوا لقيادتهم - لجنة التنسيق والتنفيذ أنهم على استعداد لتنفيذ جميع الأوامر، وأنهم يتركون لها حرية العمل في الميدان السياسي[29].

وبعد تولي دي غول السلطة، وجه خطابا تناول فيه القضية الجزائرية فردت عليه قيادة الثورة، حين تحدثت عن سياسة الادماج، فقالت: " ان خطاب رئيس الوزارة الفرنسية الجنرال دي غول، الذي يعد فيه بالمساواة والدمج بين الشعب الجزائري وفرنسا، جاء بعد أربع سنوات من الثورة الوطنية في الجزائر ولا يشكل سوى خطوة أخرى في القتال المستمر"[30].

وأثناء زيارة دي غول للجزائر، أكد لمستقبليه في وهران في 6 حزيران (جوان) 1958، من الأوربيين، أنه سيتولى بنفسه ادارة الشؤون الجزائرية حتى يكفل النجاح لانتصار فرنسا في حربها ضد الثوار، فما كان من جبهة التحرير، إلا أن ردت عليه في بيان، جاء فيه: " سنتابع الحرب حتى النهاية ضد دي غول المتنكر في زي بيتان"[31].

ذلك هو موقف جبهة التحرير، من دي غول وأهدافه، حيث ان رجال

الثورة الجزائرية، يعرفون دي غول حيث عاشوا معه أحداث الحرب العالمية الثانية، والذي كافأهم بمذبحة 8 ماي 1945، لهذا فإن جبهة التحرير، منذ اللحظة الأولى التي تولى فيها الجنرال دي غول السلطة، قامت بتخطيط استراتيجية دقيقة تستهدف اعلاء مكانتها، وتوطيد دعائم ثقة الجزائريين بقدرتها على مقاومة أية حكومة فرنسة مهما كانت قوية، وفتحت جبهة التحرير في شهر آب (أوت) 1958، "جبهة قتال" ثانية في فرنسا نفسها[32] لنقل الثورة إلى المدن الفرنسية، فقد قررت جبهة التحرير الوطني، نقل الحرب إلى داخل فرنسا، وفي ليلة 24 آب (أوت) 1958، عرفت فرنسا سلسلة من العمليات الفدائية، اندلعت في وقت واحد، في كامل فرنسا: في تولون ومرسليا، وفاني سورمير، وناربون، وتولوز، وآرل، وبوردو في الجنوب والجنوب الغربي،وكذلك في : ليرنن ولابراز في الوسط، وبباريس: في فيترى، وفانسان، وفيلاكولي، وأولنرا من ضواحي باريس، لوهافر، وروان في الشمال الغربي، ومتيز في الشمال الشرقي.... الخ[33].

وكان هدف جبهة التحرير الوطني من ذلك، هو أن وجود الحرب في الجزائر وفي فرنسا، تجعل الاستعمار بفرقه المجندة في الجزائر، وقواعده التي يستند إليها بفرنسا، واقع تحت ضربات الثورة الجزائرية، وهكذا يتوقف السلم بالجزائر والسلم في فرنسا، على اعتراف فرنسا بالاستقلال للجزائر[34] اضافة إلى تلك التطورات العسكرية للثورة، أضافت جبهة التحرير انتصارا ساسيا آخر تمثل في اعلان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

4- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

أصبح لزاما، أمام ألاعيب الساسة الفرنسيين، ومناورات دي غول المتعددة، على لجنة التنسيق والتنفيذ، أن تعلن عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[35]، تنفيذا لقرارات المجلس الوطن للثورة، في اجتماعه الذي عقد بالقاهرة من 22 إلى 28 آب (أوت) 1957، كما أكد ذلك مؤتمر طنجة[36] ـ الذي عقده حزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، من 27 إلى 30 نيسان (أفريل) 1958 ـ حيث أوصى :" بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية بخلق حكومة جزائرية"[37].

أما الهدف الذي أنشئت من أجله الحكومة المؤقتة ومهمتها، فيلخصه السيد أحمد توفيق المدني في قوله: "المقصود منها اقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسة على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة[38].... والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من ابداء صوتها في وسط عالمي، والتهيئة لهذا العمل"[39].

كما يتضح أيضا الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة، في الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكيلها، للرئيس جمال عبد الناصر،والتي جاء فيها:" ان تشكيل هذه الحكومة... في هذا الوقت بالذات، انما هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي لقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد، عندما أعلنت سياسة الاندماج التام، وأخذت توافي تنفيذها بواسطة ارغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقو به فرنسا يوم

28 سبتمبر الحالي حول الدستور الفرنسي الجديد... وتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامه ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة ايجاد حل للقضية الجزائرية[40].

وفي 19 أيلول 1958، أعلن في القاهرة عن تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكان يوم تأسيسها يصادف اليوم الـ"1416" من أيام الثورة[41]. وقد جاء في مرسوم تشكيلها ما يأتي:

"بسم الله الرحمن الرحيم"

باسم الشعب الجزائري،

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية"[42].

وجاء في البيان الأول للحكومة المؤقتة، بعد أن تعهدت بأن تبقى وفية للمبادئ السامية للثورة، التي سطرها بيان أول نوفمبر، نددت بالسياسة الفرنسية،الرامية إلى إدماج الشعب الجزائري بفرنسا، فقالت :"ان الشعب الجزائري ليس فرنسيا وان محاولة فرنسة الجزائر عملية عقيمة وجريمة حكم عليها ميثاق الأمم المتحدة. وان ارغام الجزائريين على الاشتراك في الاستفتاء حول المؤسسات الفرنسية البحتة، هو استفزاز لا يحتمل ضد شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله الوطني"[43].

وكان لنبأ إعلان الحكومة المؤقتة، صداه لدى الشعب الجزائري، حيث استقبله بفرح بالغ، حتى أن الناس كانوا يبكون من شدة الفرح، وأقام الشعب في كل جهة من التراب الجزائري، الحفلات فرحا بميلاد الحكومة، وأطلق عليه عيد

الجمهورية، ولأول مرة منذ عدة سنوات، أخرجت النساء الجزائريات ثيابهن الجديدة، وتزيّن بها فرحا بعيد الجمهورية[44].

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة. وهي تباشر مسؤوليتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة 4 ربيع الأول 1378 هـ. الموافق ليوم 19 سبتمبر 1959. في الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر.

كما قام (جنود القوم)[45] على اثر اعلان الحكومة الجزائرية بانضمامهم بكثرة، وبصفة متوالية ومخالفة للعادة، للثورة، قال المجاهد عمر الصديق[46]: "وعندما سألناهم عن الدافع الذي بعثهم إلى الانضمام الينا عرفنا أنهم كانوا قبل إعلان الحكومة يشعرون أنهم على هامش الشعب ويحسون بمأساة داخل ضمائرهم. أما بعد إعلان الحكومة فقد أصبحوا يشعرون أنهم متمردون على السلطة النظامية"[47].

وقد أدركت القيادة الفرنسية، حقيقة هذا التيار الجديد،الذي غمر المجندين الجزائريين في صفوفها، فأصبحت تتخوف منهم أكثر من ذي قبل حتى أنها صارت تسرحهم من الجندية، وتضعهم في السجن[48]. وبادرت الحكومة الفرنسية كذلك، لدى مولد: الجمهورية وتشكيل الحكومة الجزائرية بابلاغ جميع الدول أنها ستعتبر الاعتراف بحكومة الجزائر عملا غير ودي[49].

لكن صدى الاعلان عن تشكيل الحكومة الجزائرية في الخارج، كان بخلاف ما توقعته الحكومة الفرنسية، فقد سارعت الأقطار العربية، وأكثر دول آسيا وافريقيا، بالاعتراف بها، وكانت الجمهورية العربية المتحدة أول من اعترف بها من الدول، وتلتها الجمهورية العراقية[50].

ان نبأ اعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كان ضربة قوية للاستعمار الفرنسي، حيث جاء في وقعت صممت فيه الحكومة الفرنسية، وعلى رأسها دي غول، على دمج الجزائر بصفة نهائية بفرنسا، واستعملت لذلك شتى الأساليب السياسية، لتحقيق ما لم تستطع تحقيقه الحكومات التي سبقتها بالأساليب العسكرية، كما كان نبأ اعلانها أملا يحلم به الشعب الجزائري وبتحقيقه أصبح الشعب الجزائري يؤمن أكثر من أي وقت مضى، بقرب يوم النصر الحاسم على المستعمر، الذي لجأ إلى سياسية الاصلاح، لارضاء الشعب الجزائري، بتوفير بعض الوسائل، ضمنها في مشروع جديد، سمي بمشروع قسنطينة.

5- مشروع قسنطينة:

بعد أن فشلت كل الخطط الاستعمارية لتصفية الثورة، لجأ دي غول إلى خطة جديدة، لعله يحقق بها ما فشل فيه غيره، حيث أن كل حكومة فرنسية كانت تصل إلى الحكم، تأتي بخطة تزعم أنها تصلح ما أفسدته سابقتها، بدعوى أن الشعب الجزائري انما ثار من أجل اصلاح وضعه الاجتماعي، تحت ظل الاستعمار، وهذا ما كان يدعيه دي غول، حيث انه لدى زيارته لقسنطينة أعلن عن الرقي الاجتماعي والاقتصادي، كما فعل زملاؤه السابقون[51].

وتمثلت مشروعات دي غول، في "مشروع قسنطينة" للسنوات الخمس والذي رسمه في أوائل سنة 1959، وهو يهدف إلى فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين، بحيث يصل إلى تشغيل أربعمائة ألف في خمس سنوات ويقوم المشروع على التوسع في الخدمات العامة، متمثلة في اقامة ربع مليون مسكن والتوسع في انشاء المدارس، وحجز عشرة بالمائة من الوظائف العلـ

في الجزائر لأبناء البلاد، وشرا الأراضي من كبار المستوطنين، وبيعها للجزائريين على أقساط[52].

ويوضح دي غول، مشروعه بقوله: " ان انشاء مساكن لمليون نسمة، ومنح الزارعين المسلمين 250 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة واحداث 400 ألف وظيفة جديدة. وفي مجال التعليم، فان ارتياد المدارس خلال الفترة الذكورة، سيشمل ثلثي البنات والبنين، على أن يستكمل عددهم في السنوات التالية"[53].

أما الأهداف الرسمية لمشروع قسنطينة، التي أعلنت عنها الحكومة الفرنسية فقد تمثلت في الآتي:

1) ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7,5 في المائة.
2) تطوير الجزائر صناعيا "حتى يمكن القضاء على تخلف عدة قرون وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر".
3) القضاء تدريجيا على الفروق في مستوى المعاشي بين الجزائر وفرنسا وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الاوربيين والجزائريين[54].

ان المتأمل في عرض دي غول للمشروع، وأهدافه يرى أنه يريد من وراء هذا المشروع ـ وذلك بعد استلامه رئاسة الجمهورية الفرنسية في 8 كانون الثاني (جانفي) 1959 ـ أن يقضي على الثورة بالمشاريع الاصلاحية، وعن طريقها أيضا يحقق عملية الادماج، كما ان مشروع قسنطينة لا يريد اصلاحا زراعيا حقيقيا لأن ذلك يتطلب تحقيق أهداف ثورية، تجعل الجماهير الفلاحية هي صاحبة القول الفصل، في تحديد مصير البلاد، ولكنه يريد ايجاد "نخبة" متميزة عن الجماهير، يستطيع الاستعمار الحديث، أن يستعملها في قمع كل محاولة ثورية[55].

كما يهدف إلى إيجاد طبقة من "النخبة" في المدن، تستطع أن تقف بعد ذلك في وجه الفلاحين، الذين تعتبر الادارة الفرنسية أنها خسرتهم إلى الأبد، وهذا ما يفسر توجيه الاهتمامات كلها إلى سكان المدن، الذين يريد أن يجعل منه مشروع قسنطينة طبقة متميزة، تحكم جزائر الغد، وتقتنع بمزايا الارتباط بفرنسا، أي أنه مطلوب منها أن تحقق ما كان دي غول يأمل تحقيقه، عن طريق القوة الثالثة، التي عجز عن خلقها[56].

لكن مشروع قسنطينة، لقي معارضة شديدة، من طرف المعمرين والجزائريين على السواء، رغم اختلاف الدوافع والأهداف[57]. فالمعمرون لا يسمحون أبدا أن يصبحوا في درجة مساوية للجزائريين، لشعورهم دائما بأنهم هم السادة.

أما الجزائريون فقد رفضوا المشروع، بتوجيه جبهة التحرير الوطني التي جندت كل طاقاتها ضده، باصدار المناشير، وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الاذاعات، اضافة إلى قمع الاستعمار للمواطنين المستمر الذي ساعد موقف الجبهة إلى حد كبير، ويتضح رفض الشعب الجزائري للمشروع في قول السيد بن طامة: " مثلا في سطف[58] الشركة "الجونيفية" كانت تمتلك حوالي 40 ألف هكتارا قسمت إلى الفلاحين وأقاموا لهم سكنات لكن الثورة وقفت ضده فقاطعه الشعب، كذلك "الشركة الجزائرية للبنك" كانت تملك حوالي 200 ألف هكتار في قسنطينة وسطيف فشلت كذلك"[59].

وبالنسبة للمدن في قطاع البناء والوظائف، اصطدم البناء بضعف القدرة الشرائية للمواطن، أما الوظائف فقد رفضها الجزائريون كذلك[60].

بهذا الموقف للشعب الجزائري، أصيب مشروع قسنطينة، والمستعمر بخيبة أمل في تنفيذه، بهدف إضعاف الثورة، وإبعاد الشعب عنها، لكن الجزائريين تنبهوا لذلك ورفضوا المشروع من أساسه، لذلك رأت الحكومة الفرنسية أن تلجأ إلى طريقة أخرى، تمثلت في اللجوء إلى القوات العسكرية واستعمال حرب الإبادة، لضمان الحل الحاسم، وقد أعد لذلك مشروع عرف ببرنامج شال[61].

6- برنامج شال.

صممت القيادة الفرنسية بزعامة الجنرال دي غول، على تصفية الثورة بالقوة، بعد أن فشلت في كل محاولتها السياسية، فجاء برنامج شال ليكون مشروعا عسكريا جديدا، وبني الجنرال شال برنامجه، على أن جيش التحرير ما يزال في مرحلته الأولى، وان قيادة الولاية مستقلة استقلالا كاملا عن قيادة الولاية الأخرى، وبنت القيادة الفرنسية على هذا التخطيط، بأن الولاية الرابعة لن تتدخل في الأمر، عندما تكون العمليات العسكرية تجري في الولاية الخامسة[62].

وقد سطر الجنرال شال برنامجه حسب الخطة التالية: والمتمثلة في أولا: تهدئة الولاية الخامسة، ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والخامسة فجبال الظهرة وطريق الاتصال بين الولايات الأولى والثانية والثالثة، ثم تهدئة الولاية الثالثة، وأخيرا تهدئة الولاية الثانية[63].

أما الخطة الهجومية لتطبيق العمليات فكانت على الشكل الآتي:

1) المحافظة على مراكز الكادرياج، مع إصدار الأوامر للوحدات العسكرية بأن تكون دائبة الحركة، حتى تراقب باستمرار منطقتها.

2) تكليف الطيران بمراقبة الأرض في النهار مراقبة مستمرة.

3) القيام بعمليات كبيرة، تجمع فيها أغلب القوى العسكرية الموجودة بالجزائر، وتركيز هذه العمليات على منطقة معينة، من المناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير، ثم الانتقال بتلك القوى والعمليات إلى منطقة أخرى[64].

لقد وافق الجنرال دي غول على خطة شال، التي وضعها للتنفيذ وفي هذا يقول دي غول: " وقبل أن يتوجه إلى الجزائر[65]، تدارست معه خطته ووافقت عليها، وكانت تنطوي على تعبئة القوى اللازمة، وشن الهجوم تباعا على كل مراكز الثوار والقضاء عليها الواحدة تلو الأخرى، والاحتفاظ بهذه الأماكن"[66].

وبناء على تلك الخطة، بدأ الجنرال شال بالشروع في برنامجه بالولاية الخامسة، في 4 شباط (فبراير) 1959، وسمى عمليته الكبرى هذه بـ" التاج"، وقادها ثلاث ضباطهم: الجنرال غامبير، وايرزانو "والعقيد بيجار"، واستغرقت حتى 9 نيسان (أفريل) 1959. ثم انتقل إلى العملية الثانية، التي سماها "الحزام" بالولاية الرابعة، واستغرقت ما بين نيسان (أفريل) ومايس (ماي) 1959، تحت قيادة الجنرال "ماسو" ثم العملية التي سماها "الشرارة" بالولاية الأولى، واستغرقت من حزيران (جوان) إلى تموز (جويلية) 1959. وبعدها عملية "المنظار" بالولاية الثالثة وقادها الجنرال "شال" نفسه، وتقرر لتستغرق باقي صيف 1959، ثم تقدم نحو الولاية الثانية، وسمى عملته بها "الأحجار الكريمة"، تحت قيادة الجنرال "أوليه"، وبدأت في تشرين ثاني (نوفمبر)

1959 لتنتهي قبل حلول فصل الشتاء[67].

وبعد أن انتهى الجنرال شال من عمليته الأولى، بالولاية الخامسة، دون أن تعترضه أية مقاومة من طرف جيش التحرير الوطني، ظن أن عمليته قد نجحت، وأنها تمت تهدئت الولاية الخامة نهائيا، وبهذه المناسبة كتب الجنرال دي غول رسالة إلى الجنرال شال، يهنئه على نجاح عمليته، جاء فيها: " إن العمليات العسكرية الأخيرة التي جرت في وهران تحت إشرافكم قد سارت سيرا حسنا ونفذت تنفيذا رائعا، وأرجوا أن تبلغوا الجنرال غامبير وإلى بقية القادة والفرق الموجودة تحت قيادته ابتهاجي بهم. أما فيما يخص التطورات القادمة لبرنامجكم الذي سطرتموه لتحقيق التهدئة فأرجوا أن تتأكدوا من ثقتي الكاملة فيكم"[68].

لكن هذه الفرحة لم تدم، إذ في الوقت الذي نقلت فيه القيادة الفرنسية معظم قواتها إلى الولاية الثالثة، نشطت العمليات الفدائية في كل من: تنس وشرشال، والبليدة، والمدية، ووهران الولايتين الرابعة والخامسة، وتعددت هجومات جيش التحرير في أقصى جنوب وهران في جبال الأطلس الصحراوي إضافة إلى الهجومات المتوالية على المزارع الفرنسية، مما أدى بالقيادة الفرنسية إلى الوقوع في متناقضات لا تستطيع التوفيق بينها[69].

وبهذه العمليات التي قام بها جيش التحرير، وجد الجنرال شال أن تزايد العمليات الفدائية في كامل الجزائر، ونشاط جيش التحرير في كامل الولايات، فيجعله عاجزا على تطبيق برنامجه كما أعده، حتى ولو نقص من مراكز الكادرياج وأغضب المعمرين، الذين يطالبون بحمايتهم وأملاكهم، وذلك لأن برنامجه يستلزم تركيز جميع الجهود والقوات في منطقة معينة[70].

وأمام نشاط جيش التحرير، فقد صمم الجنرال شال على نجاح برنامجه اضافة إلى خطي "موريس وشال" المكهربين على الحدود، فقد عمل على تعزيز الجيش الفرنسي بقوات الطيران، وأصبح يستعمل الطائرات العمودية على نطاق واسع، كما أطلق العنان للجيش، الذي لم يتورع في استعمال كل الوسائل، التي قد تحقق له غرضه، في القضاء على جيش التحرير، وصار استعمال "النابالم" والأسلحة المحرمة في الحروب، يجري بشكل منهجي مستمر وعلى أوسع نطاق ممكن[71].

ان هذا الأسلوب الذي أقره الجنرال دي غول، أدى بالشعب الجزائري إلى أن يعيش في أصعب مرحلة عاشتها الثورة، فيقول الرائد السنوسي: "أصبح للجيش الفرنسي دور مدني كذلك في مراقبة الشعب، فقد أنشأ مراكز عسكرية داخل الأحياء السكنية، وأصبح دعم الشعب عسير للثورة خاصة في البوادي، وذلك لعزل الثورة عن الشعب، فأصبح الشعب مقيدا ويعاني معاملة قاسية[72]"

لم ترد ـ القيادة الفرنسية، من هذا المشروع تصفية جيش التحرير فحسب، بل أرادت ابادة شعب بكامله يقف وراء ثورته، وما يؤكد ذلك قول السيد ابن طامة : " لقد تعرض الشعب في هذه الفترة إلى عذاب أليم، عذاب قتل واعتقالات، حشود بالآلاف حتى الحيوان لم يسلم، حيث اتبع المستعر سياسة الأرض المحروقة... وكانت قوات العدو تقوم بعملية مشط حقيقي، حيث كل من تدب فيه الحياة يموت"[73].

أما عن مواجهة جيش التحرير الوطني لبرامج شال، فلقد اتبع خطة تمثلت في عدم رد الفعل السريع، لأنه فضل أن يجرب عمليات شال الجديدة حتى يعرف طبيعتها، ليكون فيما بعد أقدر على مواجهتها، وهذا ما جعل

الجيش الفرنسي لا يصطدم في عملياته بالولاية الخامسة، بفرق جيش التحرر الا نادرا، لأن قيادة الثورة أصدرت الأوامر الى مختلف وحداتها، بأن لا تظهر للجيش الفرنسي، ذلك ما أدى بالقيادة الفرنسية إلى الاعتقاد أن الولاية الخامسة تمت تهدئتها[74].

وبمجرد أن رأى جيش التحرير الخطة الفرنسية الجديدة، واصطدم بالجيش الفرنسي في ناحية الونشريس الولاية الخامسة، سارع إلى اطلاع القيادة العامة على هذه الخطة، وبادرت بدورها إلى توجيه التعليمات العسكرية الجديدة، إلى مجالس جميع الولايات حتى تعمل بمقتضاها، وتستعد في ضوئها لمواجهة برنامج شال[75].

وتنفيذا لأوامر القيادة العامة، أصبح جيش التحرير موزعا إلى فرق صغيرة، حتى يسهل عليها الاختفاء من جهة، ومهاجمة المراكز المنعزلة، وتوجيه الضربات الخاطفة، للدوريات والقوافل من جهة أخرى، وهكذا انعسكت الوضعية، فأصبح الجيش الفرنسي هو المتجمع في وحدات ضخمة وجيش التحرير هو الموزع في كل مكان. وبمقتضى ذلك، أصبح الجيش الفرنسي يواجه ثلاثة أعداء، السكان، والأرض، وجيش التحرير، أما جيش التحرير فأينما اتجه يجد العون والترحيب[76].

وعن هذه الحقيقة يقول الجنرال :"ديكورنو"، المشرف على عمليات "الأحجار الكريمة" في الولاية الثانية : " ان سكان هذه المناطق صورة من الأرض التي يقيمون بها: شديدو المراس، غلاظ الطباع، غير متشربين لفكرة فرنسا... اننا نواجه ثلاثة أعداء في آن واحد: الجبال الصعبة والغابات والسكان"[77].

كما أصبحت الاشتباكات، والمكامن، وتحطيم السكك الحديدية والعمليات الفدائية، تجتاح جميع المناطق التي مر بها برنامج شال، بل أنها لم تكن قاصرة على المناطق الجبلية، بل أصبحت تقع على أبواب المدن الكبرى كما أن الفدائيين ضاعفوا نشاطهم في هذه المدن بما فيها العاصمة نفسها[78] وقيام جيش التحرير بدوره، بتخريب الطرق الرئيسة، مما أشل المواصلات وأصبح يسيطر على ضواحي المدن، ذلك مما جعل القيادة الفرنسة تفرض حظر التجول في المدن، ابتداء من الساعة السابعة مساء[79].

ان خطة جيش التحرير الوطني، في محاربة برنامج شال، لم تؤد إلى افشال المشروع حسب، بل أدت بالحكومة الفرنسية إلى تغيير القيادة العسكرية في الجزائر، وقد استدعت الجنرال شال إلى باريس، واستبدلته بالجنرال كريبان[80].

وان المتتبع لما سبق، يجد أن برنامج شال فاشل منذ بدايته، وذلك لأن الجنرال شال أقام مشروعه على نظرية كانت ظروف الثورة قد تجاوزتها والمتمثلة في أن كل ولاية مستقلة عن الأخرى، قد كان ذلك في بداية الثورة، وذلك لحداثته وقلة أفرادها، أما في هذه الفترة فإن جيش التحرير قد أصبح جيشا منظما، له قيادة عليا تشرف على كل الولايات، وتنسق فيما بينها، وهذا مالم يحسب حسابه الجنرال شال. ولكي تخفي القيادة الفرنسية فشلها في نجاح البرنامج، للرأي العام الفرنسي، لجأت إلى تهجير سكان الريف الجزائري وتجميعهم في محتشدات، لعلها تجد المجاهدين فيما بينهم ولتتمكن كذلك من عزل الشعب عن الثورة نهائيا وبالقوة.

7- المحتشدات:

في الوقت الذي كانت تجري فيه عمليات برنامج شال، كانت القوات الفرنسية اضافة إلى عملياتها العسكرية، تقوم بتهجير سكان الريف من مساكنهم وتجميعهم في محتشدات قريبة من مراكزها العسكرية، حتى تضمن الفصل التام بين الشعب وجيش التحرير، وهكذا أخذ يرتفع عدد المرحلين من "335 ألف" في أيلول (سبتمبر) 1958، و"740 ألف" في شهر تشرين أول (أكتوبر) 1958 إلى أكثر من مليون في شهر نيسان (أفريل) 1959 وقد استمر المستعمر في سياسة التهجير الى المحتشدات، حتى وصلت في كانون أول (ديسمبر) 1960، إلى "مليون وستمائة ألف" محتشد، ووصل العدد الإجمالي لهذه المتحشدات إلى "3426"، منها "1200" قد سماها المستعمرون بالقرى الجديدة[81].

ولقد عانى أبناء الريف الجزائري، آلام الجوع والمرض، وتعذيب المستعمر فقد جاء في تقرير لموظيفين فرنسيين، في نيسان (أفريل) 1959 قوله: " في إحدى المراكز التي زرناها وجدنا أن توزيع المواد الغذائية... قد انقطع منذ شهر ونصف، كما أن بقية أشكال الاغاشة من ملابس وخدمات اجتماعية تتعرض هي أيضا للتوقف والانقطاع بلا سبب وبدون سابق اعلام"[82].

وفي وسط طبيعة الريف القاسية البرودة بثلوجها، عانى الأطفال في المحتشدات، مختلف الأمراض الخطيرة، فقد جاء في كراسة ملاحظات الأسقف "جاك بومون"، في 14 و15 تشرين أول (أكتوبر) 1959، ما يلي: " رأيت أطفالا تتميز عظامهم تحت البشرة بوضوح، انهم أطفال أنهكتهم الحمى والبرد فلم يكتمل نموهم ورافقهم الشحوب والهزال وأكلتهم الأمراض المختلفة دون أن يجدوا قرصا من (الكينين) الايقاف الحمى، لقد رأيتهم يرتجفون من الحي وهم

راقدون على الأرض بدون غطاء، لقد زرت كثيرا من المراكز التي لا يوجد بها غطاء واحد، وإذا وجد في بعض الأحيان فهو غطاء واحد لثلاثة عشر شخصا يتغطون به جميعا في خيمة واحدة"[83] وعن انتشار مرض السل بين الأطفال قال: " في كل المستشفيات يلاحظ الأطباء والمرضون أن السل الذي كان قد بدا يقل منذ عشر سنوات عاد ينتشر بشكل مفزع بسبب قلة التغذية وخاصة بين الأطفال"[84].

بهذا الأسلوب عملت فرنسا الاستعمارية، على إيجاد تقنية جديدة لتعذيب الشعب الجزائري، بالموت البطيء، وذلك بجعله في محتشدات يعيش أقسى أنواع الحياة بؤسا. فقد كتبت جريدة "فرانس سوار" في 15 نيسان (أفريل) 1960، عن مراكز التجمع مقالا جاء فيه على الخصوص: "أما الآن فهم في بؤس قاتل بالمعنى الحقيقي للكلمة أن كثيرا منهم يموتون في الغالب، وخاصة الأطفال. فالأطفال الذين ولدوا خلال العامين السابقين هنا كان يموت منهم واحد كل اثنين قبل أن يبلغ العام"[85].

مما سبق يلاحظ مدى ما وصل إليه المستعمر في عهد دي غول من عنف ووحشية لم يصلها منذ بداية الثورة الجزائرية، ففي أذار(مارس) 1960 جاء في مذكرة وزارة الأخبار للحكومة المؤقتة، حول مراكز المحتشدات ما يلي: "أن ثلاثة ملايين من أبناء الريف الجزائري قد تلاشوا منذ سنة 1954، فمن كل ريفيين اثنين نجد واحد فقط لا يزال في أرضه أما الثاني فاما أنه لقى حتفه أو هو لاجيء أو في معسكر التجمع"[86].

لقد كان هدف الاستعمار من هذه المحتشدات، هو فصل الشعب عن الثورة بالقوة. ورغم ما سبق ذكره من حصار وسياسة تجويع وتقتيل بطيء، إلا

أن الثورة استطاعت أن تتسرب إلى داخل المحتشدات، وذلك بفضل المرأة الجزائرية، التي مارست دورا كبيرا في تأسيس الخلايا السياسية، داخل تلك المراكز، واستطاعت أيضا أن تربط الاتصال بجيش التحرير كما أن النساء اللواتي يستخدمهن الجيش الفرنسي لغسل ملابس جنوده كانت تستولي على كثير من الملابس، وترسل بها إلى جيش التحرير، وتهرب المؤونة والذخيرة باستمرار، اضافة إلى تدبير هروب الشبان وانضمامهم لجيش التحرير[87].

وبفضل نضال المرأة الجزائرية، استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تتحدى كل أساليب المستعمر، وتدخل إلى المحتشدات وتنظم الشعب هناك رغم أن المستعمر كان وقتها، يطارد كل الجبهويين المدنيين في المدن والأرياف، وجنود جيش التحرير في الجبال مستعملا أحدث الأجهزة الحربية ومدعما من طرف الحلف الأطلسي، بكل ما تحتاجه حرب حديثة لإبادة الشعوب.

8- مساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا:

ان البلدان الكبرى في الحلف الأطلسي، لم تتوقف على مساعدتها لفرنسا، منذ بداية حربها في الجزائر، في أول نوفمبر 1954. فهي تقدم تحت أشكال مختلفة، وبدرجات متفاوتة، مساندتها لفرنسا، وقد تبين أن هذه المساندة تزداد أهميتها على مر السنوات، ويمكن تقييمها إلى إعانة عسكرية، ومالية، وسياسية[88].

لقد اعتبرت فرنسا أن حرب الجزائر، هي حرب الحلف الأطلسي وبالتالي على كل دول الغرب أن تساندها، بالوقوف إلى جانبها في هذه الحرب، فجاء على لسان "الجنرال آلار"[89] عضو القيادة الفرنسية في الحلف الأطلسي قوله: "إن حرب الجزائر هي أهم معركة تجري الآن في لفائدة الغرب"[90].

وبعد أن حصلت فرنسا على مساعدات الحلف الأطلسي العسكرية ونقلت أغلب وحداتها العسكرية الأطلسية إلى الجزائر، صارت تستعمل فكرة التضامن الأطلسي، لكي تحصل على الطائرات العمودية، والأسلحة الخفيفة والذخيرة الحربية، وأجهزة المخابرات من أمريكا وألمانيا الغربية وغيرهما[91] وذلك ما يمكن إستنتاجه، من قول الجنرال آلار، الذي كان يهدف إلى المساعدات السابقة.

لقد تلقت فرنسا إعانات متعددة من الحلف الأطلسي، إذ كان معظم العتاد العسكري الفرنسي في الجزائر، بما فيه التجهيز الصحي، آت من الحلف الأطلسي، كما يوجد هناك مدربون يقيمون بالجزائر، في "المرسى الكبير"[92]، و"لارتيك"، و"بوفاريك"[93]، و"بجاية"[94]، يقومون بالخدمات العسكرية، أما قطع الغيار فكلها أمريكية، إضافة إلى أن الطيارين فرنسيون العاملين بالجزائر، كانوا يقضون جزءا من تدريبهم بألمانيا[95].

كما كانت معظم الأسلحة المستعملة في حرب الجزائر أمريكية، فقد جاء في مذكرة الحكومة المؤقتة الجزائرية، حول مساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا فيما يخص الأسلحة الأمريكية، ما يلي: " بلغ ثمن الأسلحة التي اشترتها فرنسا من أمريكا في سنتي 57 و1958 خمس مئة مليون دولار، وفي جوان 1959 رخصت أمريكا للجيش الفرنسي في الجزائر لشراء 25 طائرة عمودية من نوع ثقيل، وفي شراء عدد غير محدود من الطائرات الحربية نوع ت28 لمواجهة ظروف شتاء 1959 و1960 وفي جانفي 1960، سلمت أمريكا لفرنسا 60 طائرة ت28 وأخيرا طلبت فرنسا 96 طائرة. وفي البحر الأبيض المتوسط تقدم ناقلات الطائرات الأمريكية إعانتها إلى فرنسا... ووضعت تحت تصرف فرنسا لتستعمل في حرب الجزائر"[96].

لم تقتصر المساعدات التي قدمها الحلف الأطلسي لفرنسا، على الجانب العسكري، بل كانت أيضا في الجانب الدبلوماسي. ففي كل دورة للأمم المتحدة، كان المعسكر الأطلسي يساند بتفاوت، موقف الاستعمار الفرنسي، في الجزائر، مما يجعل هذا المعسكر يساهم في إطالة أمد الحرب الجزائرية[97].

ومن ضمن المساندة السياسية البريطانية لفرنسا البلاغ الذي صدر في باريس، يوم 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 1959، إثر محادثات جرت بين السيد "هارولد ماكميلان" والسيد "فليكس غايار"، وقد جاء فيه يلي: "إن الوزراء قد أجروا مناقشة عامة حول مشاكل شمال افريقيا بناء على أن مسؤولية إيجاد حل للقضية الجزائرية هو من شأن فرنسا..."[98].

كما أن الحكومة الأمريكية، لكي تمسح آثار "الغيض"، التي بقيت عند فرنسا، من جراء امتناع أمريكا على التصويت في الأمم المتحدة سنة 1958، أوعزة للسيد "جورج آلن" مدير وكالة "اليونايتد ستيت" للأخبار، بأن يصرح يوم 29 حزيران (جوان) 1959، بقوله: " إننا نحييي العرض الذي تقدم به الجنرال دي غول والمتعلق بسلم الشجعان وذلك لإيقاف ما سماه الجنرال دي غول بالنزاع العقيم، إن الولايات المتحدة الأمريكية تساند الجنرال دي غول بدون تحرز"[99].

وأمام هذا الموقف المتحالف بين الدول الغربية في الحلف الأطلسي ضد الثورة الجزائرية، وتأييدهم لفرنسا في حربها بالجزائر، ومحاولتهم لاقحام الجزائر في دائرة الحلف الأطلسي، قامت الحكومة المؤقتة الجزائرية بالرفض لكل هذه المحاولات، والتنديد بتلك المساعدات، التي تقدمها تلك الدول لفرنسا لفناء الشعب الجزائري.

فقد جاء في تصريح للسيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة، في 25 نيسان (أفريل) 1960، قوله : "ان الغرب يتحمل مسؤولية جسيمة في تطويل الحرب، فهو لا يكتفي باقراره المعنوي لابادة الشعب الجزائري بل يمد الاستعمار الفرنسي اعانة مادية هامة فالجزائر قد أقحمت في الحلف الأطلسي بالرغم منها، والفيالق الفرنسية المجهزة بعتاد الحلف الأطلسي تحارب في الجزائر، وميزانية الحرب الفرنسة تتغذى من القروض الأمريكية والألمانية، هذا ما سجله شعبنا وما يجب أن يسجله العالم كله"[100].

كما جاء في مذكرة الحكومة المؤقتة، حول مساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا: " إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تسجل أن دول الحلف الأطلسي لم تتوقف عن مد فرنسا بالإعانة في حرب الإبادة والاحتلال الاستعماري التي تقوم بها منذ ست سنوات في الجزائر وان هذه الاعانة من نوع عسكري ومالي ودبلوماسي" وان " الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعتبر وصف القطر الجزائري بكونه "منطقة أطلسية مشمولة بالحلف الأطلسي" وصفا اعتباطيا تعسفيا"[101].

مما تقدم يلاحظ أن الثورة الجزائرية لم تكن تحارب فرنسا فقط، بل كانت تحارب فرنسا والحلف معا، حيث أن الجيش الفرنكي في فرنسا، كان فرنسي الأفراد وأطلسي العتاد والتدريب والتموين، كما أن دبلوماسية الثورة كانت تواجه فرنسا ودول الأطلسي، صاحبة حق "الفيتو" في اتخاذ أي قرار يمس بفرنسا وسمعتها، فيما يخص الثورة الجزائرية، هكذا كانت الثورة الجزائرية تحارب على الجبهتين فرنسا والحلف الأطلسي، عسكريا ودبلوماسيا، اضافة إلى محاربة الجبهة للسياسة، التي كان دي غول يعتمدها في الجزائر والتي كانت تتطور حسب المراحل التي تمر بها الثورة.

9-سياسة دي غول اتجاه الثورة الجزائرية:

اتبع دي غول في سياسته تجاه الجزائر، عدة أساليب، فقد اتبع السياسة التقليدية الفرنسية، وهي اعتبار الجزائر جزءا من فرنسا، ولما وجدها لم تجد نفعا التجأ إلى استعمال العنف والاضطهاد، لكي يحقق عن طريقها الهدف، ولما يئس منه لجأ إلى اتباع سياسة القمع والاصلاح في آن واحد لكنه كان دائما يفشل في تحقيق هدفه تحت ضربات الثورة المتوالية، ويمكن تلخيص سياسة دي غول في النقاط التالية:

أ) سياسة عدم االاعتراف بالكيان الجزائري:

بنى دي غول استراتيجية سياسته، على أساس الحفاظ على امجاد وأملاك الامبراطورية الفرنسية فيما وراء البحار، وفيما يخص الجزائر اعتبرها كمن سبقه أرضا لفرنسا وجزءا منها، فقال: " فقد كنت أعتزم أن أحذوا حذو فرنسا القديمة التي بعد أن أصبحت بلاد الغال، ضلت محتفظة بالطابع الرماني بحيث ستبقى الجزائر فرنسية من عدة أوجه، وتحافظ على الطابع الذي اكتسبته، هذه كانت استراتيجيتي في السياسة التي أريد أن أنتهجها... وكان يقتضي الواجب أن ألجأ إلى المناورة، دون أن أغير هدفي"[102].

تلك هي خطة دي غول في سياسته تجاه الجزائر، فقد سار على نهج الحكومات السابقة بالجمع بين وسيلتين: مضاعفة المجهود الحربي، ووضع المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية، كما فعل "غي موليه" من قبل[103].

وعن أهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا، والسر في تمسك الفرنسيين بها مهما كلفهم الأمر، يتضح في قول دي غول التالي: "فقد تعزز كثيرا موقفنا في افريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر، اذ أقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء. واستطعنا مؤخرا أن نجد فيها عددا من "المحاربين"، وألفنا حكومة تحريرنا[104]، وجمعنا فيها بالاشتراك مع حلفائنا قسما كبيرا من وسائل انتصارنا" وعن الأهمية الكبرى التي زادت في هذا التمسك، يستطرد قائلا: "وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي تساعدنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية. إذن فثمة أسباب كثيرة كانت تحمل الشعب الفرنسي على أن يعد امتلاك الجزائر أمرا مفيدا ومستحقا"[105].

من هذا القول يمكن استنتاج نقطتين، تعمدهما دي غول في كلامه السابق، بعد أن أراد تبرير تمسك فرنسا بالجزائر، تعمد تقسيم الجزائر إلى اقليمين ـ كما سيأتي الكلام عنه في الفصل القادم ـ الشمال، والصحراء وذلك بذكر الصحراء بعد كل من تونس والمغرب، وهنا أراد أن يجعل الصحراء منطقة مستقلة عن الوطن الأم الجزائر، والنقطة الثانية هي اعتماده لنفي كل المقاومات السابقة للثورة، وكأن الجزائر لم تقاوم الاستعمار الفرنسي إلا في المدة الأخيرة فقط.

بهذه السياسة التي اتبعها دي غول، استطاع أن يكسب أوربيي الجزائر، وقد انضمت كل الأوساط الاستعمارية الى الجنرال دي غول، لأنه كان في نظرهم قادرا على استرجاع الأقطار التي ضاعت ان سنحت الفرصة[106].

وهكذا ففي اليوم التالي لتوليه الحكم، طار دي غول إلى الجزائر وهناك استقبل من الانقلابيين العسكريين والمستوطنين استقبال الفاتحين وألقى عليهم خطابا موجزا، قال فيه: "سأجعل جميع الجزائريين فرنسيين ... وسأعمل على

إيجاد جنسية فرنسية واحدة لكل سكان الجزائر..." وفي 4 تموز (جويلية) 1958، رجع مرة ثانية إلى الجزائر، وخطب موجها كلامه إلى الجزائريين قائلا: "سندمج الجزائر تماما في فرنسا... وسيكون هناك نوع واحد من الطوابع البريدية في كل من الجزائر وفرنسا، كما سيعطي الجزائريون حقوقا متساوية في التصويت"[107].

وقد أكد "ديبري" رئيس الحكومة الفرنسية، هذا القول، في احدى زياراته للجزائر، للسلطات الاستعمارية، فقال: " ان سلطة فرنسا في الجزائر أمر يحتمه التاريخ والطبيعة والأخلاق" وقال: "يجب أن يعرف كل الجزائريين وأن يفهموا نهائيا أن كل واحد من سكان هذا البلد هو مواطن فرنسي بنفس العنوان الذي يملكه أي مواطن في الوطن الأم ولن تقبل الحكومة، بحال من الأحوال، أن تكون هذه المواطنة محل نظر".

ان ديبري في قوله هذا، أراد أن يذهب أكثر مما ذهب إليه دي غول بحيث أنه أراد أن يجعل الجزائريين أوربيين، والجزائر محافظة فرنسية لا يفصل بينها وبين فرنسا بحر يسمى البحر المتوسط، لذا ربط الادماج بالحتمية التاريخية والطبيعية والأخلاقية، وكانهم لما دخلوا الجزائر لم يجدوا شعبا له قيمه العربية الاسلامية. هذا ما كان يهدف إليه ديبري، وأقره دي غول في 16 أيلول (سبتمبر) 1959، بقوله :"من أن وجد العالم، لم تكن هناك وحدة أو دولة جزائرية، على أي شكل من الأشكال"[108].

ب) العنف ضد الثورة:

استعمل دي غول شتى أشكال العنف للوصول إلى مالم يصل إليه غيره وهو الانتصار على الثورة الجزائرية عسكريا، ولذا فقد جند كل طاقات فرنسا في

سبيل تحقيق ذلك، وعن العنف الذي شهدته الثورة، يقول المجاهد "علي بومنجل": "بمجيئه إلى الحكم وظف كل الامكانيات البشرية والعسكرية لحرب الجزائر حيث أرسل إلى بلادنا العشرات من الجنرالات لإخماد الثورة والقضاء عليها وقد قاسي شعبنا أضعاف ما قاساه في السنوات الثلاثة التي سبقت حكم دي غول، مما يبين بجلاء وحشية حكم دي غول على الشعب الجزائري وعلى امتداد السنوات الأربعة من حكمه"[110].

فان التغيير الوحيد، الذي أدخلته الجمهورية الخامسه على حرب الجزائر، كان تغييرا في درجة العنف، فقد عمد دي غول إلى تصعيد الحرب إذ ضاعف عدد الجيوش الفرنسية عما كان عليه من قبل، فزال شبه الحكم المدني وشعر العسكريون أنهم مطلقوا الحرية، وتفاقمت عمليات القمع والإرهاب في شبه سباق مع الزمن، لأنها حرب الجزائر بأسرع ما يمكن، عن طريق انتصار عسكري كامل[111].

ولما ردت عليه الثورة بالمثل، وتصاعدت عمليات جيش التحرير، وأمدت الحرب إلى أرض فرنسا، وأصبحت الحكومة الفرنسية في حرج من هذا وذاك، صرح وزير الداخلية الفرنسي بقوله: "هؤلاء الارهابيون الذين يتلقون اوامرهم من قادة لاجئين في الخارج لا يحسمون الحل النهائي للارادة الشعبية وقوى الأمن للحفاظ على الشعب في الجزائر... وان وزير الداخلية الذي تسانده الحكومة قرر أن يستعمل كل سلطته لمواجهة هذه الأعمال"[112].

لقد عدت السلطات الاستعماري الفرنسية، أي رد فعل للثورة، عملا ارهابيا وإجراميا، من قبل أناس لا يمثلون الشعب، أما أعمالها في القتل والتدمير، فكانت تعبر عنها بأنها للتهدئة والحفاظ على الأمن، كما كانت تصر

دائما على عدم الاعتراف بجبهة التحرير، وبتمثيل الجبهة للشعب، رغم أغلبية الجزائريين في هذه الفترة كانوا مؤطرين داخل جبهة التحرير الوطني، وقد تعمد الاستعمار إلى ذلك، حتى لا يضطر إلى الاعتراف بشرعية الجبهة وقد عبر عن ذلك وزير الاعلام الفرنسي، بتصريحه في 16 أيلول (سبتمبر) 1958، بقوله : "أكرر مرة أخرى بأن مجرمي جبهة التحرير لا يمثلون سوى أقلية متعصبة، التي لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تمثل الأغلبية المسلمة"[113].

لقد أراد دي غول منذ توليه السلطة، بسياسة القمع والارهاب التي مارسها ضد المجاهدين، أن يبرهن للعسكريين الاستعماريين، بأنه في مستوى الطموح والظن الذي دفعهم إلى الإتيان به للحكم، وما برنامج شال وعملياته الابادية، ومحتشدات الموت البطيء إلا دليل على تلك السياسة الاستعمارية التي انتهجها دي غول في حرب الجزائر، ولما كان مصيرها كلها الفشل، لجأ إلى سياسة أخرى، ليحد من استنكار العالم للقمع الذي يرتكب في الجزائر، بخلق دستور عن طريق الاستفتاء عليه، يقول للعالم أن الشعب الجزائري اختار دي غول.

جـ) الاستفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة:

قام الجنرال دي غول في شهر آب (أوت) 1958 بجولة، طاف خلالها المستعمرات الفرنسية، وعرض عليها الاستقلال، وأما عن طريق اقتراع سلبي للدستور، الذي سيطرح في 28 أيلول (سبتمبر) من نفس العام، أو في أي وقت تشاء، بعد الانضمام إلى المجموعة الفرنسية ـ الافريقية، لكن الجزائر لم تحظ بهذا الخيار، وانما تقرر أن تشترك في الاستفتاء[114].

لكن الحكومة الفرنسية عندما قررت اجراء الاستفتاء، جعلته يدور في الأقاليم الافريقية الداخلية في الاتحاد الفرنسي، حول السؤال التالي: "هل تريد البقاء في الاتحاد، أم تريد الاستقلال؟"

أما في الجزائر فكان السؤال الموجه هو نفس السؤال للأقاليم الفرنسية وهو: "هل توافق على الدستور، أم لا؟"[115].

وحين بدأ الاقتراع في صباح 26 أيلول (سبتمبر) 1958، قامت السلطات الفرنسية في الجزائر بتجريد بعض قواتها، لنقل من وقع في ايديها من الناخبين بالقوة، في سيارات النقل الحربية، إلى مواطن الاقتراع، ليجبروا على التصويت بنعم، وبعد نهاية الاقتراع، صرحت الحكومة الفرنسية، أن أهالي الجزائر اشتركوا جميعا في الاستفتاء ولم يتخل عن التصويت مواطن واحد[116].

وهكذا كانت نتائج الاستفتاء في الجزائر، طبقا للأرقام التي نشرها الفرنسيون: "96.5٪" أجابوا بنعم و"3.6٪" أجابوا: لا وصرحت بأن (3416088) أصواتهم صالحة، اقترع منهم (3299908) بنعم و(115791) ب: لا[117].

وبهذه النتيجة أراد دي غول، أن يقول للعالم أنه لا يوجد قمع في الجزائر، وانما مطاردة أناس خارجين عن القانون، وما الجيوش الفرنسية في الجزائر إلا من أجل الأمن، وهذا هو الشعب الجزائري يمنحني ثقته بأعلى نسبة مئوية، لكن جبهة التحرير تنبهت لذلك قبل الاقتراع، ولذا منعت الشعب عن المشاركة في الاقتراع.

ففي مساء نفس اليوم (26 أيلول (سبتمبر) 1958، أذاع فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بيانا قال فيه: "ان الشعب لن يلقي السلاح إلى أن يتم الاعتراف بحق الجزائر في السيادة والاستقلال. والجزائر ليست فرنسا، والشعب الجزائري ليس فرنسيا..." وأشار إلى الاستفتاء قائلا: "ان الاستفتاء حول الدستور الفرنسي الذي بدا اليوم في الجزائر هو ضغط لا يحتمل على شعب يكافح في سبيل استقلال"[118]. بهذا التصريح أرادت جبهة التحرير أن توضح للعالم إنما النتيجة السابقة ما هي إلا مناورة نتجت عن الضغط الذي مورس على الشعب الجزائري من أجل الاقتراع . ولما فشل دي غول في هذه الخطة لجأ إلى خطة أخرى وهي دعوة المجاهدين للاستسلام مع ضمان حياة سعيدة لهم.

د) سلم الأبطال:

ان فشل دي غول في الانتصار على جبهة التحرير وجيشها، عسكريا وسياسيا، دفعه للجوء إلى الحرب النفسية بسلم الأبطال. اثر ندوة صحفية عقدها في 23 تشرين أول (أكتوبر) 1958 قال فيها: " أقول بكل وضوح: أن أغلبية رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة... فليأت سلم الأبطال ... كيف العمل لتنظيم نهاية المعارك؟ فحيث توجد المعارك المحلية، ليس على قادتهم إلا أن يتصلوا بالقيادة العسكرية الفرنسية، في هذه الحالة فان المحاربين سيستقبلون استقبالا مشرفا، وان الحكمة القديمة للمعارك تتطلب أن يستعمل في هذه الظروف العلم الأبيض للمفاوضين"[119].

أما عن أعضاء جبهة التحرير الموجودين في الخارج وأعضاء الحكومة المؤقتة، قال: " أما عن المنظمة الخارجية التي توجه الثورة من الخارج... فما عليهم إلا أن يتصلوا بالسفارة الفرنسية في تونس أو في الربط ـ وأن هذه أو تلك

تضمن لهم الوصول إلى فرنسا، وهنا سنضمن لهم سلامتهم الكاملة كما أضمن لهم حرية الرجوع"[120].

لقد أراد دي غول بهذه الطريقة، التي خاطب بها جيش التحرير خلق فتنة في وسط الجيش، بتعمده أسلوب الاغراء، كما استعمل عبارة (ثوار) بدلا من (متمردين)، واعترف من جهة أخرى بأن ما يجري في الجزائر حرب وليست تهدئة، وذلك بطلبه من المجاهدين تطبيق القاعدة الحربية في التسليم أما عن الحكومة المؤقتة وأعضاء المجلس الوطني للثورة الموجودين في الخارج لكن الثورة استطاعت ان تكشف حقيقة ما ينويه دي غول، بتحديدها لشروط الصلح، فقد جاء في رد الحكومة المؤقتة على سلم الشجعان ما يلي:

"لا للصلح إلا على الشروط الآتية:

1) التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهي ممثلة الشعب باسم مجلس الثورة.

2) الاعتراف بنهاية الاستعمار، وقيام الجزائر بحقها في تقرير المصير.

3) فتح مذاكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.

4) إعلان إيقاف النار على هذه الخطط"[121].

إن هذا الرد للحكومة المؤقتة، جعل دي غول يصطدم بالأمر الواقع أما أن يقبل شروط الصلح التي عرضتها الحكومة الجزائرية، أو استمرار الحرب أنه من غير المعقول ـ بعد مضي أربع سنوات من الحرب، أن يطلب في النهاية من المجاهدين تسليم أنفسهم وهو يعلم المبادئ التي ثاروا من أجلها وهي تصفية الاستعمار من الجزائر والمغرب العربي، دون تحقيق هذه المبادئ.

ولما فشلت القيادة الفرنسة في ذلك، أخذت تروج أمام العالم بأن رجال جبهة التحرير هم الذين لا يجنحون للسلم ولا يريدونه، فكتبت جريدة البرلمان الفرنسية الفرنسة تقول: "هذا الرفض غير معقول لمقترحات الجنرال دي غول النبيلة من أجل وقف إطلاق النار مع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني التي تتخذ من القاهرة مقرا لها بعيدة عن الأخطار .... فالكفاح منذ الآن بدون أمل بالنسبة لجبهة التحرير الوطني"[122].

ولقد سارت على منوالها بقية الصحف الفرنسية الاستعمارية، دون أن توضح معنى السلم الذي دعا إليه دي غول، هل هو سلم أم تسليم؟ كما حملت نفس الجريدة مسؤولية إطالة الحرب لكل من تونس والمغرب، بهدف إخراج الثورة من محتواها الوطني، وادعائها بأنها مسيرة من طرف أيادي أجنبية، فكتبت تقول: "إن مسؤولية إطالة الحرب تعود إلى كل من تونس والمغرب بفتح أراضيها لتكون حصنا منيعا للثوار"[123] ولما لم تحقق هذه السياسة هدفها لجأ دي غول إلى التخطيط للدمج النهائي للجزائر في فرنسا.

هـ) مشروع دي غول 26 أيلول (سبتمبر) 1959:

بلغت السياسة الديغولية الذروة في القمع، وعملت على تغطيته بواسطة تركيز الأنظار في العالم وفي فرنسا، بسياسة تخلق باستمرار املا مشجعا في اقتراب موعد السلم، بصرف النظر عن حقائق القمع الذي يعيشه مجموع الشعب الجزائري، هذه السياسة جعلت عددا كبيرا من الملاحظين يعتقدون بأن "الجو" قد تبدل بعد مجيء دي غول، في حين أن الواقع بخلاف ذلك[124].

فقد كانت أعمال ومشاريع دي غول، تتجه نحو تصفية جيش التحرير الوطني من جهة، وتحقيق دمج الجزائر بفرنسا من جهة أخرى، فبالنسبة

للدمج يكفي التذكير بثلاثة مشاريع تقدمت بها الحكومة الفرنسية، في النصف الأول من سنة 1959، تتعلق بالدمج المالي والاقتصادي للجزائر، فالمشروع الأول يتعلق بإلغاء الاستقلال المالي للجزائر، ودمج ميزانية الجزائر في الميزانية الفرنسة، أما الثاني فينص على توحيد الشارات النقدية بين الجزائر وفرنسا، والثالث ينص على إلغاء الرقابة الجمركية، على السلع والأشخاص، في حالة التنقل بين الجزائر وفرنسا وبالعكس[125].

وبتحقيق تلك المشاريع تصبح الجزائر عبارة عن محافظة فرنسية، وهذا ما كانت الحكومة الفرنسية تعمل على تحقيقه، وأمام هذه السياسة الاندماجية أصبحت جبهة التحرير في حرب جديدة مع فرنسا، متمثلة في إثبات كيانها أمام ادعاءات دي غول ومشروعاته، لكنها أثبتت وجودها بطريقة إيجابية أذهلت غلاة الاستعمار، فقد انتقلت بالحرب سريعا إلى فرنسا ذاتها، مما اضطر السلطات الفرنسية على الاعتراف بالأمر الواقع[126].

وكما تصاعدت عمليات جيش التحرير، وكثرت انتصاراته، مما أجبر دي غول في آب (أوت) 1959، إلى القيام بزيارة المراكز العسكرية الفرنسية بالجزائر، هناك اقتنع بعدم إمكانية القضاء على الثورة عسكريا، فأعلن في 16 أيلول (سبتمبر) 1959، عن مشروع جديد، اعترف فيه لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، لكنه أحاط ذلك بقيود وشروط كادت تجعله مستحيلا[127].

وقد تضمن هذا المشروع البنود الآتية:

أ) أن يتوقف القتال فورا.

ب) أن يتوفر السلام لمدة أربع سنوات، ويقطع هذه المدة إذا ما بلغ مجموع ضحايا الاشتباكات بين شعب الجزائر والفرنسيين، من عسكريين ومدنيين أكثر من مائتي قتيل في العام، وأن يجري في ختام السنوات الأربعة استفتاء شعب الجزائر حول اختار مصيرهم من ثلاثة: الانفصال أو الاندماج والفرنسة الكاملة، أو الحكم الذاتي في ظل الاتحاد الفرنسي.

وقال دي غول أثناء عرضه للمشروع: "... أطلب من جبهة التحرير الى الجزائريين في ولاياتهم الإثني عشرة أن يعبروا عما يريدون من مصير في آخر الأمر، وأن اطلب من الفرنسيين من جهة أخرى أن يصادقوا على اختيارهم"[128].

أراد دي غول من خلال عرضه لمشروعه، أن يعترف بحق تقرير المصير لنجزء الشمالي للجزائر فقط، وذلك باعتماده تعبير (اثني عشر ولاية) باعتبار الولايات الثلاثة الأخرى فرنسية، غير معترف بها جزءا من أرض الجزائر وذلك هو هدف السياسة الديغولية، في تمزيق الجزائر قدر الإمكان، مادامت مصرة على الاستقلال، وجاء في تصريحه كذلك: "ان الانفصال الذي يفضله البعض ويعتقدون أنهم يجدون فيه الاستقلال... وعلى كل حال إذا قرر الجزائريون تطبيق هذه الفكرة الخاطئة فان الجزائريين الذين يريدون أن يضلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا، وستعمل ما في باستطاعتها بأن تجمعهم في مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم"[129].

بهذه الطريقة أراد دي غول أن يعمد إلى تقسيم الجزائر، وبرر ذلك في مشروعه، بعدم وجود وحدة جزائرية على مر العصور، فقال : " منذ خلق العالم لم نسمع بأن الوحدة كانت موجودة في الجزائر، وأن الشعب الجزائري كان يتمتع بسيادته حيث أن الجزائر قد تعاقب عليها غزاة كثيرون: القرطاجنيون والرومان ، والوندال، والبيزنطيون، والعرب السوريون، وعرب قرطبة والأتراك، والفرنسيون. ان هؤلاء احتلوا الجزائر دون أن تكون هناك حكومة جزائرية"[130].

بذلك يتضح البعد الاستعماري لتقسيم الجزائر، باعتبار الجزائر بلدا لم يعرف السيادة على مر التاريخ، وأنه من استعمار لآخر، ونسي الحكومات الوطنية التي قامت في الجزائر، ابتداء من يوغرطة[131] إلى الأمير عبد القادر كما اعتبر الفتح الاسلامي استعمارا، لأنه يرى الخطر كله في العروبة والاسلام وهو أخوف ما يخاف منه الاستعمار.

وفيما يتعلق بموقفه من جبهة التحرير الوطني، قال دي غول في مشروعه: "ان فرنسا لا تعترف بهؤلاء الذين استولى عليهم الغرور وحاولوا أن يفرضوا إرادتهم بالقوة وانها لن ترض بأي وجه من الوجوه أن تتعامل معهم وأن تتفاوض معهم فيما يخص مصير الجزائر"[132].

أما عن موقف جبهة التحرير من مشروع دي غول، فقد جاء في بيان الحكومة المؤقتة في 8 أيلول (سبتمبر) 1959، ما يأتي: "ان الذاتية القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية وجوهرية، ولهذا فمن الوهم تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقر حسابا لهذه الحقائق أو تهدف إلى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها إلى مجموعات عنصرية ودينية. ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر ـ زيادة على هذا بالمبدأ الذي لا يمكن النيل

منه، وهو وحدة التراب الوطني، وتعبر عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تقهر، في معارضة كل محاولة تقسيم"[133].

بهذا البيان استطاعت جبهة التحرير، أن توضح لدي غول بأنه لا تقرير مصير دون الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه، وكان دي غول يهدف من وراء مشروعه، إلى هدفين: الأول خاص بالثورة داخليا ويرتكز على دعامتين:

أ) (في حالة عدم إمكانية التفاوض)، إقامة حكومة مؤقتة بالجزائر من النواب والعملاء المخلصين لباريس، تخول لها سلطات الجزائر الجزائرية ويتم التفاوض معها حول ايقاف القتال، وقد تذهب معها باريس إلى حد الاعتراف بالاستقلال الكامل للجزائر.

ب) (في حالة امكانية التفاوض)، التفاوض حول مائدة مستديرة تساهم فيها الحكومة الجزائرية ازاء ممثلين آخرين لكل الاتجاهات والنزعات السياسية في الجزائر، وقد يعتبر دي غول أن النواب أهم طرف من أطراف المائدة المستديرة[134].

أما الهدف الثاني فهو على الصعيد الدولي، حيث اتخذت الأمم المتحدة قرارات وافقت عليها فرنسا، بأن تحل المشكلة الجزائرية حلا ديمقراطيا سلميا. فكان دي غول يريد أن يثبت من وراء مشروعه، إلى المنظمة الدولية أنه قد نفذ هذا القرار بتطبيق مبدأ تقرير المصير، وما يدل على ذلك أن مشروعه قد أعلن قبيل انعقاد دورة 1959، ليوجد للدول الغربية حليفة فرنسا طريقة للتخلص من مركز حرج، فأصبحت تعلن صراحة تأييدها لفرنسا، مادامت هذه قد قبلت حل المشكلة حلا ديمقراطيا[135].

لقد أراد دي غول من هذا المشروع، الذي رفضته جبهة التحرير من أساسه، خلق منطقة فرنسية في الجزائر، بايجاد جنسية مزدوجة للراغبين في البقاء مع فرنسا، وهذه الفكرة الخطيرة ردت عليها الثورة بكل عنف. فقد صرح الرئيس فرحات عباس في 29 شباط (فبراير) 1960 بقوله: "انه من السخرية كذلك التفكير في تجزئة بلادنا وتقسيمها حسب جماعات، جنسية أو دينية أن مثل هذه الحلول لاسبيل إلى قبولها، ان الشعب الجزائري لا يسعه الا أن يرفضها. وان الجزائر قد حافظت تحت نير الاستعمال على شخصيتها ووحدتها الترابية اننا لن نقبل بأن تمزق في الوقت الذي تدعي فيه لتقرير مصيرها بحرية"[136]. كما جاء كذلك في تصريح للسيد أمحمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة قوله: "أما فيما يخص الجنسية المزدوجة فاننا نرفضها لأنها بعيدة كل البعد عن وجهة نظرنا، انها فكرة تناقض الواقع الجزائري كما تناقض الواقع الفرنسي نفسه"[137].

لم يتوقف دي غول في مشروعه عند ذلك الحد، بل أراد أن يعزف عن الجانب الحضاري، وهو تحرير المرأة الجزائرية بتقليدها المرأة الفرنسية فدعا إلى تحرير المرأة من الحجاب، ونظم لهذا الغرض مسرحية مفادها ان فتاة جزائرية نزعت الحجاب في مهرجان نظمته السلطات الاستعمارية استجابة للنداء، واستغلت الصحافة الفرنسية الحادث، لكن سرعان ما تبين ان الفتاة كانت ابنة أحد الجزائريين المتجنسين، لم تعرف الحجاب في حياتها[138].

لكن المرأة الجزائرية، برهنت عن التفافها حول جبهة التحرير الوطني ورفضها لكل ما يصدر عن الاستعمار، مهما كانت قيمته. فبعد خطاب سوستيل الداعي لحرية المرأة من الحجاب، وبعد تلك المسرحية، قامت المرأة الجزائرية في

اليوم التالي بالتزام الحجاب، بحيث لم تظهر امرأة جزائرية في الطريق سافرة، وفي اليوم الآخر حتى اللواتي كن سافرات عن وجوههن قبل الحادث عدن إلى الحجاب، متمسكات في ذلك بمظهر من مظاهر شخصيتهن الوطنية[139].

وأمام هذه الهزائم السياسية التي منيت بها كل المشاريع الفرنسية والتي حاولت من خلالها إيجاد طريقة لإبعاد الشعب الجزائري عن ثورته لجأت السلطات الاستعمارية مرة أخرى إلى استعمال الحرب النفسية، بواسطة ضباط قادرين على فهم اللغة العربية، ولهجات الشعب الجزائري، واستعملت الوسيلة الاستعمارية المعروفة "فرق تسد"، وفكرة بناء مستوصفات، وطرقات لتسهيل الاتصال بالأهالي، وقد بلغ عدد هؤلاء الضباط سنة (1958) 884 ضابطا و603 ضابطا مساعدا، و1740 جنديا، وكانت موزعة على 660 دائرة إدارية[140]. وعملت على تدعيمهم بشتى الوسائل لتنفيذ مهمتها.

وذلك لأن الاستعمار الفرنسي، كان يخطط على حرب طويلة المدى لمحو هزائمه بانتصار عسكري، وهذا ما أكده دي غول لدى زيارته للعسكريين في الجزائر في 4 أذار (مارس) 1960، بقوله :"يجب أن تتأكدوا بأننا مازلنا في الجزائر لمدة طويلة جدا، واننا لن نسوي شيئا قبل انتصارنا العسكري، وأنه يجب أن تبقى فرنسا في الجزائر، أنتم تحاربون من أجل أن تبقى فرنسا في الجزائر. أنا واثق فيكم"[141].

10- الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة:

أمام الوضع السياسي الذي تواجهه الثورة، من جراء المشاريع السياسية التي يعتزمها دي غول لتصفية الثورة، وتصاعد العمليات العسكرية في الجزائر، والقمع الذي يعاينه الجزائري. اجتمع المجلس الوطني للثورة، في دورة عادية

بطرابلس الغرب (ليبيا)، من 16 كانون أول (ديسمبر) 1959 إلى 18 كانون الثاني (جانفي) 1960، وبعد أن استمع المجس للبيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة، انصرف إلى بحث الوضعية العسكرية واتخاذ مقررات تتعلق بالخطط العسكرية، وبتنظيم طاقة جيش التحرير الوطني وتعزيزها. كما درس وضعية الشعب، وكذلك السياسة التي تتبعها الحكومة الفرنسية، لكبت الثورة، واتخذ تدابير في الميدان التنظيمي لتقوية الكفاح وجعله أكثر شدة وصرامة[142].

وصادق المجلس على موقف الحكومة الجزائرية، من مبدأ تقرير المصير وإعطائها حرية المبادرة في اتخاذ الموقف، الذي تراه صالحا فيما يتعلق بفتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وقرر تعزيز إمكانية الثورة السياسية والعسكرية وتلقى الاعانة من كل المصادر التي تتعاطف مع القضية الجزائرية[143]، وفيما يخص التنظيم الداخلي للثورة، خاصة تنظيم جيش التحرير، قرر المجلس إنشاء مجلس أركان حرب لمواجهة هذه الوضعية، وبما أن الجيش الفرنسي كان قد عزز خطوطه على الحدود، فأصبح من الصعب تموين الداخل عن طريق تونس والمغرب[144]. كما انشأ المجلس لجنة وزارية للدفاع داخل الحكومة المؤقتة ترتبط بها مباشرة هيئة أركان الحرب، وقام المجلس الوطني، بتعديل الحكومة المؤقتة على النحو التالي.

رئيس مجلس الوزراء	فرحات عباس
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية	كريم بلقاسم
نائب رئيس الوزراء	أحمد بن بلة
وزراء دولة	آيت أحمد حسين ـ رابح بيطاط ـ

	محمد بوضياف ـ محمد خيضر ـ سعيد محمدي.
وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية	عبد الحميد مهري.
وزير السلاح والمواصلات العامة	عبد الحفيظ بو الصوف
وزير المالية والشؤون الاقتصادية	أحمد فرانسيس
وزير الأخبار	محمد يزيد
وزير الداخلية	الأخضر بن طوبال.[145]

وجاء في البلاغ الخاص باللجنة الوزارية الخاصة بالدفاع: "عملا بتوصية من المجلس الوطني للثورة الجزائرية عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السادة كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الخارجية والأخضر بن طوبال وزير الداخلية وعبد الحفيظ بو الصوف وزير السلاح والمواصلات عينتهم كأعضاء في اللجنة الوزارية الحربية"[146].

وخرج اجتماع المجلس الوطني للثورة، ببيان سياسي جاء فيه فيما يتعلق بالداخل والخارج، والسياسيين والعسكريين: "القضاء نهائيا على المشكلة المزيفة التي ظل الاستعماريون يلوكونها، نعني بها ما يسمى بالداخل والخارج وبالسياسيين والعسكريين وبالمتشددين والمعتدلين وبانصار سياسة الشرق والغرب... الخ". وجاء كذلك فيما يخص الحرب التحريرية :"ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية الواثق من أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لن تدخر أي جهد إلى حل سلمي ـ يؤكد عزم الشعب الجزائري على مواصلة الكفاح كل المدة التي تفرض فها عليه الحرب مادامت أهدافه لم تتحقق"[147].

لقد استطاع الشعب الجزائري ومجاهدوه الثبات أمام كل المحاولات الاستعمارية، السياسية منها أو العسكرية، كما ثبت أمام المحتشدات وألوان التعذيب والتجويع، التي استعملها دي غول ضده ليستسلم، ورفض كل المشاريع التي جاءت بها الجمهورية الخامسة والداعية إلى فرض الاستسلام على جيش التحرير، بالوسائل السياسية بالتفرقة بينه وبين حكومته المؤقتة وأثبتت جبهة التحرير من جهتها، أنها في مستوى التحدي لكل تلك المشروعات آنفة الذكر، كما أن المقررات التي خرج بها اجتماع المجلس الوطني للثورة أكدت صفة الدوام والاستمرارية للثورة الجزائرية، ولجبهة التحرير بوصفها ممثل الشعب الوحيد، وانها مستعدة لخوض الحرب، إلى أن يعترف المستعمر بالحقوق الثابتة للشعب الجزائري، التي اندلعت من أجلها الثورة.

الهوامش

[1] المجاهد: 14 آب، أوت 1961، ص: 12.

[2] محضر جلسات اجتماع المجلس الوطني للثورة، القاهرة 28 أوت 1957، ص 1ـ3.

[3] المجاهد: المصدر السابق: 12.

[4] المجاهد توفيق المدني: حياة كفاح، المصدر السابق، ص: 399.

[5] المجاهد: 1 أفريل 1958، ص: 3.

[6] المصدر نفسه: ص، 3.

[7] يحي بو عزيز: المصدر السابق، ص: 377-378.

[8] يحي بو عزيز: (ملامح ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف دوغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1962)، مجلة الأصالة، عدد خاص 74/73، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، سبتمبر أكتوبر 1979، ص:26.

[9] الجنرال ديغول: مذكرات الأمل، ترجمة: سموحي فوق العادة بيروت، منشورات عويدات، 1971، ص: 59ـ60.

[10] الرائد السنوسي حسين مجاهد كان بمنطقة الحدود.

[11] نسبة إلى الجنرال شال، وهذا الخط شبيه بخط موريس لكن أقل منه ويأتي بعده في التراب الجزائري.

[12] لقاء مع الرائد السنوسي حسين، الملحق العسكري بسفارة الجمهورية الجزائرية في العراق.

[13] يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين المصدر السابق، ص: 380.

[14] لقاء مع الرائد السنوسي حسين، المصدر السابق.

[15] عين المجاهد أحمد بن شريف قائدا على الحدود الجزائرية التونسية في شهر ماي 1959.

[16] أحمد بن شريف: فجر المشتاق أو لمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1977، ص:99.

[17] لقاء مع الرائد السنوسي حسين: المصدر السابق.

[18] أحمد بن شريف: المصدر السابق، ص: 9ـ91، 93.

[19] جوان غيليسبي: المصدر السابق، ص: 193.

[20] صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالمية 1964، ص: 95.

[21] الجنرال ديغول: المصدر السابق، ص: 21 ــ 22.

[22] المصدر نفسه، ص: 24ــ25.

[23] فرانتز فانون: من أجل افريقيا، المصدر السابق، ص: 107.
[24] حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: المصدر السابق، ص: 103.
[25] سعد زغلول فؤاد: فالمصدر السابق، ص: 241.
[26] المصدر نفسه، ص: 242.
[27] حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: المصدر السابق، ص: 103.
[28] سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص: 242.
[29] الجمهورية الجزائرية وزارة الأخبار للحكومة المؤقتة : ولايات الكفاح مارس 1961، ص: 30.
(ستتم الاشارة لها بـــ ولاية الكفاح فيما بعد).
[30] سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص:250.
[31] المصدر نفسه، ص: 250
[32] جوان غيليسبي: المصدر السابق، ص: 200-201.
[33] محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب ببيروت، دار الكتاب للنشر 1981، ص: 83.
[34] فرانتز فانون: من أجل افريقيا، المصدر السابق، ص: 146
[35] أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، المصدر السابق، ص 399.
[36] مدينة المغرب الأقصى، عقد بها المؤتمر.
[37] جوان غيليسبي: المصدر السابق، ص: 194.
[38] يقصد بالشروط التي أعلن عنها في بيان أول نوفمبر 1945، والتي أقرها مؤتمر الصومام 1956.
[39] لقاء مع الأستاذ أحمد توفيق المدني.
[40] أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، المصدر السابق، ص: 302 ـــ 303.
[41] Jaque c. du chemin . Ibid p 261
[42] وقد حدد تشكيلها كما يلي:

رئيس الحكومة	فرحات عباس
نائب رئيس وزير القوات المسلحة.	كريم بلقاسم
نائب رئيس	أحمد بن بلة
وزراء دولة	حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر
وزير الشؤون الخارجية	محمد الأمين دباغين
وزير السلاح والتموين	محمود الشريف

وزير الداخلية	الأخضر بن طوبال
وزير الاتصالات العامة والمخابرات	عبد الحفيظ بو الصوف
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية:	أحمد فرانسيس
وزير شؤون المغرب العربي:	عبد الحميد مهري
وزير الأخبار	محمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية:	ابن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية	أحمد توفيق المدني
كتابة الدولة:	الأمين خان – عمر الصديق - مصطفى اسطنبولي.

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة، وهي تباشر مسؤوليتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة 4 ربيع الأول 1378 هـ. الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958. على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر.

ينظر : المجاهد 19 سبتمبر 1958، ص: 1.

[43] المجاهد 10 أكتوبر 1958، ص: 1.

[44] ولايات الكفاح: المصدر السابق، ص: 30-31.

[45] كلمة القوم أو القومية، أطلقها المستعمر على المجندين الجزائريين الذين كانوا في صفوف قواته، ليحارب بهم جيش التحرير الوطني.

[46] كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

[47] ولايات الكفاح: المصدر السابق، ص:32.

[48] المصدر نفسه، ص: 32

[49] سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص: 261.

[50] المصدر نفسه، ص: 258-259.

[51] فرانتز فانون: من أجل افريقيا، المصدر السابق، ص: 145.

[52] صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة، المصدر السابق، ص: 100-101.

[53] الجنرال دي غول: المصدر السابق، ص: 71-72.

[54] المجاهد: 25 أفريل 1961، ص: 8.

[55] المصدر نفسه، ص: 9.

[56] المصدر نفسه، ص: 9.

[57] مجلة الجندي: (ثورة نوفمبر وانعكاساتها على السياسة الفرنسية) المصدر السابق، ص:20.

[58] مدينة في الشرق الجزائري تبعد عن قسنطينة بحوالي 118 كلم.

[59] لقاء مع المجاهد صالح بن طامة: المصدر السابق.

[60] المصدر نفسه.

[61] نسبة إلى الجنرال شال قائد الطيران الفرنسي بالجزائر.

[62] المجاهد: 14 جوان 1959، ص:8.

[63] المجاهد: 16 نوفمبر 1959، ص: 5.

[64] ولايات الكفاح: المصدر السابق، ص:

[65] يقصد الجنرال شال.

[66] الجنرال دي غول: المصدر السابق، ص: 73.

[67] بوطمين جودي الأخضر: لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها، المصدر السابق، ص:75-76.

ينظر كذلك: - المجاهد 16 أفريل 1959.

- الجنرال دي غول: المصدر السابق، ص: 73، 88-89.

- المجاهد 27 جويلية 1959.

[68] المجاهد 1 ماي 1959، ص:5.

[69] المجاهد 27 جويلية 1959، ص:5.

[70] المصدر نفسه، ص: 5.

[71] المجاهد 27 نوفمبر 1961، ص : 6.

[72] لقاء مع الرائد السنوسي حسنين: المصدر السابق.

[73] لقاء مع السيد صالح بن طامة: المصدر السابق.

[74] ولايات الكفاح: المصدر السابق، ص: 38.

[75] المصدر نفسه، ص: 38

[76] المصدر نفسه، ص: 37

[77] المصدر نفسه، ص: 38

[78] المصدر نفسه، ص: 37

[79] المجاهد 1 جوان 1959، ص: 7.

[80] المصدر نفسه، ص: 7

[81] عثمان بن طاهر : (كيف تحررت الجزائر)، مجلة أول نوفمبر، العدد 44، الجزائر، 1980، ص : 55.

[82] الجمهورية الجزائرية وزارة الأخبار للحكومة المؤقتة: حرب الابادة في الجزائر (مراكز التجميع)، ديسمبر 1960، ص: 22.

[83] المصدر نفسه، ص: 23.

[84] المصدر نفسه، ص: 26.

[85] المصدر نفسه، ص: 24.

[86] المصدر نفسه، ص: 7.

[87] المصدر نفسه، ص: 39.

[88] الجمهورية الجزائرية الحكومة المؤقتة: مذكرة حول التشهير بميثاق الحلف الأطلسي، ص:1.

[89] الجنرال: "آلار" كان من القادة العسكريين في الجزائر، وانتقل منها إلى ألمانيا في مارس (آذار) 1959، حيث أسند إليه منصب في نطاق القيادة الفرنسية في الحلف الأطلسي.

90

91

92

93

94

95

96

97

98

99

[100] وزارة الأخبار: بيانات وتصريحات الرئيس فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جانفي 1960/ أفريل 1960، طبعة ماي 1960، ص: 31.

[101] مذكرة حول التشهير بميثاق الحلف الأطلسي، المصدر السابق، ص: 5.

[102] الجنرال ديغول: المصدر السابق، ص: 55.

[103] صلاح العقاد: المصدر السابق، ص: 100.

[104] يقصد حكومة التحرير الفرنسي التي ألفها دي غول في الحرب العالمية الثانية، وكان مقرها في الجزائر العاصمة.

[105] الجنرال ديغول: المصدر السابق، ص: 49.

[106] فرانتز فانون: من أجل افريقيا، المصدر السابق، ص: 139.

[107] سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص

[108] سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص

[110] علي بومنجل : (شهادات عن اندلاع الثورة وردود فعلها، جريدة الجمهورية، الجزائر، وهران، نوفمبر 1981، ص:4.

[111] محمد الميلي: المصدر السابق، ص: 24.

[112]

[113]

[114] جوان غيليسبي: المصدر السابق، ص: 197.

[115] صلاح العاقد: محاضرة في تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، المصدر السابق، ص 77.

[116] سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص: 255.

[117] جوان غيليسبي: المصدر السابق، ص: 199.

[118] سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص: 255.

[119] الجمهورية الجزائرية الحكومة المؤقتة: مذكرة عن الاعتراف الدولي لحرب الجزائر، ص: 35.

[120] المصدر نفسه، ص: 35.

[121] لقاء مع الأستاذ: أحمد توفيق المدني: المصدر السابق.

[122] Le Journal du Parlemnt 30 Octobre 1958 : P. IOp. Cit : P. 4

[124] المجاهد : 1 جانفي 1961 ص 21.

[125] محمد الميلي : المصدر السابق، ص: 91-92

[126] حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: المصدر السابق، ص: 104.

[127] يحيى بوعزيز: المصدر السابق، ص: 355.

[128] سعد زغلول فؤاد: المصدر السابق، ص : 291، 292.

[129] صلاح العاقد: محاضرة في تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، المصدر السابق، ص : 108-109.

[130] المصدر نفسه، ص: 107.

[131] زعيم جزائري قاوم الاحتلال الروماني.

[132] صلاح العاقد: المصدر السابق، ص : 111.

[133] المجاهد : 27 مارس 1961، ص: 8.

[134] المصدر نفسه، ص: 6.

[135] صلاح العاقد: المصدر السابق، ص : 81.

136 الجمهورية الجزائرية وزارة الأخبار: بيانات وتصريحات الرئيس فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (جانفي 1960 - أفريل 1960)، ص: 22.

137 المجاهد : 14 جوان 1959، ص: 5.

138 محمد الميلي: المصدر السابق، ص: 80.

139 ع. بن محمد (دور المرأة الجزائرية في الكفاح المسلح) مجلة أول نوفمبر، عدد خاص 39، الجزائر، نوفمبر 1979، ص: 115.

140 المجاهد 9 أكتوبر 1961، ص: 7.

141 المصدر نفسه، ص: 7.

142 المجاهد: 25 جانفي 1960، ص: 8.

143 المجاهد: 14 أوت 1961، ص: 8.

144 فرانتز فانون: من أجل افريقيا، المصدر السابق، ص: 183.

145 المجاهد: 25 جانفي، 1860، ص: 8ـ9.

146 المصدر نفسه، ص: 9.

147 المصدر نفسه، ص: 3، 9.

الفصل الخامس

المرحلة الأخيرة لثورة التحرير

1ـ انتصارات جيش التحرير الوطني.

2ـ انهيار الاقتصاد الفرنسي.

3ـ موقف الرأي العام الفرنسي.

4ـمظاهرات الشعب الجزائري.

5ـ مشكلة الصحراء والبترول.

6ـ المفاوضات.

المرحلة الأخيرة لثورة التحرير

1- انتصارات جيش التحرير الوطني:

نجحت الثورة في توحيد الشعب، والتفافه حول جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، وولائه لحكومته المؤقتة، وبذلك استطاعت أن تفشل كل الخطط الاستعمارية، بفضل تخطيطها لتنظيم الشعب وتطوير جيش التحرير، الذي رسم في مؤتمر الصومام، ونتيجة لذلك زادت فعاليات جيش التحرير، بالنشاط والانتصار على الحصار الذي ضربه جيش الاحتلال، كما رد على محاولة التقسيم بمعارك برهنت للمستعمر أن الجزائر جسم واحد شمالها وجنوبها.

فعلى الحدود الجزائرية التونسية، كانت معركة "عين الزانة" شمال مدينة سوق أهراس[1]، والتي استهدفت مركز عين الزانة، الذي أقامته سلطات الاحتلال لمراقبة خطي موريس وشال، من تسلل المجاهدين لادخال السلاح. وقد تم التخطيط لهذه المعركة، في يومي 12 و13 تموز (جويلية 1959 بقيادة المجاهد عبد القادر شابو[2] ومساعديه، ودارت المعركة يوم 14 تموز (جويلية) (العيد الوطني الفرنسي)، وتمثلت خسائر المستعمر في تحطيم المركز على آخره، مع مجموعة كبيرة من آليات، ومقتل عدد كبير من الضباط والجنود، أما في جانب جيش التحرير، فقد استشهد مجاهدان، وجرح واحد وعشرون آخرون[3].

ومن معارك جيش للتحرير التي أقامت الدليل، على استعداد الجزائر للتضحية من أجل وحدة ترابها، "معركة جبل بوكحيل" بالولاية السادسة بقيادة المجاهد العقيد محمد شعباني قائد الولاية، وكانت ردا على المستعمر الذي ادعى أن الصحراء بمنأى عن الثورة واعتبارها جزءا من فرنسا، وقد دامت المعركة يومي

17 و18 أيلول (سبتمبر) 1961، والتي أعد لها المستعمر قوات ضخمة بلغت (45 ألف جندي)، مدعمة بأسراب من الطائرات الحربية المختلفة، اضافة إلى مدفعية الميدان الثقيلة والمدرعات وغيرها، أما وحدة جيش التحرير فكانت من حوالي فيلق تقريبا، واستطاع أن يحرز نصرا كبرا أمام قوات الاحتلال التي استعملت أنواع الأسلحة كافة، والقصف بقنابل النابالم والقنابل المحرقة، فكانت النتيجة، أن تكبد المستعمر خسائر جسيمة بلغت (900 قتيل) و(800 جريح)، واسقاط 6 طائرات، أما في جانب جيش التحرير فكانت ضئيلة جدا، ويعلل ذلك المجاهدون، إلى كونهم كانوا يحاربون من مواقع كانت معدة سلفا، كما كان للوضع الطبيعي الذي تميزت به منطقة العمليات دور مساعد لذلك[4].

لقد كثرت في تلك الأثناء، عمليات جيش التحرير في كامل التراب الوطني، مما ادى إلى التنافس بين كتائبه، للقيام بعمليات ناجحة أكثر، وفي هذا يقول المجاهد الرائد محمد روينة[5]: " الكتيبة التي تقوم بعمليات أكثر لها امتيازات أكثر في الهدايا ووسائل الشكر، هذا ما خلق التنافس بين الكتائب. هذه وسيلة من وسائل تدعيم كفاحنا وتقوية ضربات قوية للعدو"[6].

ان انتصارات جيش التحرير الوطني، أذهلت الضباط الفرنسيين، فقد جاء في قول أحدهم: " لا يمكن هؤلاء... الذين عرفناهم منذ قرن وثلث قرن فربيناهم على الاستكانة ودربناهم على الطاعة وقتلنا في نفوسهم الاسلام وأمتنا على ألسنتهم العربية وبشرناهم بالمسيحية، وفصلنا بينهم وبين العرب في الأقطار الأخرى... وأردنا أن نجعلهم قلة مستضعفة في البلاد... حتى أصبح الجزائريون في رأينا مسوخا من غير جنس ولا لغة ولا دين ولا تاريخ ولا تقاليد، لابد أن يكون هؤلاء المردة من جنس غير الجنس ومن بلد غير البلد"[7].

هكذا كانت مفاجأة جيش التحرير للمستعمرين، الذين نسوا أن الجزائري حافظ طوال هذه المدة على شخصيته العربية الاسلامية، التي كان يستمد منها روحه، وما تلكأ يوما عن مطاردة المستعمر، طوال فترة الاحتلال قال السيد ابن الشريف: "ان شعار الاسلام والوطن هو النداء الأساسي والجملة الوجيزة التي كانت تمد الثورة الجزائرية بالقوة والاستمرار، وعبأت جميع الطاقات ووحدت جميع الجهود وحققت كل الأهداف"[8].

وعن عمليات جيش التحرير، يقول الضابط الفرنسي "سابواز" « saboiz »: "أما العمليات الحربية فقد حاولت القيادة أن تجند لها وحدات خصيصة من المجندين لكن النتيجة كانت مخيبة للأمال وأن فرق جيش التحرير تتجمع أنذاك لتبيد الوحدة الفرنسية فإذا وجهت قيادتنا امدادات ضخمة للقضاء على فرق الثوار تتجزأ تلك الفرق وتذوب"[9].

كما رأت جبهة التحرري الوطني أن توسع نشاطها في فرنسا، فعملت على تنظيم الجزائريين هناك، بأحداث خلايا جديدة، وارتفع عدد المناضلين بداخلها، فيقول السيد محمد لبجاوي[10]: " بلغت جبهة التحرير منتهى القوة... كانت الخلية تضم، في المناطق، 6 أو 7 محاربين، فأصبحت تضم التشكيلة (10 إلى 20)، والفصيلة (60 إلى 100)، واللواء (150 إلى 300)، والقطاع (600 إلى 900)، والإقليم (1800 إلى 2700) والمنطقة (5200 إلى 8000)، والمحافظة (11000 إلى 15000)، والولاية (25000 إلى 30000)[11].

ان هذه الانتصارات التي حققتها الثورة، في المجالين التنظيمي والعسكري، وتصاعدها في ساحة المعركة بالجزائر، وفي فرنسا ذاتها، إضافة إلى

التصميم الفرنسي على تصفية الثورة، والانفاقات المتزايدة، أدت إلى حدوث أزمة في الاقتصاد الفرنسي.

2ـ انهيار الاقتصاد الفرنسي:

لقد خسرت الميزانية الفرنسية، في خلال عامي 1957 و1958، نحو (2000 مليون دولار)، من العملات الذهبية والأجنبية، نتيجة زيادة وارداتها على صادرتها، ورغم مبادرة الحكومة على فرض قيود على الاستيراد من الخارج، ومحاولة زيادة الصادرات قد سجلت التجارة الخارجية عجزا، بلغت قيمته أكثر من (1000) مليون دولار، حتى نهاية عام 1957 وارتفع التضخم النقدي، وانخفضت القوة الشرائية، وضج الشعب من كثرة الضرائب الاستهلاكية، التي تحاول الحكومة عن طريقها تغطية بعض نفقاتها في حرب الجزائر، وتخسر ميزانية فرنسا سنويا في الجزائر (1800) مليون دولار[12].

فلقد كان المستعمر ينفق ما يزيد عن ثلاثة مليارات يوميا، على جيشه الموجود بالجزائر، والذي يبلغ مليون عسكري، إضافة إلى ذلك، ثلاثة مليارات تخرج من خزينته شهريا بالعملة الصعبة، على يد العمال الجزائريين في فرنسا لصالح الثورة، فضلا عن فقدان المحتل للغلة التي كان يحصل عليها من الجزائر[13].

وبعدما ثبتت الحقيقة للمستعمر، بإنهاك بلاده بالديون وتنبه على ما أصاب جيشه من خسارة بشرية، أثناء المعارك مع جيش التحرير، ونشاط الفدائيين والمسبلين في عقر داره، صرح الجنرال دي غول، معترفا بانهزام بلاده سياسيا وعسكريا واقتصاديا، قائلا: " لقد أنقذت فرنسا في المرة الأولى وسوف أنقذها في المرة الثانية"[14].

أراد دي غول أن يوضح بأنه أنقذ فرنسا أبان الحرب العالمية الثانية من الاحتلال الألماني، وهو الآن جاء لينقذها مرة ثانية من الحرب الجزائرية عندما أصبحت مهددة باحتلال اقتصادي، من طرف دول الغرب، وبصفة خاصة من أمريكا.

ويؤكد دي غول أيضا، بأن بلاده كانت على شفا الانهيار من جراء الحرب الجزائرية، فيقول: "كنا في جميع المجالات على حافة النكبة. ان ميزانية عام 1958 كانت تنطوي على عجز يبلغ في الأقل 1200 مليار فرنك ويتجاوز ديننا الخارجي مبلغ ثلاثة مليارات دولار، وفي ميزاننا التجاري، ان الواردات تكاد تبلغ 75 بالمئة... ومن حيث الاحتياطي، لم يبق لدينا في الأول من حزيران، سوى ما يعادل 630 مليون دولار من الذهب والقطع النادرة، أي قيمة ما نستورده خلال خمسة أسابيع... وقد كنا في الواقع أمام احتمالين: اما ظهور المعجزة، أو الافلاس"[15].

وللتخفيف من الانهيار الاقتصادي، الذي آلت إليه فرنسا، لجأت حكومتها إلى الاقتراض من الشعب، وتوقيف كل المشاريع التنموية، والرفع في نسبة الضرائب، فيقول دي غول: " وقد اتفقت مع انطوان بيناي[16] على المباشرة فورا بطرح قرض سيتخذ طابع مشروع وطني واسع النطاق... وفي الأيام الأخيرة من تموز، اتخذت حكومتي سلسلة من القرارات... فان زيادة الرواتب والأجور التي كان مقررا تنفيذها هذه الفترة في الإدارة والخدمات العامة، قد أجلت إلى السنوات القادمة... وفرضت رسوم إضافية تبلغ (50) مليار فرنك على الشركات، ورفع سعر مبيع البنزين... وأوقفت جميع الإعتمادات الممنوحة إلى كثير من مشروعات الأبنية، وأعمال التجهيزات"[17].

لقد عاشت فرنسا تلك الوضعية، المترتبة على حرب الجزائر، التي وظفت لها فرنسا الامكانيات الاقتصادية والبشرية، لتحصل على نصر عسكري تخفف به من حدة الأزمة الاقتصادية، فقد ساهمت الميزانية العامة في ميزانية حرب الجزائر، بنسبة 25 في المائة سنتي 1954 و 1955، وارتفعت إلى 40 في المائة سنتي 58- 1959 [18]. لتنفيذ المشاريع التي خططها دي غول لتصفية الثورة.

وأمام الانتصارات المستمرة للثورة، والهزائم التي تراكمت على فرنسا في كل المجالات، اقتنع دي غول بأن طريق النصر أصبح مسدودا، أمام تطورات الثورة الجزائرية، فصرح في أواسط كانون الأول (ديسمبر) 1960 بقوله: "قد أضحى ثابت لدي، أن استمرار هذا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوى الخيبة والمآسي، وأنه حان الوقت للخلاص منه"[20].

من الأقوال السابقة للرئيس الفرنسي الجنرال دي غول، يتضح إلى أي مدى كان تأثير الثورة الجزائرية في الوضع الفرنسي، اذ أثر الانهيار الاقتصادي والأزمات السياسية، في الحياة اليومية للمواطن الفرنسي، الذي أصبح يعيشها ويستنكرها، وصار ينادي بحل القضية الجزائرية، حتى يخرج من تلك الأزمة، اضافة إلى ما يلاحظه من الهزائم العسكرية التي يلاقيها جيشه في الجزائر، كل ذلك أدى به إلى استنكار سياسة حكومته الاستعمارية في الجزائر.

3ـ موقف الرأي العام الفرنسي:

لقد ساعدت تلك الأزمات على إطلاع الرأي العام الفرنسي، بحقيقة الثورة الجزائرية، من أنها ليست ضده، وإنما ضد الاستعمار، وبأن المجاهدين ليسوا متمردين وسفاكي دماء، كما كانت تنعتهم السلطات الفرنسية، بل هم طلاب حق مغتصب، ثاروا من أجل انتزاعه من يد المحتل.

ولقد جاء نداء الرئيس فرحات عباس إلى أوربيي الجزائر، في 7 شباط (فبراير) 1960، ليوضح لهم حقيقة الثورة الجزائرية، فقال: "إن الحرب الدائرة في الجزائر ليست حرب العرب ضد الأوربيين ولا هي حرب المسلمين ضد المسيحيين، وليست كذلك حرب الشعب الجزائري ضد الشعب الفرنسي وإنما هي حرب فرضت على شعب بقي دهرا طويلا في الإهمال الذي هو مصدر آلامه ومتاعبه، إنها حرب شعب بقي زمنا طويلا مداس الكرامة مهان الشخصية لقد آن الوقت لإدراك الأسباب الحقيقية لكفاحنا المشروع"[21].

وأصبح يسود الرأي العام الفرنسي جو من الامتعاض واليأس، من جراء حرب الجزائر، ويؤكد ذلك الانقسام في جمعية الطلبة، وهيئة التعليم والزعزعة التي أصابت الجيش، وتدخل الكرادلة[22]، وامتعاض رجال الشرطة فكل هذه الظواهر تكشف عن الحيرة التي تسود الحياة المعنوية والسياسية الفرنسية[23].

وقد نشر "المكتب الوطني لحركة السلام الفرنسي" بيانا، حول القمع الذي تمارسه الشرطة الفرنسية ضد الجزائريين، ما يلي: "ان مثل هذه الأعمال العنصرية،... والحقود التي يقوم بها المدنيون الأوربيون في الجزائر وخصوصا وهران، ولن يكون لها من نتيجة اللهم الا توتير العلاقات المقبلة بين فرنسا وجزائر الغد"[24].

كما جاء في بيان "الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا"، تأكيده على استمرار المفاوضات مع الحكومة الجزائرية، للحد من الحرب، ما يأتي: "ان الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا يؤكد من جديد أن المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والوصول بهذه المفاوضات الى هدفها المنشود هو وحده الكفيل بوضع حد لهذه الوضعية الدامية"[25].

لقد أصبحت المسألة الجزائرية، مثار انقسام شديد في الرأي العام الفرنسي، واتسعت دائرة الانقسام، فلم تصبح قاصرة على الخلاف التقليدي بين اليمين واليسار، على المشكلات الاستعمارية، بل انضمت فئات كثيرة إلى معارضة الحرب في الجزائر، وكان أشهرها اضافة إلى المنظمات السابقة صدور بيان عن (121) شخصية يمثلون رجال الفكر والأدب الفرنسي، أمثال جان بول سارتر، وسيمون دي بوفوار، وجان عمروش، وايمي سيزار، وكلودروا وفرانسواز سان جان وغيرهم[26].

فقد دعوا في بيانهم الشباب الفرنسي، إلى تبرئة ضمائرهم إذا عمدوا إلى إهمال الأوامر التي لا تتفق مع المبادئ الانسانية، ومما جاء في البيان ما يلي: "الفرنسيون ببقائهم صامتين يعتبرون متواطئين في هذه الأعمال الاضطهادية العنصرية، التي أصبحت باريس مسرحا لها، والتي تعود إلى تلك الأيام السوداء أيام الاحتلال النازي... ان الموقعين يتوجهون بالنداء إلى جميع الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية، ليس فقط للمطالبة بايقاف هذه التدابير المهنية، ولكن للاعراب عن تضامنهم مع العمال الجزائريين"[27] كما انضم رجال الكنائس إلى التنديد بأعمال التعذيب واستنكروها، وقامت مظاهرات في أواخر سنة 1961، معادية لدي غول نادت بتولي الجيش السلطة[28].

ان هذه الصحوة التي عمت فرنسا، لم تقتصر على الرأي العام في فرنسا بل شملت حتى بعض الفرنسيين في الجزائر، قال العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية: " ومن الجدير بالتسجيل ان اتصال المدنيين الفرنسيين بجيش التحرير، قد كثر وتعدد في المدة الأخيرة، وأصبحوا يدفعون اشتراكاتهم طوعا كبقية الجزائريين من غير أن نفرض عليهم شيئا"[29].

لقد استغلت جبهة التحرير هذه الصحوة وأخذت تنشط في اثارة الرأي العام الفرنسي ضد السلطة الاستعمارية التي تتولى أمره وتقوم بالجرائم باسمه وشمل نشاط الجبهة حتى رجال الجيش الفرنسي ذاته، من أجل توعيتهم الحرب التي يموتون من أجلها، ولقي ذلك الاجراء نجاحا إلى حد ما قال العقيد علي كافي: " وقد وزعنا مناشير عديدة على الجنود الفرنسيين أفهمناهم فيها طبيعة المعركة التي نقوم بها، وقد أثرت فيهم تلك المناشير حتى أن بعض الضباط ثاروا وسخطوا على قادتهم فألقى بهم في السجن"[30] والذي زاد الشعب الفرنسي اقتناعا بثورة الجزائر، خروج الشعب الجزائري في مظاهرات متوالية، مطالبا بالاستقلال، ومعبرا عن ثقته في جبهة التحرير والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

4ـ مظاهرات الشعب الجزائري:

عمل الاستعمار الفرنسي على تكثيف جهوده العسكرية في الجزائر بمساعدة الحلف الأطلسي، لتضييق الخناق على جيش التحرير الوطني، فخرج الشعب الجزائري ليبرهن على التفافه حول الثورة من جهة، وليشتت قوات المستعمر من جهة أخرى، قال المجاهد يوسف يعلاوى[31]: "عندما ضيق الاستعمار الخناق على جيش التحرير، وارغامه على مغادرة مواقعه واخفاء نفسه وبتصغير عدد وحداته، هب الشعب في مظاهرات تدفقت في كل مكان أبطلت مفعول المستعمر وشغلته عن جيش التحرير" [32] وهنا تجدر الاشارة إلى أهم تلك المظاهرات وأكثرها تأثيرا في سياسة المستعمر.

أ) مظاهرات 11 ديسمبر 1960:

في يوم الأحد 11 كانون أول (ديسمبر) 1960، داهم المتظاهرون الأوربيون بالعاصمة ثلاثة جزائريين، وانهالوا عليهم ضربا وتعذيبا فتجمع بعض الجزائريين للدفاع عن إخوانهم، ففر الأوربيون وتركوا المكان لقوات الاحتلال، التي راحت تطلق نيرانها على الجزائريين. وكانت هذه الحادثة هي بداية المظاهرات. فقد انتشرت الأخبار في الأحياء التي يسكنها جزائريون واندفعت أفواج من الرجال والنساء، وساروا نحو حي "بربروس" يحملون الأعلام الجزائرية، ويهتفون بحياة الجزائر المستقلة وبحياة جبهة التحرير والحكومة المؤقتة[33].

وما كادت المظاهرات تصل هدفها، حتى تصدت لها قوات المستعمر بأسلحتها وانقلبت المظاهر السلمية إلى معركة بين المدنين العزل والقوات الفرنسية المسلحة، ونظم الشعب أفواجا للانقاذ، وكانت النساء تقمن بنقل الماء وأدوات الاسعاف والأدوية، كما وقعت حوادث دامية، عندما كان المتظاهرون يدفنون الشهداء في مقبرة "القطار"[34] حيث أغارت عليه القوات الاستعمارية[35].

ولقد كان انتقام المستعمر أشد وحشية، اذ قام بدفن الجرحى وهم أحياء، وزج الكثير من المواطنين في السجون، أما اليهود والأوربيون، فقد شكلوا عصابات مسلحة ترتدي الزي العسكري، في الليل بشكل دوريات، وتطرق أبواب مساكن الجزائريين، وتأخذ الرجال لذبحهم وكذلك النساء والأطفال[36].

ان مظاهرات 11 ديسمبر حققت عدة نتائج، منها أنها خلقت في الشعب الفرنسي تيارا مناهضا للسياسة الاستعمارية، اضافة إلى اثباتها بأن المستعمر قد خسر الحرب نهائيا[37]، وذلك لدخوله الحرب في المدن مع الشعب، وأدت كذلك

إلى حدوث القطيعة النهائية بين الشعب الجزائري وفرنسا الاستعمارية، كما كانت بداية لفجر الاستقلال[38].

ب ـ مظاهرة اليوم الوطني ضد التقسيم:

رأت جبهة التحرير الوطني أن يكون يوم 5 جويلية (تموز) 1961 يوما وطنيا ضد سياسة التقسيم التي يهدف إليها المستعمر، بفصل جنوب الجزائر عن شمالها، فدعت الحكومة المؤقتة إلى تنظيم هذا اليوم، باضراب يشمل كل المدن والقرى الجزائرية، تحت شعار "الصحراء جزائرية"، وكانت استجابة الشعب للنداء على أوسع نطاق، ومما جاء في هذا النداء على الخصوص ما يأتي: "في وقت واحد وفي كل مدن الجزائر من العاصمة والمدن الكبرى إلى أصغر دشرة وأبعد دوار ينفذ الاضراب العام تنفيذا دقيقا شاملا وتجري المظاهرات التي يشارك فيها كل المواطنين من رجال ونساء وشيوخ وأطفال ... وفي نفس الوقت يقوم جيش التحرير بهجومات خاطفة مظفرة على المراكز العسكرية الفرنسية وينصب الكمائن لدوريات وقوافل الجيش الفرنسي"[39].

وأمام هذا الإجراء الثوري، قررت السلطات الفرنسية سعيا منها لتحطيم الإضراب، تسخير الموظفين ومستخدمي المصالح العمومية. وأصدرت أمرها لممثليها في جميع المدن والقرى الجزائرية، لينفذوا هذه الإجراءات بكل شدة وقسوة. وقد جندت لها اليوم في العاصمة وحدها: "35 ألف" من الشرطة الرسميين والاضافيين المكلفين بحفظ الأمن، و"30 الف" جندي بين بحارة، ومشاة، وجنود مظلات، وجنود تابعين (للفيف الأجنبي) وخمس فرق من الحرس الجمهوري نقلتهم الطائرات على جناح السرعة من فرنسا، ذلك هو العدد الرسمي الذي اعترفت به السلطات الفرنسية، قبيل حلول "اليوم ضد التقسيم"[40].

ورغم كل هذه التحضيرات والتهديدات الفرنسية، الا أن الشعب الجزائري استجاب للنداء، وخرج ليعلن للعالم عن وحدته ووحدة بلاده، ففي العاصمة انطلقت المظاهرات في الأحياء : المسمى بـ"كليما دي فرانس" و"سلام باي" و"باب الواد" و"بئر مراد رايس"، وكان المتظاهرون رافعين الأعلام الوطنية، ويهتفون بحياة الحكومة المؤقتة، وجبهة التحرير الوطني، وينادون بمقاومة تقسيم البلاد[41].

وفي وهران كان الاضراب شاملا، ورفعت الاعلام الجزائرية في جميع سطوح المواطنين، وكذلك في مدينة سيدي بلعباس[42]، وقسنطينة شارك الأوربيون في الإضراب خوفا من الاصطدامات، وكانت المظاهرات تنادي بمقاومة التقسيم، وفي المدن: بجاية وسكيكدة وعنابة [43] بالإضافة إلى المظاهرات وقع الإضراب في السجون، احتجاج على التقسيم[44].

أما القوات الاستعمارية فقد واجهت المظاهرات بكل عنف، اذ استعملت القنابل والرصاص في سبيل تفريق المتظاهرين، الذين صمموا على إنجاح يومهم الوطني، وقد شوهد في جملة ما شوهد من مناظر، أثناء تلك المظاهرات فتاة أصيبت بالرصاص، فصرفت آخر ما تبقى لها من طاقة، لتكتب بدمها الذي يسيل عبارة "الصحراء جزائرية" [45]. بهذا الموقف وأمثاله برهن الشعب الجزائري على وحدته، ووحدة ترابه، وتصميمه لنيل استقلاله بالقوة.

جـ) مظاهرات 17 أكتوبر 1961:

لم تقتصر مظاهرات الشعب الجزائري على الجزائر وحدها، بل انتشرت المظاهرات أينما وجد الجزائريون لا سيما في فرنسا، التي كانت بها مظاهرات لا تقل عن مثيلتها في الجزائر، تعبر عن الوحدة الوطنية، والتنديد بالاضطهاد

والتفرقة العنصرية. حيث عمدت الشرطة الفرنسية، إلى فرض منع التجول على الجزائر بفرنسا، ولاحباط هذا التدبير، طلبت اللجنة الاتحادية لجبهة التحرير بفرنسا، إلى جميع الجزائريين أن يتجولوا ويشلوا المنع[46]. واستجابة لهذا الطلب خرج "ستون ألف جزائري" في الثامنة مساء من يوم 17 تشرين أول (أكتوبر) 1961، متظاهرين بباريس، في صفوف هادئة، تندد بمنع الجولان، والتمييز العنصري، وعمليات الاختطاف والقتل المتبع ضد الجزائريين، وتنادي بحياة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[47].

وقد قابلتها قوات الشرطة الفرنسية بكل عنف، وشمل القمع النساء والأطفال، وألقي القبض على "خمسة عشر ألف" جزائري، وسقط العشرات من الرجال والنساء والأطفال جرحى وشهداء، لأن عناصر الشرطة كانت تطلق النار دون تمييز، ورغم ذلك تمكن المتظاهرون من الوصول إلى شارع "شان زي ليزي" وهو المكان المقصود، كما كان الهدف من هذه المظاهرة أن تكون صيحة في وجه الرأي العام الفرنسي، ليستيقظ من سباته، ويخرج من صمته[48].

وقد أصدرت الحكومة المؤقتة بيانا، حول القمع الذي واجهت به الشرطة الفرنسية المتظاهرين العزل، ومما جاء فيه ما يلي: "قد تضخم هذا القمع والاضطهاد اليوم بشكل لم يسبق له نظير في التراب الفرنسي، فالمواطنون الجزائريون يجري تقتيلهم والقاء القبض عليهم وترحيلهم لأنهم قاموا بمظاهرات سلمية أعربوا فيها عن ارادتهم على تحرير بلادهم وعن معارضتهم لتدابير الميز العنصري التي سلطت عليهم"[49].

د ـ مظاهرات أول نوفمبر 1961:

وجهت الحكومة المؤقتة في 30 تشرين أول (أكتوبر) 1961 نداء للشعب الجزائري جاء فيه: "يوم الأربعاء فاتح نوفمبر 1961 الذي هو الذكرى السابعة لثورتنا يطابق من جهة الأحداث مرحلة أساسية ومهمة من كفاحنا ولهذا أعلنا هذا اليوم يوما قوميا لتحقيق استقلال الجزائر في نطاق وحدة الشعب ووحدة التراب الجزائري وسلامته عن طريق التفاوض فورا بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية"[50].

وفي ساعة الموعد التي حددتها جبهة التحرير، انطلقت الجموع في أحياء العاصمة، والبليدة[51]، ووهران، ومستغانم[52]، وبجاية، وسطيف، وقسنطينة، وعين مليلة، والميلية، وتبسة، وسوق أهراس[53]، وبسكرة والجلفة، والمسيلة، والأغواط[54]. وفي كل أنحاء الجزائر انطلقت المظاهرات ترفع العلم الجزائري، وتهتف بشعارات الثورة، متحدية جميع مظاهر القوة القمعية الفرنسية[55].

ولقد أعطت تلك المظاهرات نتائج إيجابية للثورة، قال عنها السيد محمد يزيد وزير الأخبار في يومها ما يلي: "أما الشعب الجزائري فقد قرر مصيره في هذه المظاهرات بالمصادقة على سياسة الحكومة المؤقتة الجزائرية وبذلك قدم الشعب الجزائري مساهمة حاسمة لقضية التفاوض والسلم"[56] كما عقدت الحكومة المؤقتة جلسة في 4 نوفمبر 1961، بحثت فيها نتائج مظاهرات أول نوفمبر، على الصعيد الوطني والعالمي، ونشرت بلاغا أعربت فيه عن ابتهاجها الكامل النجاح الذي أحرز عليه الشعب الجزائري، في يومه الوطني لغرض الاستقلال في نطاق وحدة الشعب والوطن، وصرح السد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة، بعد اجتماع الحكومة، فقال: "ان مظاهرات فاتح نوفمبر كانت انطلاقة جديدة للشعب

الجزائري لا تقاوم فهل تستخلص فرنسا منها الدرس الذي يتطلبه الموقف؟"[57].

ان المظاهرات التي اتسع نطاقها في الجزائر، منذ 11 ديسمبر (كانون الأول) 1960، قد دعمت في العلم وفي فرنسا التيار المطالب بتحقيق السلم عن طريق التفاوض السريع، لتقرير المصير بالضمانات الشرعية التي تمسك بها الشعب الجزائري[58].

كما أظهر اليوم العالمي ضد التقسيم حقائق كثيرة، كان المسؤولون الفرنسيون ومن ورائهم الصحافة الفرنسية تجادل فيها، ولا تسلم بصحتها المطلقة، وقد اعترفت الصحافة الفرنسية أن تلك المظاهرات لم تكن عفوية وانما كانت تخضع لتنظيم دقيق واشراف محكم، من قوى جبهة التحرير، التي كانت تشكل "نظام أمن داخلي"[59]. وأكدت مظاهرات الجزائريين في فرنسا، على أن حضور الثورة حيث يوجد الجزائريون، كما برهنت في أول نوفمبر 1961، أن اندماج كل الشعب الجزائري في الثورة قد تحقق، وعن هذا اليوم قال "سرفان شريبير"« Servent Chriper »[60] مدير جريدة "ليكسبريس": "ان يوم أول نوفمبر 1961 يجب أن يقارن بديان بيان فو"[61].

وقد أدت المرأة الجزائرية دورا كبيرا في هذه المظاهرات، فكانت في الطليعة ترفع العلم الجزائري، وسقطت شهيدة، كما ساهمت في المعركة مقاتلة، وممرضة، ومسؤولة عن التموين والسلاح، ومسؤولة عن الاتصالات السرية في جميع الولايات الستة، وفي المدينة أدت دورا عظيما كفدائية ومسبلة ومنظمة ومسؤولة، فعذبت أشنع أنواع التعذيب، واستعملت معها شتى أنواع الاهانة والوحشية، وحكم عليها بالاعدام[62].

أظهرت تلك الأحداث لدي غول استحالة التغلب على الثورة، فاضطر تحت ضغطها إلى الاعتراف بجبهة التحرير الوطني، ممثلا شرعيا للشعب الجزائر، وقدم مشروع تقرير المصير للشعب الفرنسي ليوافق عليه، في شهر كانون الثاني (جانفي) 1961، وحظى بموافقة 75 في المائة، وقد أدى هذا الإجراء إلى تأزم الوضع من جديد، بين الجيش الفرنسي في الجزائر وباريس وبادرت الجالية الأوربية بالجزائر، الى اتخاذ الإجراءات الضرورية في حرب العصابات ضد فرنسا وجبهة التحرير، حيث قررت تكوين "المنظمة السرية العسكرية"، والإطاحة بحكومة دي غول، كما قام الجيش والمعمرون بانقلاب ضد دي غول في 22 نيسان (أفريل) 1961، واستولوا على السلطات في الجزائر لمدة أربعة أيام، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل وانتصرت عليهم ادارة الشعب الفرنسي[63]. ومع ذلك بقيت المنظمة الارهابية التي يرمز لها بـ «O.A.S» ، ويقال لها "اليد الحمراء"، هي التي تبنت كل العمليات ضد شخصيات جبهة التحرير الوطني، وضد الأوربيين الذين يدعمونهم، وخاصة تجار السلاح[64]. كما كانت تقوم باختطاف الوطنيين من السجون والمحتشدات، واعدامهم في الشوارع مع إحراق جثتهم، وتقوم كذلك بنسف المنازل الآهلة بالسكان الجزائريين، ولم ينج أحد من ملاحقاتها[65].

أمام ذلك الوضع، أصدرت جبهة التحرير الوطني تعليماتها إلى فرق المسبلين والفدائيين، أن تتحرك بتنفيذ برنامج الدفاع الذاتي[66]. وذلك بالتصدي لرجال المنظمة السرية العسكرية، التي أصبحت محل خوف الجزائريين العزل، أذ كانت مدعومة من طرف الجيش الفرنسي، كما كانت تقف أمام كل محاولة

لتقرير المصير، حيث يتمثل هدفها في العودة إلى تطبيق فكرة "الجزائر الفرنسية"[67].

هذه الفكرة التي رفضتها الثورة من أساسها، وقامت من أجل إزالتها بتحقيق الاستقلال التام، لكن غلاة الاستعمار أصروا على بقائها، ولما يئسوا من تحقيقها لجأوا إلى فكرة التقسيم والإرهاب، كما لجأت الحكومة الفرنسية بدورها لتنفيذ تلك الفكرة، بإيجاد سياسة جديدة، وهي الاعتراف باستقلال الجزء الشمالي للجزائر فقط، واعتبار الجنوب أي الصحراء جزءا من فرنسا خاصة بعد أن ظهر بها البترول.

5 ـ مشكلة الصحراء والبترول:

الصحراء:

بدأت نوايا الاستعمار الفرنسي في فصل الجنوب الجزائري، تتبلور منذ حوالي سنة 1956، مما جعل مؤتمر الصومام يؤكد في قراراته أن سلامة التراب الوطني بما فيه الصحراء، هو شرط أساسي لكل حل للقضية الجزائرية[68]. ورغم قرار الثورة، إلا أن المستعمر بدأ في تنفيذ خطته لفصل الصحراء عن الجزائر سنة 1957، وكانت هذه الخطة شاملة للنواحي العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية، ففي الناحية العسكرية: بدأ يرتب أمره لحرب طويلة، وغير جميع الخطط الحربية، لمواجهة الثورة، وحاول تشكيل "جيش جزائري" بمساعدة الحركة المصالية لمقاومة جيش التحرير الوطني. وانتصب هذا الجيش على الخط الفاصل بين التل[69] والصحراء. وفي الجانب الدولي، بدأت الدبلوماسية الفرنسية ترسل إلى عواصم العالم العديد من المذكرات المرفقة بالخرائط، تدعو فيها إلى اعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر[70]. كما تمت دراسة مشروع تقسيم الجزائر، في

المجلس الوطني الفرنسي، في جلسته بتاريخ 28 و29 حزيران (جوان) 1958 حيث تناول الحديث عن المشروع كل من "ديبير" « DE Berret » و"لوي جوكس « Louis joeks » وزير الشؤون الجزائرية[71].

ويرجع تصميم فرنسا على تقسيم الجزائر، إذ أحست أن استقلال الجزائر أصبح حقيقة حتمية لا يمكن الوقوف في وجهها، وأدركت من جهة أخرى ما تحتويه الصحراء الجزائرية من ثروات معدنية هائلة، لذلك بدأت تضع المخططات والمشاريع لفصل الصحراء عن الشمال الجزائري[72].

لقد كانت أهداف فرنسا في هذا المشروع، ترمي إلى عدة جوانب منها الموقع الجغرافي، وهو أن صحراء الجزائر، تعد أداة وصل بين شمال أفريقيا وجنوبها، فهي بذلك معدة لتؤدي دورا كبيرا مستقبلا علاقات التضامن بالقارة الافريقية[73]. أما هدفها العسكري فيتمثل في اختيار الصحراء لتكون مقرا للقواعد العسكرية الفرنسية، وميدانها لتجاربها الذرية، اذ تمثل الصحراء قلب افريقيا من الناحية الاستراتيجية، ونقطة اتصال بين مجموعة مهمة من الدول الافريقية[74]. فكتبت المجلة العسكرية الفرنسية في أذار (مارس) 1959، عن أهمية الصحراء تقول: " ان فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية - ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة - نظرا لاتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم [75]وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر كبيرا في تطوير دفاعنا الوطني نظرا لأهمية موضوع الصواريخ من جهة، وإلى مدى ارتباط هذا الموضوع بمبدأ التجارب"[76].

وقد دخلت فرنسا المرحلة الفعلية في تطبيق المشروع، بخلق نظام إداري جديد في المنطقة، فأنشأت ولايتين جديدتين هما "الواحات والساورة" يشملان كل مساحة الصحراء، وقسمتها إلى بلديات فيقول ماكس لوجون « Max Logon » وزير الصحراء، في هذا المجال "وفي 20 سبتمبر 1958 أنشئت 94 بلدية خاضعة للنظام... بينما أصبحت السلطة السياسية على الصحراء بيد وزير مكلف بشؤون الصحراء"[77] ويقول "ثم صدر قرار في 7 سبتمبر ينص في بنده الأول على أن عمالتي[78] الساورة والواحات الفرنسيتين هما جماعات إقليمية تابعة للجمهورية"[79].

بهذا القرار تكون فرنسا قد طبقت ما كانت تعتزمه إزاء الجزائر، هو تقسيمها إلى الشمال والجنوب، لقد كانت الجزائر قبل التقسيم تخضع إلى سلطة سياسية استعمارية واحدة، متمثلة في المقيم العام، ثم وزير شؤون الجزائر، لكن بعد ظهور النفط في الصحراء ولجوء فرنسا إلى قرار التقسيم أقامت نظاما إداريا جديدا، وسياسيا تمثل في تعيين وزيرا آخر خاص بالصحراء الجزائرية، وبذلك تكون الحكومة الفرنسية قد خصصت وزارتين خاصتين بالجزائر، لعلها تصل إلى التمهيد للفصل النهائي للصحراء عن الجزائر، في حالة اضطرارها للاعتراف باستقلال الجزائر[80]. كما لجأت إلى اقناع حلفائها من الدول الغربية، بضرورة الوقوف معها في حربها من أجل الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية، وركزت على الموقع الاستراتيجي للمنطقة، وتذرعت أمام فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها، بأن الصحراء خالية لا سكان فيها، فلا يمكن أن يطبق عليها حق تقرير المصير[81].

ان المتتبع للفرضية التي بنت عليها فرنسا فصل الصحراء، باعتبارها خالية من السكان، وانها هي التي اكتشفتها، فبماذا تفسر المقاومة التي كانت تتلقاها في الصحراء، منذ بداية الاحتلال، وفي حرب التحرير منذ اندلاعها في أول نوفمبر، والمظاهرات ضد التقسيم التي أقامها أبناء الجزائر في الشمال والصحراء، وكذلك الإجراء الفرنسي للتقسيم الإداري للمنطقة بتقسيمها إلى ولايتين و 94 بلدية، أيدل ذلك على وجود سكان أم خلوها منه؟.

ولما وجد المستعمر أن الحجج التي بنى عليها مشروعه خاطئة، لجأ إلى حجج أخرى، فخرج بنظرية جديدة، متمثلة في أن الصحراء أرض لا تخضع لسيادة معينة، فهي بمثابة بحر داخلي، تلتقي فيه وتتشارك سيادات جميع الدول المجاورة لها[82]. لقد لجأت فرنسا إلى هذا الحل، لجعل الصحراء مشكلة دولية، وتنسحب هي من الصراع لتتركه بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والدول المجاورة، وذلك لإخراج الثورة من جبهة واحدة إلى عدة جبهات كما أرادت أيضا أن تخلق مشكلة الحدود للجزائر المستقلة مع جيرانها في المستقبل.

لم تكتف الحكومة الفرنسية بما قامت به من أجل فصل الصحراء، إضافة إلى ما تقدم، عملت على خلق انقسام داخل الشعب الجزائري نفسه، إذ أرادت أن تكسب تأييد سكان الصحراء ـ التي ادعت بأنها خلاء من السكان ـ فاجتمعت مع وجهاء المدن بالمنطقة لكسبهم، لكنهم رغم كل ما بذلته السلطات الاستعمارية وأعوانها، من الوعود والتهديدات التي أستعملتها معهم، رفضوا المشروع وعارضوا بقوة محاولة تجزئة الوطن[83].

وبعد ذلك لجأت سلطات الاحتلال إلى أسلوب الضغط المالي، على التجار الصحراويين المستقرين في الشمال، وتولى الإشراف على العملية مدير بنك

الجزائر، وتمثلت العملية في تهديد التجار بالإفلاس، ثم أعلن عن إفلاسهم، وصدرت الأوامر إلى المحاكم، أن تحكم بإفلاسهم، وعلى الأخص أبناء وادي ميزاب[84] [85].

لكن الثورة لم تهمل المستعمر يحقق أهدافه، فقامت جبهة التحرير بتعبئة السكان وتوعيتهم، لصد الخطر الذي يواجه البلاد، فقام أبناء الصحراء بالعديد من العمليات، عبروا من خلالها عن وحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه، فيقول المجاهد الرائد محمد روينة: " ففي الولاية السادسة[86] كانت كلما تتكلم فرنسا عن الصحراء يكون رد الفعل بالمناشير والضربات القاسية للجيش الفرنسي،وقامت مظاهرات شعبية وإضرابات استنكارية، وقام المسؤولون السياسيون بتجمعات جماهيرية في المنطقة وعمليات فدائية في القرى والدواوير وتوزيع المناشير باستمرار لتوعية المواطن بكل المؤامرات الاستعمارية. ولم ينجح المستعمر في أية مؤامرة"[87].

كما قامت الحكومة المؤقتة، بالتصدي لهذه المخططات الاستعمارية الفرنسية، فجاء في تصريح السيد ابن يوسف بن خدة[88] رئيس الحكومة المؤقتة، بقوله: "ان الاستقلال في مفهومنا هو قبل كل شيء وحدة التراب الجزائري بما فيه الصحراء، وهو ممارسة الشعب الجزائري لسيادته بعيدا عن كل ضغط استعماري"[89] وعبرت جبهة التحرير أيضا عن رفضها لأي تسوية تمس بالوحدة الوطنية، وتؤدي إلى تقسيم الجزائر، ولقد أدى ذلك إلى استمرار الحرب امد طويلا، لأن فصل الصحراء عن الجزائر يعد ضربة قاضية لاستقلال الجزائر، والمبادئ التي قامت من اجلها الثورة، فكتبت جريدة المجاهد تقول: "الصحراء بثرواتها المعدنية والبترولية والغازية تفتح امكانيات هائلة في وجه الشمال

الجزائري فهي جزائر الغد وتتمكن عن طريقها من فتح آفاق الحياة الحقة والازدهار... ففصلها عن الجزائر وجعلها ميدانا تتحكم فيه الاحتكارات الفرنسية والغربية معناه اخضاع الجزائر نهائيا لشهوات الاستعمار وحرمانها من الوسيلة التي تمكنها من الاستقلال الحقيقي"[90].

ذلك لأن فرنسا كانت تمر من جراء الثورة الجزائرية، بأزمة اقتصادية حادة، وان اكتشاف النفط في الصحراء، جعلها أكثر تمسكا بالجزائر، ولما فشلت لجأت إلى فكرة التقسيم لتحتفظ لنفسها بثروات الصحراء، ولأهمية الصحراء لدى الاستعمار الفرنسي، كتبت جريدة البرلمان الفرنسي تقول: "الصحراء ضمان لاستغلالنا للطاقة هذه الأرض لما اكتشفت اتضح بأنها غنية بالغاز الطبيعي والبترول، كما أنها تضمن الاستقلال للأمم الغربية في قارتنا من حيث الطاقة"[91].

ولتوضيح النوايا الفرنسية أكثر ازاء الصحراء، وسر تمسكها بها، جاء في نفس الجريدة مايلي: " اذا سلمنا الصحراء لجبهة التحرير الوطني فهذا يعني التسليم غير المباشر لسلطات الجزائر المستقلة مصير امتدادنا الاقتصادي... وسلامنا الاجتماعي... وبتخلصها من الصحراء ستكون فرنسا محكوما عليها بالاعدام وينتهي حتى ايمانها بنفسها"[92] وهذا يعني أن بترول الصحراء الجزائرية، بالنسبة لفرنسا، هو قضية حياة أو موت.

ب ـ البترول:

بدأ البحث عن البترول في الصحراء الجزائرية سنة 1941، وفي سنة 1945 أنشيء "مكتب البحوث البترولية" « C .N. Repal »، و"الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر" « C.R.P.S »[93].

وفي سنة 1954 بدأ الغاز الطبيعي ينبثق أول مرة في جبل برغة قرب عين صالح[94]، ثم اكتشف حقل البترول في آذار (مارس) 1956 بمنطقة ايجلي، وبعد أسابيع قليلة، اكتشفت البترول في منطقة تيفنتورين [95]، وفي 12 حزيران (جوان) 1956، توجت الأبحاث الجارية في حاسي مسعود[96] بالنجاح، حيث اكتشف على عمق (3300 متر) حقلا مهما للبترول، تبلغ كثافته (140 متر)[97]. أما الانتاج البترولي فقد بلغ سنة 1958 خمسة ملايين طن، وتقول التقارير بأنه سيرتفع إلى 14 مليون طن سنة 1962، وهذا يكفي كل احتياجات فرنسا النفطية، وبذلك ادعت فرنسا أنها تخلصت من التهديدات المصرية، حول مرور بترول الشرق الأوسط، بوجود البترول في الصحراء الجزائرية، مما يضمن احتياجات فرنسا في المستقبل[98].

لما بدأت فرنسا في استغلال النفط الجزائري ولأهميته، أمام الأزمة الاقتصادية التي تمر بها، جعلت دي غول يقوم بزيارة خاصة للجنوب الجزائري في أذار (مارس) 1959، لزيارة عمال النفط الفرنسيين، حيث قال لهم في حفل استقبال: "هذا حظ كبير أتيتم به لبلادنا على مستوى العالم وهذا يمكن أن يغير مستقبلنا..." [99]، كما جاء في مشروع دي غول في 16 أيلول (سبتمبر) 1959، حول استغلال النفط قوله: "يجب أن أقول أن استغلال البترول وسحبه باق من اختصاص فرنسا، وأن للغرب مصالح فيه سنحافظ عليه ولن ندعه للغير ولو أدى إلى متاعب كثيرة"[100].

لقد ردت الحكومة المؤقتة الجزائرية على المحاولات الفرنسية للاستئثار باستغلال البترول الجزائري، وجعله لفرنسا، في البيان الذي وجهته لأبناء الهقار في الجنوب، ومما جاء فيه، ما يأتي: "نؤكد لهذا المستعمر بأن بترول الصحراي

هو بترول الجزائر العربية وسندافع عنه بجميع الوسائل ومهما كلفنا ذلك من تضحيات وعذاب ليتأكد المستعمر بأنه ان واصل تحذيره للعالم في قضية بترولنا فليتأكد بأننا قادرون على نسف جميع الأنابيب والمنشآت الاستعمارية"[101] كما أصدرت الحكومة المؤقتة أيضا بيانا في 18 أيلول (سبتمبر) 1959، حول التنقيب عن البترول، وإدعاء فرنسا لملكياتها اياه جاء فيه على الخصوص: "أما فيما يخص ثروات الصحراء فان التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن بأية صفة من الصفات أن يتحول إلى ملكية شرعية"[102].

أدى موقف الثورة، من المشاريع الفرنسية المستهدفة تقسيم الجزائر واستغلال ثرواتها، إلى إفشال كل الأساليب التي استعملها المستعمر من أجل تحقيق تلك الأهداف. كما كانت مشكلة الصحراء سببا في إيقاف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية مرات عديدة، وذلك للمحاولات الفرنسية للتثبيت بملكية الصحراء، لقد كان موقف الحكومة الجزائرية في هذا المجال واضحا، وهو (لا) لإيقاف القتال و (لا) للاستقلال، دون اعتراف فرنسا بالوحدة الوطنية للجزائر شمالها وجنوبها وحدة لا تتجزأ.

6 ـ المفاوضات:

1) الاتصالات السرية:

بدأت السلطات الفرنسية بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني قبل أن تعترف فرنسا رسميا بالجبهة كطرف محارب، وتدخل معها في مفاوضات رسمية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وكان هدف فرنسا من هذه الاتصالات الشبيهة بالرسمية هو محاولة للمساومة مع قادة الثورة لايقاف القتال، لكن قادة الثورة كانوا في كل مرة يؤكدون على مواقف الثورة الثابتة التي

حددها بيان أول نوفمبر وميثاق مؤتمر الصومام. ولقد تمت الاتصالات على النحو التالي:

تم الاتصال الأول في 12 نيسان (أفريل) بالقاهرة، عندما اجتمع جوزيف بيغارا « joseph pigara » النائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي بالسيد محمد خيضر ممثلا لجبهة التحرير الوطني. وكان الاتصال الثاني في 25 تموز (جويلية) 1956 ببلغراد، بين السيدين محمد يزيد والدكتور أحمد فرانسيس عن جبهة التحرير، وبيير كومين « Pierre commune » نائب الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي وبيير هيربوت « Pirre Herborte » من الجانب الفرنسي، أما الاتصال الثالث فكان في 2 أيلول (سبتمبر) 1956 بروما، بين السادة محمد خيضر ومحمد يزيد وعبد الرحمن كيوان عن جبهة التحرير، وبيير كومن وبيير هيربوت عن الجانب الفرنسي. وتم الاتصال الرابع في 22 كانون الأول (ديسمبر) 1956 ببلغراد، بين السيدين محمد خيضر والأمين دباغين عن جبهة التحرير، وبيير هيربوت عن فرنسا. لكن هذه الاتصالات توقفت، بعد شهر واحد من الاتصال الأخير، بعد عملية القرصنة الجوية التي قامت بها السلطات الفرنسية في اختطاف وفد جبهة التحرير الذي كان في طريقه من المغرب إلى تونس، في 22 تشرين أول (أكتوبر) 1956، وقد قضى هذا الاختطاف على نجاح الاتصالات السرية[103].

وعندما جاء دي غول إلى الحكم، بعد انقلاب 13 مايس (ماي) 1958، كلف عبد الرحمن فارس، وجان عمروش « jean Amrouche » بالاتصال بجبهة التحرير، واعلامها بأنه مستعد ليبحث معها ايقاف القتال على أساس الانتخابات، ثم ايقاف القتال، فالمفاوضات، وقام المبعوثان فيما بين 20 آب

(أوت) و 20 تشرين أول (أكتوبر) 1958، بعدة اتصالات مع الجبهة، لكن دي غول في 23 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه أعلن عن "سلم الشجعان" الذي سبقت الاشارة اليه، فكان ذلك بمثابة قطع الاتصالات السرية[104].

ب ـ المفاوضات الرسمية:

حاولت فرنسا أن تخلق قوة ثالثة موالية، لتضمن لنفسها بقاء مصالحا في حالة استقلال الجزائر وتسلم اتباعها السلطة، وأصرت فرنسا على عدم الاعتراف بتمثيل جهة التحرير للشعب الجزائري، فيرى " جاسون دي فير" مستشار الجنرال دي غول، أنه يريد التفاوض مع جميع الأطراف الكفوءة في تمثيل الشعب،بدون استثناء، وفي رأيه أن جبهة التحرير ليست هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري[105].

لكن جبهة التحرير، عرفت كيف تبطل كل المناورت، التي لجأت اليها السلطات الفرنسية في مسألة المفاوضات، مما جعل دي غول يعرض علانية في 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1959، على قادة الثورة التفاوض ليبحث شروط انهاء المعارك، وردت الحكومة الجزائرية على هذا العرض بتعيين الوزراء الجزائريين الخمسة المعتلقين[106]، لأجراء المفاوضات، لكن دي غول رفض التفاوض معهم، وعبر عن ذلك بأنه لا يتفاوض مع رجال "يوجدون خارج المعركة"[107].

لقد أراد دي غول من ذلك، محاولة لإيجاد القوة الثالثة التي كان مصرا عليها، بدعوى أن الحكومة المؤقتة لا تمثل كل الشعب الجزائري لكنه ما لبث أن لمس الحقيقة بنفسه، وهي أن أية مفاوضة مع غير جبهة التحرير ستكون باطلة ولن توقف تقدم الثورة، وذلك عندما قام بزيارة للجزائر في كانون الأول (ديسمبر) 1960، ليشرح سياسته الجديدة فاستقبلته جموع الجزائريين وهي

تحمل علم جبهة التحرري الوطني، وتنادي بشعاراتها، فعاد من الجزائر وهو مقتنع باستحالة سياسته الجديدة[108].

ان هذا الموقف الذي شاهده دي غول فضلا عن الظروف التي تمر بها فرنسا، جعلت دي غول يصطدم بالحقيقة، التي قال عنها السيد علي بو منجل: "أمام اشتداد الثورة وزحفها وقوتها وردود فعلها في أوساط الجيوش والشعب الفرنسي الذي تدهورت وضعيته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية أصيب الجنرال دي غول بخيبة أمل وفشل ذريع وعرف حينها بأن حرب الجزائر هي عملية فاشلة وانتحارية"[109]. هكذا اقتنعت الحكومة الفرنسية أنه لا مناص من المفاوضات مع جبهة التحرير، والجلوس معها لانهاء الحرب فكانت بداية اللقاء الرسمي في مولان بفرنسا.

جـ) مفاوضات مولان:

في شهر شباط (فبراير) 1960، عرضت الحكومة المؤقتة الجزائرية على الحكومة الفرنسية أن توجه مبعوثا إلى باريس، ليضبط الشروط الفنية للاجتماع بين ممثلي الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية، لكن الأخيرة لم ترد على هذا العرض، وفي 14 حزيران (جوان) 1960، ألقى الجنرال دي غول خطابا دعى فيه قادة الثورة إلى القدوم لباريس[110]، قال فيه: "انني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى زعماء الثورة. فنحن بانتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي الذي ما يزال مستمرا"[111].

وقد قبلت الحكومة المؤقتة هذا الطلب، في 20 من نفس الشهر وحددت مدينة "مولان" الفرنسية للقاء، ومثل الجزائر السيدان أحمد بو منجل ومحمد الصديق بن يحيى، ومثل فرنسا "روجي موريس Rojer Maurice" الكاتب العام

للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر والجنرال: "هو ميردي كاسين Homer de Kacin" وقد اصطدم المبعوثان الجزائريان بالموقف الفرنسي، خلال المحادثات التي دامت من 25 إلى 29 حزيران (جوان) 1960، والذي تمثل في أن فرنسا هي وحدها التي تقرر الحل، وما على الجزائريين إلا أن يقبلوا، كما حدد الطرف الفرنسي شروط اللقاء والتفاوض بكيفية انفرادية. وهذا ما رفضه ممثلا الحكومة الجزائرية[112].

وفي اثر المحادثات بين الطرفين في مولان، أصدرت الحكومة الفرنسية البلاغ التالي: "أحاط ممثلوا الحكومة مبعوثي المنظمة الخارجية للثورة علما بالشروط التي يمكن أن تنظم فيها المحادثات بغية الوصول إلى نهاية مشرفة للقتال... طبقا للمقترحات التي تقدم بها الجنرال دي غول"[113] وقد كانت فرنسا تريد من وراء محادثات مولان، معرفة موقف الثورة ومدى صلابتها وتمسكها بمبادئها.

وبعد هذا اللقاء تم لقاء آخر في مدينة "لوسيرن" بسويسرا في نهاية سنة 1960، ومثل الحكومة المؤقتة السيدان أحمد بو منجل والطيب بو الحروف، ومثل فرنسا جورج بومبيدر « george Panpidou » و هوبير لويس « Hoper Lous » وكانت أكثر جدية من سابقتها، وعلى قدم المساواة.

تمت المحادثات في فندق "ترمينوس بلوسيران"[114]، وتناولت الجانب الجغرافي، وبعد عرض كل من بومنجل وبومبيدو لوجهات النظر الأساسية، صرح هذا الأخير بأن: "الحكومة الفرنسية تسلم باستقلال ما نسميه "الجزائر المفيدة"، أي باستثناء الصحراء، فنحن خلقنا الصحراء لا مجال لمنحكم إياها"، واعترض

عليه السيد بومنجل بقوله أن: " الصحراء جزء أساسي لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكننا التنازل عنها"[115].

وبعد أن تبينت الأهداف الحقيقية للمستعمر، من خلال هذه المفاوضات قام الشعب الجزائري بدوره لاستنكار سياسة المستعمر، فكانت مظاهرات كانون الأول (ديسمبر) 1960، واستمر الكفاح الذي يخوضه جيش التحرير الوطني بمؤازرة الشعب، مما جعل الجنرال دي غول يصدر في 15 أذار (مارس) 1961، بلاغا رسميا باسم مجلس الوزراء الفرنسي، يعلن فيه رغبة الحكومة الفرنسية في إجراء محادثات، بواسطة وفد رسمي "تبحث شروط تقرير مصير السكان الجزائريين والمشاكل المتعلقة بذلك"[116].

وفي 17 أذار (مارس) من العام نفسه، أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، موافقتها على العرض الذي قدمته رسميا الحكومة الفرنسية باجراء المفاوضات وفي نفس التاريخ أعلن في كل من باريس وتونس[117]، في وقت واحد، أن فرنسا وحكومة الجزائر وافقتا على بدأ المفاوضات في 7 نيسان (أفريل) 1961 في مدينة "ايفيان" الفرنسية على الحدود السويسرية[118] وبذلك استطاعت الحكومة الجزائرية، أن تقود الجانب الفرنسي في الاتصالات، التي دامت من فبراير (شباط) إلى 20 مايس (ماي) 1961 إلى ما كان يتهرب منه الطرف الفرنسي، منذ أكثر من عامين، وهو الاعتراف بالخصم الجزائري المحارب، والجلوس معه أمام مائدة المفاوضات، جلوس الند للند[119].

د) مفاوضات ايفيان:

أعلنت الحكومة الجزائرية في 3 أذار (مارس) 1961، أن وقف اطلاق النار في الجزائر لن يتم الا بالمفاوضات المباشرة مع فرنسا، وقد جاء هذا التصريح ردا على ما أذاعته وكالة الأنباء الفرنسية شبه الرسمية، من أن الحكومة الفرنسية تشترط وقف اطلاق النار في الجزائر، قبل بدء المفاوضات مع ممثلي الحكومة الجزائرية. وبعدها جرت اتصالات بين الحكومتين، يقول عنها الجنرال دي غول: "وفي 20 شباط (فبراير) و 5 أذار (مارس) تمكن جورج بومبيدو ويرافقه برونودولوس أن يتحدث مع علي بومنجل والطيب بو الحروف. وبعد تبادلهما مختلف وجهات النظر، وبعد مباحثات اتفقوا على مباشرة المفاوضات، وهكذا بدأت المفاوضات في ايفيان"[120].

لقد تم الاتفاق على أن يكون يوم 20 مايس (ماي) 1961، بداية للمفاوضات بين الحكومتين في مدينة ايفيان، وفي يوم مغادرة الوفد الجزائري[121] للمفاوضات، خرجت جموع الجزائريين والتونسيين في تونس، إلى المطار قبل سفر الوفد بساعات رافعين أعلام الجزائر والمغرب وتونس وليبيا، معبرين عن تأييد كامل جماهير المغرب العربي للجزائر، وهتفت بحياة الجزائر وحياة قادة الثورة[122].

وقبل سفر الوفد الجزائري، صرح السيد كريم بلقاسم رئيس الوفد بأن جبهة التحرير كانت دائما على استعداد للمفاوضات مع الحكومة الفرنسية منذ اندلاع الثورة، وبخصوص مفاوضات ايفيان قال: "اننا في مفاوضات ايفيان سندخل في فترة حاسمة من كفاحنا ومن تاريخنا" وهكذا غادر الوفد الجزائري مطار تونس إلى جنيف، حيث قامت السلطات السويسرية بتقديم كل التسهيلات

الممكنة، ليقوم الوفد الجزائري بعمله في أحسن الظروف الممكنة[123].

وفي يوم السبت 20 مايس (ماي) 1961، بدأت المفاوضات بين وفدي الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية في ايفيان، وأعلن الوفد الفرنسي عن قرارات حكومته، المتمثلة في ايقاف العمليات الهجومية لمدة شهر، ونقل الوزراء الجزائريين المعتقلين من جزيرة ايكس إلى قصر "تيركان"، والافراج عن "ستة آلاف" معتقل[125].

وفي أثناء سير المفاوضات شهدت الجزائر العديد من المظاهرات تأييدا لوفد التفاوض، وبرهانا على وحدة الشعب الجزائري ووحدة أرضه واستمرت من يوم الأحد 4 جوان (يونيو) إلى يوم 7 منه حيث انطلقت من مدينة سوق أهراس، وامتدت لتشمل كل من العاصمة ومدينة سيدي بلعباس ووهران، وغيرهم من المدن الجزائرية الأخرى، رفع فيها المتظاهرون العلم الجزائري، وهتفوا بشعارات جبهة التحرير الوطني[126].

لكن هذه المفاوضات توقفت في 12 جوان (يونيو)، من طرف الحكومة الفرنسية، حول نقاط ثلاثة أصر عليها الوفد الفرنسي ورفضها الوفد الجزائري، هي: تسليم الجزائر بقيام وضع خاص للجالية الأوربية في الجزائر، عدم اعتبار الصحراء جزءا من الجزائر، توقيع اتفاق وقف اطلاق النار[127] وصرح اثرها السيد كريم بلقاسم في ندوة صحفية، فقال: "لقد أرادت الحكومة الفرنسية لأسباب تخصها وحدها أن توقف المفاوضات لمدة خمسة عشرة يوما أثناء هذا الأجل أن تبين من جديد موقفها أما نحن فقد اخترنا السلم عن طريق المفاوضات"[128].

وقد كانت الحكومة الفرنسية تهدف من وراء ايقاف المفاوضات إلى أن تتدخل بعض الأقطار للجزائر، لتضغط على الحكومة الجزائرية حتى تقبل بالحل

الذي يريده الفرنسيون، أو بحل شبيه له، فقد انتظمت المظاهرات في المدن الجزائرية وامتدت إلى كل القرى والمداشر، وأضاف المتظاهرون إلى شعاراتهم القديمة، شعارات جديدة، نادوا بها في وجه المحتلين هي: "الشعب الجزائري وحدة لا تتجزأ، بترول الجزائر للجزائريين، الصحراء جزائرية" وغيرها من الشعارات[129].

وبعد وقف المفاوضات في ايفيان، استؤنفت المفاوضات في تموز (جويلية) من السنة نفسها "بلوفران"، لكنها تمت بالفشل أيضا، نتيجة تعنت الحكومة الفرنسية، التي كانت تطالب بتقسيم التراب الجزائري، واقتطاع الجزء الصحراوي منه[130]، وهذا ما كان الوفد الجزائري يرفضه دائما.

وفي أثناء هذه الأحداث التي تمر بها الثورة الجزائرية، تم اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس الغرب، من 9 إلى 27 آب (أوت) 1961 لدراسة الوضع والخروج بقرارات حاسمة، وتم في هذا الاجتماع تغيير في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[131] [132]. وذلك لمجابهة الظرف الذي تمر به الثورة، بوضع استراتيجية جديدة، لإفشال السياسة التي يخطها المستعمر لضرب الثورة.

وبعد أن تشكلت الحكومة المؤقتة الجديدة، أخذت تدرس كيفية استمرار المفاوضات، وتمت اتصالات سرية بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية واتفقتا في النهاية على اللقاء في ايفيان مرة أخرى. وقد صرح الرئيس بن خدة في 24 تشرين أول (أكتوبر) 1961، فوضع المحاور التي يجب أن تتم حولها المفاوضات القادمة، فقال: "الدخول في المفاوضات للبحث عن اتفاق حول مبدأ وشكل وتاريخ إعلان الإستقلال وكذلك حول الإتفاق على ايقاف القتال، وبعد ذلك تفتح مفاوضات جديدة يكون هدفها تحديد العلاقات الجديدة بين الجزائر وفرنسا والضمانات التي تعطي للفرنسيين بالجزائر"[133].

وقد بدأت المفاوضات في ايفيان للمرة الثانية، لكنها تمت على مرحلتين حيث انطلقت الأولى في 11 شباط (فبراير) 1962 واستمرت إلى 19 منه وبعدها مباشرة استدعى المجلس الوطني للثورة، في دورة استثنائية بطرابلس الغرب من 22 شباط (فبراير) إلى 27 منه، لدراسة مسودة الاتفاقية، قبل التوقيع عليها، وبعد مناقشتها صادق عليها المجلس، ثم استؤنفت المفاوضات من 7 أذار (مارس) إلى 18 من الشهر نفسه 1962، حيث تم الاتفاق على اتفاقيات إيفيان وتوقيعها بين الطرفين[134].

وصرح السيد كريم بلقاسم اثر التوقيع على اتفاقيات ايفيان، بالأتي: "بمقتضى تفويض للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وقعنا في الساعة الخامسة والنصف من عشية اليوم على اتفاق عام مع الممثلين المفوضين للحكومة الفرنسية. وبمقتضى هذا الاتفاق العام المبرم اتفاق وقف القتال ويدخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب يوم الاثنين 19 آذار (مارس) في منتصف النهار بالتدقيق"[135].

وألقى الرئيس بن خدة بهذه المناسبة خطابا، في 19 اذار (مارس) 1962، أعلن فيه رسميا وقف اطلاق النار، ومما جاء فيه على الخصوص:.

"بعد شهور من المفاوضات الصعبة الشاقة تحقق اتفاق عام في ندوة ايفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، وهذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال مضمونا، ونتيجة لذلك باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة، فاني أعلن وقف اطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجــزائري ابتداء مــن يوم الاثنــين 19 مارس 1962- في

الساعة 12 بالضبط. واني باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المحارب بالتوقف عن العمليات العسكرية وعن النشاط المسلح في مجموع التراب الجزائري[136].

بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان، حقق الشعب الجزائري انتصاره بحقه في الاستقلال، ولقد مرت الجزائر قبل الإعلان عن الاستقلال، بمرحلة انتقالية، لتنظيم البلاد واعداد الشعب الجزائري للاستفتاء العام حول تقرير المصير واعلان الاستقلال، كما اتفق عليه في ايفيان.

و) المرحلة الانتقالية واعلان الاستقلال:

قبل الحديث عن المرحلة الانتقالية، لا بد من الكلام على اتفاقيات ايفيان، وأهم ماورد فيها:

لقد تناولت الاتفاقيات: تقرير المصير، ووحدة التراب الجزائري بالاستقلال، كما حددت التعاون بين الجزائر وفرنسا، ومصير الفرنسيين المدنيين في الجزائر. أما وحدة التراب الجزائري فقد نصت الاتفاقيات على الاعتراف بها في حدودها الحالية شمالها وصحرائها. أما الاستقلال فقد اعترفت فرنسا بأن الدولة الجزائرية ستتمتع بجميع مقومات السيادة، بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية، واتجاهها الخاص في الداخل والخارج وحول وحدة الشعب، اعترفت بأن الشعب الجزائري هو شعب واحد[137].

كما أصدر وفد التفاوض بيانا عرض فيه بنود الاتفاقيات، فجاء بخصوص الإفراج عن المعتقلين والمسجونين واللاجئين: "يفرج عن المعتقلين سواء بفرنسا أم بالجزائر في أجل أقصاه عشرون يوما ابتداء من وقف اطلاق النار ... يعلن فورا عن العفو ويفرج عن الأشخاص المعتقلين... الأشخاص بالخارج يمكنهم العودة إلى

الجزائر... الأشخاص الذين وقع جمعهم يمكنهم أن يعودوا إلى مكان سكناهم الاعتيادي"[138].

أما عن العلاقات بين الجزائر وفرنسا فقد نص البيان: أن"العلاقات بين البلدين تقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالهما" أم ثروات الصحراء الجزائرية فقد جاء عنها: "للدولة الجزائرية الحق في منح رخص التنقيب وهي التي تملي وتحدد التشريع المنجمي في نطاق السيادة الكاملة"[139] وفي الجانب الثقافي ورد: "البلدان يسطران علاقتهما بحيث يستطيع كل بلد أن ينشيء فوق تراب الآخر ديوانا جامعيا وثقافيا يكون مفتوحا للجميع. وتقدم فرنسا اعاناتها للدولة الجزائرية لتكوين الفنيين الجزائريين من معلمين وفنيين"[140].

وفيما يتعلق بالأوربيين الموجودين في الجزائر، فقد نصت الاتفاقيات على: "حرية اختيار الجنسية بكيفية فردية مع احترام تقاليدهم الخاصة (اللغة الدين، الأحوال الشخصية)، والذين يختارون الجنسية الفرنسية يعتبرون أجانب ويتمتعون بضمانات الأجانب حسب القانون الدولي"[141].

أما عن الجانب العسكري فقد اتفق على أن تبقى فرنسا في المرسى الكبير[142] لمدة 15 سنة "بمقتضى اتفاقية كراء"، فجاء عنها: أن "الجزائر تسوغ لفرنسا استعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عاما قابلة للتجديد بالاتفاق حسب جدول مضبوط، بحيث أن عدد الجيش الفرنسي، ينخفض في ظرف العام الأول، بعد اعلان تقرير المصير تسعين في المائة[143].

أما عن التزام الجزائر بهذه الاتفاقيات فقد ورد، أنه "للحكومة الجزائرية الحق في إعادة النظر في نقط الاتفاق، فيما إذا:

- استعملت هذه المنشآت في تغذية اضطرابات سياسية داخلية بالجزائر.

- فيما إذا استعملت في تخريب الاقتصاد الجزائري، بواسطة تهريب رؤوس الأموال بعنوان التحويلات المالية العسكرية.

- فيما إذا كانت هذه المنشآت تعرض للخطر حياة السكان المجاورين لها " ونصت كذلك على أن القاعدة والمنشآت العسكرية الفرنسية لا يجوز أن تستخدم قاعدة لانطلاق عدوان ضد بلد أفريقي أو بلد آخر صديق" [144]

كما نصت الاتفاقيات على أن تمر الجزائر بفترة انتقالية قبيل الاعلان عن الاستقلال، تبدأ من وقف القتال وتمتد إلى مدة "تتراوح بين ثلاثة أشهر في أقل تقدير، وستة أشهر على أكثر تقدير، وبعد هذه المدة يقع استفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الاستقلال والتعاون"، وخلال هذه الفترة يتم التنظيم في الجزائر، حسب ما جاء في البيان : أنه "يكون تنظيم السلطات العمومية حتى انجاز تقرير المصير... تحدث سلطة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للنظام العمومي ويمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر مندوب سام وتشكل هذه المؤسسات وخاصة السلطة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ" [145].

وتتكون الهيئة التنفيذية، من ثلاث فرنسيين، وتسعة جزائريين، وكانت برئاسة السيد عبد الرحمن فارس، واتخذت من "روشيه نوار" [146] مقرا لها وراحت تنشط، في أسوأ الظروف لمكافحة أعمال المنظمة السرية الارهابية [147] وقد استمرت لغاية اعلان الاستقلال.

وفي هذه الأثناء تم عقد مؤتمر بطرابلس الغرب، للمجلس الوطني للثورة، في 27 حزيران (جوان) 1962، وقد تمت الدعوة لعقد هذا المؤتمر، بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان، وقد حضر المؤتمرون، الذين قدموا من الداخل والخارج، وللحفاظ على السرية التامة، أقفل مطار طرابلس ومنعت السلطات الليبية الصحفيين والأجانب من دخول المدينة[148].

ورغم الخلافات التي حدثت في المؤتمر، إلا أنه في النهاية، صادق على مشروع ميثاق، حدد فيه منهاج واتجاه الجزائر بعد الاستقلال، عرف "بميثاق طرابلس"[149] وقد جاء فيه فيما يتعلق بالأمور المستعجلة، التي يجب أن تقوم بها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال ما يلي: يجب وبدون تأخير علاج هذه الحالة بإيجاد العمل للبالغين وتعليم الأطفال وتنظيم مقاومة الجوع والمرض وإرجاع طعم الحياة بإعادة بناء ما تحطم على نطاق واسع"[150].

وهكذا بعد هذا المؤتمر، بدأت جبهة التحرير الوطني تهيء للاستفتاء حول الاستقلال، فقد أصدرت الولاية الرابعة نداء إلى المواطنين الجزائريين، تحثهم فيه على الاستعداد للانتخاب، في يوم 1 تموز (جويلية) 1962، حول تقرير المصير، كما حث النداء الشعب على مراجعة أسمائهم في قوائم التسجيل[151]. وفيما يخص الاقتراع اتفق الطرفان في ايفيان على: "الاقتراع على تقرير المصير...سيضبط التاريخ باقتراع من السلطة التنفيذية" وحول السؤال المطروح للتصويت، اتفقا على أن الصيغة التي تقدم للناخبين تكون كالتالي: "هل تريدون أن تكون الجزائر مستقلة وفي هذه الحالة هل تريدون أن تتعاون فرنسا والجزائر"[152].

وفي مطلع اليوم الأول من شهر تموز (جويلية) 1962، بدأ الشعب الجزائري في الاستفتاء حول تقرير المصير. وفي اليوم الثاني أعلنت النتيجة فكانت "5975581" انتخبوا بنعم من مجموع "5992115" ناخبا، وبعدها أعلن دي غول استقلال الجزائر واعتراف فرنسا الرسمي بذلك[153]. وكان يوم 5 جويلية 1962، يوما حاسما في تاريخ الجزائر، حيث خرجت جماهير الجزائر في كل مكان من التراب الجزائري، تعبر عن فرحتها بالاستقلال وهكذا تخلصت الجزائر من استعمار استيطاني دام 132 عاما.

الهوامش

[1] مدينة قرب الحدود الجزائرية ـــ التونسية.

[2] توفي العقيد عبد القادر شابو سنة 1970.

[3] الأخضر الزبيري: (إزالة الشبح المرعب ـــ معركة عين الزانة) بمجلة أول نوفمبر، العدد 40، الجزائر، 1979، ص: 48 ـــ 49.

[4] مجلة أول نوفمبر : (معركة جبل بوكحيل)، العدد 53، الجزائر 1981، ص: 64 ـــ69.

[5] كان يلقب في الثورة بـــ(غنتار)، وكان نائبا لقائد الولاية السادسة.

[6] لقاء مع الرائد محمد روينة.

[7] محمد الصالح الصديق: ثورة نوفمبر ونوعية المجاهدين الأوائل المصدر السابق، ص: 32.

[8] أحمد بن الشريف: المصدر السابق، ص: 82.

[9] محمد الصالح الصديق : المصدر السابق، ص: 28.

[10] عضو المجلس الوطني للثورة، رئيس الاتحاد لجبهة التحرير الوطني.

[11] محمد لبجاوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، بيروت 1971، ص 205.

[12] سعد زغلول فؤاد: فالمصدر السابق، ص: 240-241.

[13] محمد كشود (الوسائل البشرية والمادية التي استخدمها الشعب الجزائري ابان الحرب التحريرية)، المصدر السابق، ص: 16.

[14] المصدر نفسه، ص: 16.

[15] الجنرال ديغول: المصدر السابق، ص: 154-155.

[16] وزير المالية الفرنسي.

[17] الجنرال ديغول: المصدر السابق، ص: 156-157.

[18] Le Journal du Parlemnt 15 Decembre 1959 : P. 4.

[20] الجنرال ديغول: المصدر السابق، ص: 108.

[21] بيانات وتصريحات الرئيس فرحات عباس: المصدر السابق، ص: 16.

[22] جمع كاردينال وهو لقب لرتبة دينينة مسيحية.

[23] فرانتز فانون: المصدر السابق، ص: 111.

[24] المجاهد: 1 نوفمبر 1961: ص: 25.

[25] المصدر نفسه، ص: 25.

[26] صلاح العقاد: المصدر السابق، ص: 106.

[27] المجاهد: المصدر نفسه، ص: 25.

[28] صلاح العقاد : المصدر السابق ص: 106.

[29] ولايات الكفاح: المصدر السابق، ص: 6.

[30] المصدر نفسه، ص: 60.

[31] الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين حاليا.

[32] يوسف بعلاوي: (استقلالنا من صنع شعبنا) بجلة المجاهد، عدد خاص 1143، الجزائر، جويلية 1982، ص:13.

[33] المجاهد: 16 جانفي 1961، ص: 4.

[34] مقبرة العاصمة.

[35] المجاهد : المصدر السابق، ص: 4.

[36] المصدر نفسه، ص: 6.

[37] مجلة أول نوفمبر : (احياء ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر)، العدد 47، الجزائر 1980، ص: 14.

[38] الطيب حافي راسو: (من وحي ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960)
مجلة أول نوفمبر، المصدر السابق، ص: 18.

[39] المجاهد: 17 جويلية 1961، ص: 6-7.

[40] المصدر نفسه، ص: 6.

[41] المصدر نفسه، ص: 6-7.

[42] مدينة بالغرب الجزائري.

[43] مدن بالشرق الجزائري.

[44] المجاهد: المصدر السابق، ص:7.

[45] محمد الميلي: المصدر السابق، ص: 107.

[46] المجاهد: 13 نوفمبر 1961، ص:3.

[47] المجاهد: 1 نوفمبر 1961، ص: 3.

[48] المصدر نفسه، ص: 3، 15، 24.

[49] المجاهد: 1 نوفمبر 1961، ص: 22.

[50] المجاهد 13 نوفمبر 1961، ص: 2.

[51] مدينة قرب العاصمة.

[52] مدينة بالغرب الجزائري.

[53] مدن بالشرق الجزائري.

[54] مدن بالجنوب الجزائري.

[55] المجاهد: المصدر السابق، ص: 6، 8.

[56] المصدر نفسه، ص: 8.

[57] المصدر نفسه، ص: 8.

[58] المجاهد: 30 جانفي 1961، ص: 2.

[59] المجاهد: 17 جويلية 1961، ص: 7.

[60] كان عسكريا وقد حارب في الجزائر.

[61] المجاهد: 13 نوفمبر 1961، ص: 7.

[62] الجندي (المرأة الجزائرية ومشاركتها في حرب التحرير) المصدر السابق، ص: 43.

[63] عمار بوحوش: العمال الجزائريةن في فرنسا، المصدر السابق، ص: 124.

[64] Jaques C . Duchemin : Histoire du F.L.N ; P. 300

[65] المجاهد: 22 جانفي، 1962، ص: 5.

[66] المصدر نفسه، ص: 5.

[67] المجاهد: 19 جوان 1961، ص: 8.

[68] المجاهد: 17 جويلية 1961، ص:3.

[69] مصطلح يقصد به الشمال الجزائري.

[70] المجاهد: المصدر السابق، ص: 3.

[71] المصدر نفسه، ص: 7.

[72] المجاهد: 13 مارس 1961، ص: 7.

[73] المجاهد: 19 جوان 1961، ص: 4.

[74] المجاهد: 17 جويلية 1961، ص: 3.

[75] تقصد فرنسا.

[76] محمد الميلي: المصدر السابق، ص: 68.

[77] المجاهد: 10 أفريل 1961، ص: 4.

[78] يقصد الولايتين.

[79] المجاهد: المصدر السابق، ص: 8.

[80] المصدر نفسه: ص:9.

[81] محمد الميلي: المصدر السابق، ص: 68-69.

[82] المجاهد: 17 جويلية 1961، ص: 3.
[83] المجاهد: 22 جانفي 1962، ص: 3.
[84] وادي ميزاب منطقة بالجنوب الجزائري يشتغل أهلها بالتجارة.
[85] المجاهد: المصدر السابق، ص:3.
[86] ولاية بالجنوب الجزائري حسب التقسيم الاداري للثورة.
[87] لقاء مع الرائد روينة، المصدر السابق.
[88] عين رئيسا للحكومة المؤقتة بعد السيد فرحات عباس.
[89] المجاهد : 1 نوفمبر 1961، ص: 22.
[90] المجاهد: 19 جوان 1961، ص: 4.
[91] Le Journal du Parlemnt 16 Septembre 1958 : P. 3. Pascal Arrighi : (Le dégagement du sahara).
[92] Le Journal du Parlemnt 14 Septembre 1961 : P. 4.
[93] المجاهد: 10 أفريل 1961، ص: 8.
[94] مدينة في أقصى الجنوب الجزائري.
[95] هذه المناطق بالجنوب الجزائري.
[96] تبعد عن مدينة ورقلة بالجنوب 100 كلم.
[97] المجاهد المصدر السابق، ص 8.
[98] Alistair Hoene: Histoire de la Guerre D'algerie,
[99] Paris éditions albin Michel 1980, P. 249 Op. Cit: P. 250.
[100] صلاح العقاد: المصدر السابق، ص: 108.
[101] المجاهد: 10 أكتوبر 1958، ص: 3.
[102] المجاهد: 20 سبتمبر 1959، ص: 3.
[103] المجاهد: 27 مارس 1961، ص: 7. ينظر مذكرة عن الاعتراف الدولي لحرب الجزائر، المصدر السابق.
[104] المجاهد: المصدر السابق، ص: 8.
[105] Le Journal du Parlemnt 3 Octobre 1958 : P.
[106] الوزراء هم: احمد بن بلة، وآيت احمد حسين، ومحمد بوضياف ورابح بيطاط، ومحمد خيضر.
[107] المجاهد: المصدر السابق، ص: 8.
[108] صلاح العقاد: المصدر السابق، ص: 107.

[109] علي بومنجل: (شهادة عن اندلاع الثورة وردود فعلها)، جريدة الجمهورية، الجزائر، وهران 2 نوفمبر 1981، ص:4.

[110] المجاهد: المصدر السابق، ص:8 .

[111] الجنرال ديغول: المصدر السابق، ص: 99 -100.

[112] محمد الميلي: المصدر السابق، ص: 116. – ينظر كذلك: الجنرال دي غول المصدر السابق.

[113] مذكرة الاعتراف الدولي لحرب الجزائر: المصدر السابق، ص:40.

[114] محمد لبجاوي: المصدر السابق، ص: 173.

[115] المصدر نفسه، ص:

[116] المجاهد: المصدر السابق، ص: 7.

[117] حيث يوجد مقر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

[118] حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي : المصدر السابق، ص:111.

[119] المجاهد: 22 ماي 1961، ص: ؟.

[120] الجنرال ديغول: المصدر السابق، ص: 112.

[121] يتكون وفد التفاوض من السادة: كريم بلقاسم رئيس الوفد، ومصطفاوي الصغير، ومحمد يزيد، والأخضر بن طوبال، ورضا مالك، والعقيد بن عودة، ومحمد الصديق بن يحيى، وسعد دحلب، والطيب بولحروف.

[122] المجاهد: المصدر السابق، ص: 6.

[123] المصدر نفسه، ص: 6-7.

[125] المصدر نفسه، ص: 1.

[126] المصدر نفسه، ص: 10.

[127] حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: المصدر السابق، ص: 115.

[128] المجاهد: المصدر السابق، ص: 2.

[129] المصدر نفسه، ص: 4، 10.

[130] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص: 60.

[131] المجاهد 28 أوت 1961، ص: 3.

[132] شكلت الحكومة المؤقتة على النحو التالي:

رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية	السيد ابن يوسف بن خدة
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية	السيد كريم بلقاسم
نائب رئيس مجلس الوزراء	السيد محمد بوضياف
وزير دولة:	السيد حسين آيت احمد
وزير دولة:	السيد الأخضر بن طوبال
وزير دولة:	السيدسعيد محمدي
وزير دولة:	السيد محمد خيضر
وزير دولة:	السيد رابح بيطاط
وزير الشؤون الخارجية	السيد سعد دحلب
وزير التسليح والمواصلات العامة	السيدعبد الحفيظ بو الصوف
وزير الأخبار	السيد محمد يزيد

المجاهد: المصدر السابق، ص:3 .

133 المجاهد : نوفمبر 1961، ص : 22.

134 المجاهد: 19 مارس 1962، ص: 6. - ينظر يحيى بو عزيز، المصدر السابق.

135 المجاهد : 20 مارس 1962، ص: 8.

136 المصدر نفسه، ص: 6.

137 المصدر نفسه، ص: 6.

138 المصدر نفسه، ص: 7.

139 المصدر نفسه، ص: 8.

140 المصدر نفسه، ص: 8.

141 المجاهد: 19 مارس 1962، ص: 8.

142 ميناء عسكري في وهران.

143 المجاهد : المصدر السابق، ص: 7.

144 المصدر نفسه، ص: 7.

145 المجاهد : 20 مارس 1962، ص: 7.

146 مكان قرب العاصمة.

147 محمد لبجاوي: المصدر السابق، ص: 200.

[147] محمد لبجاوي: المصدر السابق، ص: 200.

[148] المصدر نفسه، ص: 200.

[149] يحيى بوعزيز: المصدر السابق، ص 366.

[150] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص: 65.

[151] مجلة أول نوفمبر: (نص نداء الولاية الرابعة)، عدد خاص، الجزائر نوفمبر 1979، ص:1.

[152] المجاهد: 20 مارس 1962. ص: 7.

[153] يحيى بوعزيز: المصدر السابق، ص: 367.

الخاتمة

تتضح في مجمل الفصول السابقة، أهمية مؤتمر الصومام في تصعيد نضال الشعب الجزائري، حيث أن الثورة اندلعت في أول نوفمبر 1954 استطاعت أن تصمد أمام محاصرة المستعمر لها، رغم الامكانيات القليلة التي تمتلكها لكنها تمكنت من الخروج من حصار المحتمل بفضل هجوم 20 أوت 1955، الذي قاده القائد زيغود يوسف، وهنا أصبح لزاما على قادة الثورة ايجاد قانون موحد، ينظم شؤون الثورة ويحقق انتصارها، فكان مؤتمر الصومام، حيث استطاع أن يخرج ببرنامج تنظيمي لدولة قائمة بذاتها، فقد استطاعت جبهة التحرير أن تجعل الشعب الجزائري يعيش في دولة شبه مستقلة، من حيث الإدارة والتنظيم العام.

ولقد وضح مدى تطور الثورة وأثرها في الحياة السياسية في فرنسا وتجلى ذلك في تغيير الحكومات السابقة، كما كان سببا في انقلاب 13 ماي (مايس) 1958، والمجيء، بدي عول إلى الحكم، لتحقيق رغبة غلاة الاستعمار في فرنسا والجزائر، ولكي تنقذ فرنسا من المأزق الذي وقعت فيه وليحتفظ بالجزائر فرنسية، لتبطل الحجة التي كان يتذرع بها المستعمر في غياب الممثل الذي يتفاوض معه.

ان فشل المحاولات العسكرية الفرنسية، دفعت دي غول إلى اتباع سياسة المشاريع، فما مشروع قسنطينة إلا محاولة لفصل الشعب عن الثورة ولما قاطع الشعب ذلك، لجأت السلطات الاستعمارية إلى أسلوب العنف، والقضاء على الثورة باتباع أسلوب الأرض المحروقة، وقد تمثل ذلك في برنامج شال وحصر سكان الريف الجزائري في المحتشدات بالآلاف، وقفل حدود الجزائر بخطى

شال وموريس.

ان وحدة الشعب الجزائري تحت راية جبهة التحرير الوطني أدت إلى افشال كل أساليب المستعمر، فحاول دي غول اتباع الحرب النفسية، باتباعه سياسة الاصلاح والعصا في آن واحد. لكن انتصارات جيش التحرير المتعددة جعلت آمال دي غول تنهار في الجزائر فقد أدى عنف الثورة إلى إيقاع فرنسا في الأزمة الاقتصادية، مما جعل الفئات المثقفة فيها تندد بالسياسة الاستعمارية المتبعة ضد الجزائر وأنصارها، بالاضافة إلى الانتصارات السياسية التي أحرزت عليها الثورة في الخارج أدت بالسلطات الفرنسية إلى الاعتماد لتقسيم الجزائر واعتبار جنوبها منطقة فرنسة، وذلك للاستحواذ على الثروات المعدنية بالمنطقة خاصة النفط فيها.

لكن نضال أبناء الشعب الجزائري المتزايد، والتحامه بثورته وتصميمه على النصر، أكد للمستعمر أن لا بقاء له في الجزائر، ذلك ما أرغم المستعمر على الرضوخ إلى ما كان رفض الاعتراف به. وهو شرعية جبهة التحرير في تمثيل الشعب الجزائري. والدخول معها في المفاوضات بشأن تقرير المصير، والتي حاول فيها المستعمر الحصول على مكاسب في الجزائر. لكن الموقف الثابت لجبهة التحرير الوطني جعله يعترف بالأمر الواقع، وهو حق الجزائر في الاستقلال وحدة لا تتجزأ.

ومهما يكن من بحث ودراسة حول الثورة الجزائرية، فان تاريخ الثورة يبقى دائما مجالا خصبا للباحثين والدارسين.

DEVLOPEMENT OF ALGERIAN National LIBERATION REVOLUTION from 1956-1962

It is clear from the section sum of this is that it was of importance the Somam connection in increasing the diligence of Algerian people when the revolution started in 1st Nov., 1954, it persisted before coloniatic inclusion despiste the little resources iy had but it wayed off an exected besienging bu the attack of th Aug. 1955 under leadership of Zeighood Yousif Here it was necessary for revolutionary leaders to find a united law regulating dispension and fulfilment of the could promulgate a systematic syllabus for an independent ctate. The liberation front could induce the Algerian people within a semi-independent state as to the affairs of administration and general religion.

The extent of revolutionary developmentt and its effect was exhibited in politial life France especially where it affected the variation of previous government and was cause of 13 th May, 1958 remendement and the coming of De Gaul to government in fulfilling Algeria and serving France of mishep to Keep a French Algeria. But the revolution reveded by declaring the condition of colonialist in absence of a delegated nigociator.

The failure of French military efforts made De Gaul assume the projects policy once of which the costantin project which was recealed to dismiss people off the revolution and when the people boutted such thing the revolution by means of deprived land method land force to put off the revolution and when the people boutted such thing the imperialistic autorities assumed force to put off the revolution by means of deprived land method wich was clear challe programme to include Algérian villages in safes by thousands and loking Algérian borders by challe and Moris lines.

The unity of Algérian people under dogma of national liberation front failed out all methods of colonislists that De Gaul tried the psyvhologic war by party refortm and revedism at a time, but the successes of liberation army so many failed out the expectations of De Gaul in Algérie. The severity of the revolution induced France to economic problem that made the educated calasses in it repelal the colonialialistic policy agaist the Algérian revolution and its partisan, in addition to the political successes resuled by the revolution ebroad, which, made French authorities assume division of Algéria, the south of wich to be French part and incvest its mineral utilities and resources specially petroleum thereof.

But the diligence increasing of Algérian people and its solidarity with revolution insisting to overtake assured the colonialists off way Algérian land which impelles them to quote legality of liberation front nominating the Algérian people and to negociate about final and where the colonialist treid premius in Algeria but the wilful position of national liberation front made it profess the relality, the right of Algeria undivided in independence.

Whatever there is reseach is research and study about Algerian revolution, its history still is prospect of researchers and students.

ZEGHIDI MOHAMED LAHCENE

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق.

(أ) الوثائق غير المنشورة:

1) اجتماع المجلس الوطني للثورة، محضر الجلسات، القاهرة، 7 أوت 1957.

2) الحكومة المؤقتة: الجمهورية: مذكرة عن الاعتراف الدولي لحرب الجزائر.

3) الحكومة المؤقتة: الجمهورية الجزائرية: مذكرة حول التشهير بميثاق الحلف الأطلسي.

4) الحكومة المؤقتة: وزارة الأخبار: ولايات الكفاح، مارس 1961.

5) الحكومة المؤقتة: وزارة الأخبار: حرب الابادة في الجزائر (مراكز التجمع) ديسمبر 1960.

6) الحكومة المؤقتة: وزارة الأخبار: بيانات وتصريحات فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، جانفي 1960- أفريل 1960(طبعة ماي 1960).

7) Proces-verbal De La réunion du 20 Août 1956 des Responsables de l'algeroise, et le Contentinois .

(ب) الوثائق المنشورة:

1) جبهة التحرير الوطني: ميثاق الجزائر، 1964.

2) وزارة الاعلام والثقافة: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954 ـ 1962)، الجزائر، 1979.

(3) ميثاق مؤتمر الصومام.

ثانيا) الكتب والمحاضرات:

(أ) الكتب العربية:

1) الابراهيمي، محمد البشير :عيون البصائر ـ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائرـ 1971.

2) ابن أشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

3) ابن شريف، أحمد: فجر المشاتي أو لمحات عن الثورة في معركة التحرير، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية، 1977.

4) بوحوش، عمار: العمال الجزائريون في فرنسا، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1977.

5) بوعزيز، يحيي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين قسنطينة، دار البعث، 1980.

6) جودي الأخضر، بوطمين: لمحات من ثورة الجزائر كما شهدتها وقرأت عنها، قسنطينة، دار البعث، 1981.

7) رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية، الجزائر، الشركة الوطنية

للنشر والتوزيع، 1975.
8) حافظ، حمدي ومحمود الشرقاوي: الجزائر كفاح شعب ومستقبل أمة الدار القومية للطباعة والنشر.
9) دي غول، الجنرال: مذكرات الأمل، ترجمة سموحي فوق العادة بيروت، منشورات عويدات، 1971.
10) كبة، ابراهيم: أضواء على القضية الجزائرية، بغداد، مطبعة الرابطة، 1956.
11) لبجاوي، محمد: حقائق عن الثورة الجزائرية، بيروت، 1971.
12) المدني، أحمد توفيق: حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية) الجزء الثالث، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
13) ميرل، روبير: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، بيروت دار الأدب، الطبعة الثانية، 1979.
14) الميلي، محمد: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، بيروت، دار الكتاب للنشر، 1981.
15) العقاد، صلاح: الجزائر المعاصرة، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، 1964.
16) غيليسي، جون: الجزائر الثائرة، ترجمة حماد، بيروت دار الطليعة، الطبعة الأول، 1961.
17) فؤاد سعد، زغلول: عشت مع ثوار الجزائر، بيروت، دار العلم للملايين، 1960.
18) فانون، فرانتز: من أجل افريقيا، ترجمة محمد الميلي، الجزائر الشركة

الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1980.
19) سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية 1930-1945، معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الثانية، القاهرة 1977.
20) سيمون، هنري بير: ضد التعذيب في الجزائر، ترجمة بهيج شعبان، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى 1957.

(ب) المحاضرات:

1) بوتخيل، الصالحي: المقاومة الوطنية الجزائرية من 1930 إلى 1945، محاضرة، المنظمة الوطنية للمجاهدين الجزائر، 1981.
2) الجيش الوطني الشعبي، المحافظة السياسية: ربع قرن من نضالنا على ثورة أول نوفمبر 1954، (محاضرة)، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981.
3) رمضاني، عبد الكريم: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ما بين 1940ـ1954، (محاضرة)، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981.
4) كشود، محمد: الوسائل البشرية والمادية التي استخدمها الشعب الجزائري ابان حرب التحرير، (محاضرة)، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981.
5) محمد تزروين: اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 54، (محاضرة) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981.
6) محيوت أحمد: وصف اندلاع الثورة في الوسط ومنطقة القبائل (محاضرة) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981.
7) هزوى محمد الطاهر: الاعداد السياسي والعسكري للثورة في أوراس، (محاضرة) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1981.
8) الصديق،محمد الصالح: ثورة نوفمبر الخالدة ونوعية المجاهدين الأوائل،

(محاضرة) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1981.

9) العلوي، محمد الطيب: جبهة التحرير وبان أول نوفمبر، (محاضرة)، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981.

ثالثا) المجلات:

1) **الأصالة**، مجلة: عدد خاص 74/73، وزارة الشؤون الدينية الجزائر، 1979.

2) **الأصالة**، مجلة: عدد 53، جانفي 1978.

3) **أول نوفمبر**، مجلة: العدد 17، الجزائر 1971، والاعداد: 44، 1975، 24 ـ 1977، ديسمبر 1978، 39 ـ 40 ـ عدد خاص ـ 1979، 40 ـ 47 ـ 1980، 52 ـ 53 ـ 1981، 55 ـ 1982.

4) **الباحث**، مجلة العدد: 1، الجزائر، المطبعة المركزية للجيش جويلية، 1982.

5) **الجندي**، مجلة : العدد 33، الجزائر، وزارة الدفاع الوطني 1978.

6) **مجلة الجيش**: العدد 197، الجزائر، أوت 1980.

7) **المجاهد**، مجلة: عدد خاص 1143، الجزائر، جويلية، 1982.

رابعا) الجرائد:

1) **الجمهورية**، جريدة: الجزائر، وهران، 2 نوفمبر 1981.

2) **المجاهد**، جريدة: العدد الثالث 1957، والاعداد: 5 سبتمبر 1957، 1958: 1/1، 4/1، 9/19، 10/10. 1959: 4/1، 5/1، 6/1، 6/14، 7/27، 7 رمضان، 9/20،
1) 11/16، 12/7، 12/28.

1961: 1/1، 1/16، 1/22، 1/30، 3/13، 3/27، 4/10، 4/25، 5/22، 6/91، 7/17، 8/14، 8/28، 10/9، 11/1، 11/13، 11/27. 1962: 3/19، 3/20,

2) المقاومة الجزائرية، جريدة: 1956/11/15، والاعداد: 2/16، 5/20، 1957/7/1.

خامسا) المقابلات:

ابن طامة، محمد الصالح: 10 نيسان (أفريل) 1983.

روينة محمد: أذار (مارس) 1983.

المدني أحمد توفيق: 22 أذار (مارس) 1983.

السنوسي حسين: 8 حزيران (جوان) 1983.

المصادر باللغة الأجنبية (أ) كتب:

1) Alain de Serigny : Echos D'Alger, Tome 2, Press de la cite, Paris 1974.

2) Histair home : Histoire de la Guerre d'Algérie, Paris, Edition Albin Michel 1980.

3) Henri Alleg (Et Autres) : La guerre D'Alger Temps Actuls, Paris 1981.

4) Claude Collot-Jean-Robet HENRI : Le Mouvement Algérien Textes 1912-1954-2[e] Edition, office de publications Universitaires, Alger 1981.

6) Jacques Jurquet : La Revolution Nationale Algérienne et le parti Communiste Français, Tome 3, Editions du Centenaire. Paris.

7) Said ben Abdallah : La justice du F.L.N. Pendant la guerre de la libération, S.N.E.D. ? Alger 1982.

8) Silmane Chikh : L'Algérie en armes ou le temps de Certitudes, Office des publications Universitaires, Paris 1981.

(ب) الجرائد :

1) Démière Heure : 2 Novembre 1954.
3 Novembre 1954.
22 Août 1955.
2) La dépêche de l'est, 21-22-août 1955
3) L'écho D'Alger : 3 Novembre 1954
6 Novembre 1954.
7 Novembre 1954.
19 Novembre 1954.
20 Août 1955.
21-22 Août 1955.
23 Août 1955.
26 Août 1955.
4) El Jarida-N° 15, Paris Nov, Dec, 1974.
5) Journal officiel de L'Agérie 1954.
6) Le Journal du parlement : 3 Octobre 1958-30 Octobre 1958
16 Septembre 1958.
15 Décembre 1959.
14 septembre 1961.
7) L'information : 16 Septembre 1958.

ملحق (1)

المبادئ العشرة لجيش التحرير الوطني

1) مواصلة الكفاح إلى أن تتحرر البلاد ويتحقق استقلالها التام.

2) مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على المواد والأدوات إلى أقصى حد ممكن.

3) تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني.

4) الجنوح بأقصى ما يمكن إلى الحركة والخفة وإلى التفرق ثم الالتئام بعد ذلك والهجوم.

5) تقوية صلة الوصل بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات.

6) توسيع شبكة الاستخبارات في وسط العدو ووسط السكان.

7) توسيع الشبكة العاملة على اقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب لتجعل منه سندا أمينا ثابتا.

8) تقوية روح الامتثال للأوامر والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني.

9) تقوية روح الاخوة والتضحية والعمل المشترك في نفوس المجاهدين.

10) مراعاة المبادئ الاسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو.

جريدة المقاومة الجزائرية ـ العدد 2 ـ 15 نوفمبر 1956 ـ ص 11.

ملحق (2)

جبهة التحرير الوطني الجزائري

محضر جلسات الاجتماع الذي عقده المسؤولون عن عمالات، وهران والجزائر، وقسنطينة في 20 أوت 1956 م.

الأعضاء الحاضرون:

بن مهيدي عن منطقة وهران	رئيس الجلسة
عبان عن جبهة التحرير الوطني	كاتب الجلسة
أوعمران عن منطقة الجزائر	
كريم عن منطقة القبائل	
زيغود عم شمال قسنطينة	
بن طبال نائب زيغود.	

الأعضاء المتغيبون:

بن بولعيد مصطفى ممثل الأوراس النمامشة.

سي الشريف ممثل الجنوب (معذور) بعد أن وجه تقريره إلى المؤتمر.

مواد الاجتماع:

1) شرح الأسباب التي دعت إلى اجتماع وموضوع الاجتماع.

2) تقديم التقارير.

(أ) تقرير نظامي: عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

(ب)تقرير عسكري: عدد المناضلين والمجاهدين. الوحدات ونظام تركيبها، الأسلحة.

(جـ) تقرير عن المالية: المداخل، المصاريف، المتبقي في الصندوق.

(د) تقرير سياسي: عن معنويات المجاهدين والشعب.

3) القاعدة السياسية، والنشريات الثلاثة.

4) التوحيد:

(أ) توحيد النظام في تقسيم المناطق وتعيين مراكز القيادات المحلية واجراء تغييرات على القيادات.

(ب) توحيد عسكري: في الوحدات، والرتب العسكرية، والنياشين والأوسمة وفي المرتبات والمنح العائلية.

(جـ) توحيد سياسي: المرشدون والسياسيون ومهماتهم.

(د) توحيد اداري: مجلس الشعب.

(هـ)جبهة التحرير الوطني: المذهب والقانون الأساسي والنظام الداخلي، الهيئات المسيرة، مجلس الثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ، واللجان.

(ع) جيش التحرير الوطني: الألفاظ المستعملة "المجاهد، المسبل الفدائي".

المرحلة الحاضرة توسيع الهجومات، الاكثار مع العمليات:

(أ) العلاقة بين جبهة التحرير، العلاقة بين الداخل والخارج وخصوصا بين تونس والمغرب وفرنسا.

(ب) العتاد.

(جـ) نظام العمل: سياسيا، ووسائله المادية، ايقاف القتال، المفاوضات، هيئة

الأمم المتحدة، والحكومة المؤقتة.

(د) مواضيع مختلفة: الأوراس، القبائل وماعداها..

افتتحت الجلسة على الساعة الثامنة.

1) الأسباب التي دعت إلى الاجتماع والمواضيع التي تدرس في الاجتماع شرحها بن مهيدي.

2) التقارير:

(أ) المنطقة رقم 2 قدمت تقريرا مكتوبا قرأه زيغود. انظر ملخصه في الختام.

ملاحظات: لا يوجد بالتقرير ذكر عدد المناضلين وعدد الأسلحة الحلابية.

(ب) المنطقة رقم 3 شفاهي قدمه كريم، وهذه المنطقة تشتمل على القبائل العليا والسفلى الصغرى، وهي منقسمة إلى ثلاث مناطق صغيرة تنقسم بدورها إلى عشر نواحي، والنواحي منقسمة إلى ثلاثين قسمة في فاتح نوفمبر 1954 كان بالمنطقة 450 مجاهدا، وفي الصندوق مائة ألف فرنك، والآن يوجد بالمنطقة المناضلون داخل الجبهة عددهم 87044. المسبلون عددهم 7470. المجاهدون عددهم 3100.

الوحدات العسكرية: الفوج يقوده عريف يتركب من عشرة إلى عشرين جنديا وثلاث أفواج تكون فرقة يقوداه مساعد.

حدود المنطقة رقم 3: جيجل، سطيف، برج بوعريرج، مسيلة، سور الغزلان، عين بسام، بالهسترو، مينيرفيل، البحر الأبيض المتوسط

السلاح 404 بنادق حربية 107 رشاشات 8 بنادق رشاشة 4 بنادق 29 رشاشة 4425 بندقية صيد.

ملاحظات:

المالية: بالصندوق 445 مليونا، والآن تبلغ المداخيل الشهرية معدل 110 ملايين والمصاريف الشهرية تبلغ معدل 55 مليونا، فيتبقى صافيا كل شهر 55 (خمسة وخمسين مليونا).

معنويات المجاهد والشعب: قوية جدا، ولكن الناس كلهم يلاحظون لما دائما وبصفة ملحة نقص الأسلحة، ان الشعب متضامن معنا، وهو مستعد للمشاركة في نفير عام اذا لزم الحال.

مسألة حركة أورابح، والاعلان الولاء من جانب سكان دوار اريش وذراع الميزان:

أما حركة أو رابح فهي مشكلة في طريق الحل، أما دوار اريش فهو دوار مصالي وقد طهرته جيوشنا وقسمة من هذا الدوائر طلبت بالفعل حماية فرنسا أما دوار نسليووية، (ذراع الميزان) فهو دوار عرف بضعف عواطفه الوطنية ولم يعمل جيوشنا هنا أي ارهاب لأن هذا الدوار لم يدخل مطلقا.

المنطقة 4: قدمت تقريرا مكتوبا قرأه أوعمران:

في فاتح نوفمبر 1954 كان المجاهدون عددهم خمسين.

1) والآن يبلغ عدد المناضلين داخل الجبهة أربعون ألفا.

والمسبلون يبلغ عددهم ألفين.

والمجاهدون عددهم ألف.

هذا ويلاحظ أن المناظلين والمجاهدين والمسبلين في نواحي برواقية ومدية وشايلان وبوقاري، وثنية الحد، ومليانة وتنس والأصنام وشرشال ليسوا داخلين في الاعداد المذكورة أعلاه.

المذكورة أعلاه.

السلاح: خمس بنادق رشاشة منها بندقية بار، مائتا بندقية حربية، ثمانون رشاشة 300 بيستولي 1500 بندقية صيد.

المالية: بالصندوق مائتا مليون فرنك، تدخل فيها الجزائر العاصمة.

المنطقة رقم 5: تقرير شفاهي قدمه بن مهيدي.

ملاحظة: فارق بن مهيدي المنطقة في فاتح ماي 1956.

حدود المنطقة: عمالة وهران، وبهاست نواحي، مغنية، الغزوات، وهران، مستغانم، معسكر والجنوب (كولومب بشار).

في فاتح نوفمبر كان هناك ستون مجاهدا ومنهم خمسون بين قتيل وجريح وأسير.

المالية: في فاتح نوفمبر 1954 كان في الصندوق 80000 وعدد المجاهدين في الاندلاع الثاني، في أول أكتوبر 1955 م 500، و500 مسبل، وفي فاتح ماي 1956 كانت هناك 50 بندقية رشاشة، 160 رشاشة، 1400 بندقية حربية، 100 مسدس، 1000 بندقية صيد.

المالية: الى فاتح ماي 1956 (35 مليونا من الفرنكات منها 25 مليونا في الخارج (الريف)).

معنويات المجاهد والشعب: قوية جدا والعلاقات بين الجيش والجبهة وبين الشعب حسنة للغاية، وسوف يطلب من منطقة وهران ان تقدم تقريرا أكثر من الحالة الحاضرة.

المنطقة رقم 6: تقرير شفاهي قدمه أوعمران، عوض سي الشريف، هذه المنطقة تكونت حديثا، وهي تشتمل على الجهات الواقعة في احواز سور الغزلان، سيدي

والأغواط ومزاب وأقصى الجنوب فلم تدخلها جيوشنا بعد، والآن يوجد بالمنطقة هذه 200 مجاهدا، مائة مسبل، خمس آلاف مناضل داخل الجبهة.

السلاح: مائة بندقية حربية، بندقية رشاشة واحدة، عشر رشاشات، 50 بيستولي، 100 بندقية صيد.

المالية: عشر ملايين اعطيت للمنطقة رقم (4).

(3) القاعدة السياسية، والنشريات الثلاثة: قرأ الحاضرون هذه الوثائق وانتقدوها وناقشوها.

(4) التوحيد:

(أ) توحيد النظام، تقسيم المناطق:

المنطقة الأولى: الأوراس النمامشة، وحدودها من الشمال مداوروش، صدراتة القرزى، سطيف، ومن الجنوب، الصحراء القسنطيني ومن الغرب، البرج المسيلة، بوسعادة، أولاد جلال، ومن الشرق، الحدود التونسية.

المنطقة الثانية: منطقة الشمال القسنطيني، وحدودها من الشمال، من القالة إلى سوق الاثنين ومن الجنوب، سطيف، طريق الجزائر قسنطينة إلى القرزى، ثم تمتد حتى الحدود التونسية مارة بسيقوس، وصدراتة، ومداوروش ومن الناحية الغربية سطيف، خراطة، سوق الاثنين ومن الناحية الشرقية الحدود التونسية.

المنطقة الثالثة: القبائل حدود المنطقة: من الشمال سوق الاثنين، كوربي مارين، من الجنوب، خط السكك الحديدية الواصل بين قسنطينة والجزائر إلى سطيف ثم تمتد إلى البرج والمسيلة، وعين الحجل وسور الغزلان، وعين بسام بالهسترو ومن الغرب، كوربي مارين بمينيرفيل، ومن الشرق، سطيف، خراطة، سوق الاثنين.

المنطقة الرابعة: عمالة الجزائر: حدودها من الشمال، كوربي مارين، تنس ومن الجنوب البويرة، عين بسام، بئر غبالو، برواقية، بوقاري، تيارت، ومن الغرب، حدود عمالة وهران، ومن الناحية الشرقية، مينرفيل باليسترو تيير، بويرة، عين بسام.

ملاحظة: العاصمة ودوائر حسين داي، البويرة، الأبيار، وبوزريعة، وبئر مندريس، وسانت أوجين ليست تابعة للمنطقة رقم (4) وانما تؤلف منطقة مستقلة.

المنطقة الخامسة: عمالة وهران حدودها عمالة وهران.

المنطقة السادسة: جنوب عمالة الجزائر، وحدودها من الشمال، بورد وبقاري بئر غبالو، عين بسام، ومن النواحي الأخرى، الصحراء الجزائرية.

تنبيه: مدينة سطيف تابعة للمنطقة رقم (3) القبائل، ولكن هذه المدينة يجب أن تبذل كل مجهوداتها لتسهل المهمة، وتعيين المنطقتين رقم (1) و(2) وابتداء من هذا اليوم، تغير لفظة المنطقة وتستعمل مكانها كلمة "ولاية" والناحية تصير منطقة، والقسم يصير ناحية.

مراكز القيادة: لما كان مبدأنا هو الادارة الجماعية، فيجب على جميع منظماتنا اتباعه بصفة مدققة ومركز القيادة يتركب من القائد (وله صفتان عسكرية وسياسية) والقائد يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، ويحيط به نواب ومعينون يعتبرون ضباطا، وعددهم ثلاثة. يعتنون بالفروع التالية.

الفرع العسكري - والفرع السياسي - وفرع الاستعلامات والاتصالات - وتوجه

مراكز قيادة للولاية والمنطقة، وللناحية، وللقسم.

النقلة: تصدر بأمر من الهيئة التي تكون أعلى علوا مباشرا من الهيئة التي ينتسب إليها المأمور وقد قبل مبدأ التغيير والنقلة في جميع الدرجات والرتب.

الفوج: يتركب من احدى عشر جنديا ومن بينهم عريف واحد وجنديان أولان. ونصف الفوج يشتمل على خمسة جنود من بينهم جندي أول.

الفرقة: تتركب من خمسة وثلاثين رجلا وثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه.

الكتيبة: تشمل على 110 من الرجال، ثلاث فرق مع خمس اطارات.

الفيلق: يشتمل على 350 رجلا، ثلاث كتائب مع عشرين اطارا.

الرتب العسكرية: الرتب العسكرية المستعملة في القبائل هي التي أقرت وهي:

الجندي الأول: (كابران) وشعاره على شكل ثمانية احمر اللون يوضع على الذراع الأيمن.

العريف: (سارجان) اثنان على شكل أحمران.

1) **العريف الأول:** (سرجان شاف) ثلاث ثلاث 1 حمر.

المساعد: (اجودان) شعار رتبته على شكل V تحته خط أبيض.

الملازم: (أسبران) شعار رتبته نجمة بيضاء.

الملازم الثاني (سوليوطنان) شعار رتبته نجمة حمراء.

الضابط الأول: (اليوطنان) نجمة حمراء ونجمة بيضاء.

الضابط الثاني: نجمتان حمراوان.

الصاغ الأول: نجمتان حمراوان ونجمة بيضاء.

الصاغ الثاني: (كولونيل) ثلاثة أنجم حمر.

وقائد الولاية: يكون برتبة كولونيل، أي صاغ ثان، ونوابه الثلاثة يكونون برتبة صاغ أول.

قائد المنطقة: يكون برتبة ضابط ثان، ونوابه الثلاثى برتبة ضابط أول.

قائد الناحية: يكون برتبة ملازم ثان، ونوابه الثلاثة برتبة الملازم.

قائد القسمة: يكون برتبة مساعد ونوابه الثلاثة برتبة العريف الأول.

تنبيه: الكوميسارات السياسيون، تكون لهم نفس الرتب العسكرية التي تكون لضباط الهيئة التي يكونون تابعين لها.

الشعار: نجمة وهلال احمر، ذلك هو الشعار الذي يوضع على غطاء الرأس (تصنعه كل ولاية).

علامات الرتب : (القالوات) تصنعها الولاية رقم 3.

الأوسمة: لجنة التنسيق والتنفيذ كلفت بدراسة هذه المسألة.

تنبيه: كل هذه الرتب العسكرية مؤقتة فبعد استقلال الوطن سوف تتكلف لجنة عسكرية بدراسة كل حالة وتوضع كل من له رتبة عسكرية في مكانه في الجيش الوطني)رتبة الجنرال لا توجد الا بعد أن تتحرر البلاد)، تعيين الضباط ونزع الرتب من اختصاصات لجنة التنسيق والتنفيذ بعد اقتراحات قادة الولاية ونواب الضباط يعينون أو تنتزع رتبهم بأمر من قائد الولاية.

تعيين الجندي الأول ونزع رتبته يكون بأمر قائد المنطقة.

المرتبات والمنح العائلية: كل مجاهد يقبض مرتبا حسب السلم الآتي:

الجندي الأول	(1200) فرنك فرنسي
الجندي	(1000) = =
العريف	(1500) = =
العريف الأول	(1800) = =
المساعد	(2000) = =
الملازم	(2500) = =
الملازم الثاني	(3000) = =
الضابط الأول	(3500) = =
الضابط الثاني	(4000) = =
الصاغ الأول	(4500) = =
الصاغ الثاني	(5000) = =

المرضون والمرضات يتبعون العريف، وإذن فان مرتباتهم (1500) ف

شهريا والأطباء المساعدون تبعون الملازم فمرتباتهم شهريا (2500) شهريا، أما الأطباء فهم تابعون للضابط الأول فيتقاضون اذن (3500) وكل ما يحتاجه الجندي من غذاء أو لباس يتكلف به الجيش ما عدا شؤون النظافة من صابون وغيرها فإن المجاهد هو الذي يتكلف بشرائها.

المنح العائلية:

كل مجاهد وراءه عائلة مطالب بالانفاق عليها. تعطى له منحة شهرية ولكن يجب أن تكون بدعوة وطنية من كل واحد حتى لا تمس أموال الثورة وسوف تعطى تعليمات إلى رؤساء الفرق، ولاكوميسارات السياسيين فيما يخص هذا الموضوع.

والمسبلون: تجري اعانتهم على نفس القاعدة التي يعان عليها المجاهدون وذلك عندما يقومون بعمل دائم أي ثلاثين يوما في الشهر، ويعطى لهم نصف المنحة عندما يعملون خمسة عشر يوما في الشهر، وربع المنحة اذا عملوا أسبوعا في الشهر، والآسرى عائلات الشهداء سوف تبذل لهم الاعانات التي تنمح للمجاهد نفسها.

المنحة لسكان القرى: الفا فرنك قارة مع زيادة ألفين لكل شخص (في الشهر) لسكان المدن: خمسة آلاف قارة مع زيادة ألفين لكل شهر.

التنظيم السياسي:

الكوميسارات السياسيون ومشمولاتهم:

المهام الأساسية لكل كوميسار سيلسي هي:

أولا: تنظيم وتثقيف الشعب.

ثانيا: الدعاية والاخبار والتوجيه.

ثالثا: الحرب النفسية (حرب الأعصاب) العلاقة مع الشعب، العناية بالأقلية الأوربية ومساجين الحرب والكوميسارات السياسيون يعطون آراءهم في جميع برامج الأعمال العسكرية لجيش التحرير الوطني.

الأموال والتموين:

(أنظر الدراسة رقم 2) من مجالس الشعب التي تتشكل بواسطة الانتخابات، وسوف تتركب من خمسة أعضاء من بينهم واحد رئيس، ومجالس الشعب هذه تنظر في القضايا العدلية الاسلامية والقضايا المالية والاقتصادية والشرطة، جبهة التحرير الوطني. المبدأ، القانون الأساسي والنظام الداخلي، المنظمات المسيرة مثل لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية واللجان.

المبدأ: أنظر الملحق:

القانون الأساسي والنظام الداخلي، تكلفت بتحريره لجنة التنسيق والتنفيذ.

المنظمات المسيرة: (أ) مجلس الثورة الجزائرية، ويتركب من 14 عضوا 17 دائمين (17) مساعدون، والرسميون هم:

1. بن بو العيد
2. زيغود يوسف
3. كريم بلقاسم
4. أو عمران عمار
5. بن مهيدي العربي
6. بطاط رابح
7. فرحات عباس
8. عبان رمضان
9. بن يوسف بن خدة
10. عيسات إديدير

11. بوضياف أحمد

12. آيت أحمد حسين

13. خضير محمد

14. بن بلة أحمد

15. توفيق المدني

16. يزيد محمد

الأعضاء المساعدون هم:

1. نائب مصطفى بن بو العيد
2. بن طوبال الأخضر
3. محمدي سعيد
4. دحلس سليمان
5. ملاح علي
6. بو الصوف عبد الحفيظ
7. بن يحي
8. يحياوي محمد
9. سي ابراهيم
10. مالك
11. دحلب ساعد
12. الاتحاد العم للعمال الجزائريين
13. الاتحاد العام للطلاب الجزائريين
14. لونشي صالح

15.ثعالبي الطيب

16.مهري عبد الحميد

17.فرنسيس أحمد

تنبيه: لجنة التنسيق والتنفيذ هي التي تستدعي مجلس الثورة الجزائرية عند ما ترى ذلك ضروريا أو عندما يطلب اعضائها مع واحد زيادة على النصف الاجتماع ما بدور مجلس الثورة غلا إذا حضر اثنا عشر عضوا للنائبون أو المساعدون ومبدئيا لا يجتمع مجلس الثورة إلا مرة في العام ومدة وجود الحرب.

(ب) لجنة التنسيق والتنفيذ: تتركب من بن خدة عبان، بن مهيدي، كريم بلقاسم، دحلب، وان كان هذا الأخير بالسجن، فسوف يقع تعويضه نهائيا بمالك.

تنبيه: كل عضو من لجنة التنسيق والتنفيذ، أو نائب له تفويض من هذه اللجنة له السلطة الكافية لمراقبة كل نشاط منظماتنا في الداخل والخارج ويلاحظ بدقة أن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لهم سلطة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.. الخ... وقادة الولايات عليهم ان يقدموا قرارات عامة عن الوضعية السياسية والعسكرية والاجتماعية الاقتصادية في كل ثلاثة أشهر.

(جـ) **اللجان:** لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بانشاء ومراقبة اللجان المختلفة التي يكون مركزها الجزائر العاصمة.

(6) **جيش التحرير الوطني:** الألفاظ المستعملة (المجاهد، المسبل، الفدائي).

الوضعية الراهنة: الانتشار والتوسع والاكثار من الهجومات.

من الآن فصاعدا لا تستعمل الا العبارات الآتية:

المجاهد: هو جندي جيش جيش التحرير الوطني.

المسبل: هو المشارك في العمل.

الفدائي: هو عضو الجماعة المكلفة بالهجومات على المراكز في المدن.

ان الاتصالات بين جميع الفرق في كل الولايات قد تمت، والآن يجب أن تولى العناية الى التوسع في العمليات والحركات في جميع الميادين.

(7) **العلاقات بين الجبهة والجيش:العلاقات الداخلية والخارجية، الوضعية في تونس والمغرب وفرنسا.**

العلاقات بين الجبهة والجيش: تعطى الأولوية للسياسي على العسكري.

وفي مراكز القيادة يجب أن يتعين على القائد العسكري السياسي أن يسهر على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة.

العلاقات بين الداخل والخارج: تعطي الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ التشارك في الادارة.

الوضعية في تونس: قدم عنها التقرير مندوبيون أربعة يضاف اليهم بن عودة الذي يتكلف بصفة خاصة بتوجيه المواد الحربية من تونس إلى الجزائر.

الوضعية في المغرب:قدم عنها التقرير مبعوثنا هناك ثعالبي الطيب، تحت مراقبة بوضياف.

فرنسا: قريء تقرير جامعة فرنسا للجبهة، وأهم المطالب قبلت.

وامضيت رسالة من طرف جميع المسؤولين وبعث بها إلى اللجنة الجامعية لجبهة التحرير الوطني.

المواد الحربية: لا تنقل كمية من الأسلحة الآن من ولاية لأخرى، لأن الأسلحة الموجودة انما هي مما أخذ من العدو وفي المستقبل لجنة التنسيق هي

وحدها التي لها الأهلية التامة لتوزيع الأسلحة توزيعا عادلا، مع مراعاة الوضعية الخاصة لكل ولاية.

(8) نظام العمل:

الرجوع الى الهجومات العسكرية بكل ثمن.

البدء في عمليات هجومية من تاريخ.....

فاتح نوفمبر سوف يكون ذكرى سياسية فقط يحافظ فيها على الاضراب العام ومقاطعة المدارس الفرنسية تستمر، وانتخابات لا كوست ان وجدت يجب أن تقاطع واستعمال القوة المسلحة في ذلك يلجأ اليه المسؤولون ان ظهر لهم صلاحية ذلك.

ايقاف النار، المفاوضات: مجلس الثورة الجزائرية هو الوحيد الذي يستطيع أن يأمر بايقاف النار مراعيا في ذلك الاطار الذي عينته القاعدة السياسية.

هيئة الأمم المتحدة: من هنا فصاعدا يجب على الداخل ان يعطينا جميع المعلومات التي لدينا لتسهيل مهمة ممثلينا في هيئة الأمم المتحدة.

الحكومة المؤقتة: هذه القضية تنظر فيها لجنة التنسيق والتنفيذ مع المندوبين في الخارج.

(9) أمور مختلفة: الأوراس: درست وضعية الأوراس واتخذ لها الحل الآتي: يبعث زيغود وسي ابراهيم وتعطي لهم السلطات الكافية لحل مسألة سوق اهراس والنمامشة ويبعث أوعمران وسي الشريف وعميروش لحل مشاكل الأوراس والجنوب.

ولجنة التنسيق والتنفيذ هي وحدها لها الأهلية للبث في النهاية.

المحاكم: ليس من حق أي ضابط مهما كانت رتبته العسكرية ان يحكم

بالاعدام على شخص واذن فيجب تشكيل محاكم في الجهة والمنطقة لتحاكم المدنيين والعسكريين والذبح ممنوع منعا باتا، وفي المستقبل كل محكوم عليه بالاعدام يقتل رميا بالرصاص وللمتهم الحق في ان يختار من يدافع عنه.

والتمثيل والتشويه ممنوعان مهما كانت الأسباب التي قد تقدم لتبرير ذلك.

المساجين السياسيون: يمنع منعا باتا قتل مساجين الحرب وفي المستقبل سوف يجعل نظام خاص بمساجين الحرب في كل ولاية. ومهمة هذا النظام الأولى هي نشر وتبيين عدالة كفاحنا.

كتيب خاص:كل مجاهد في المستقبل سوف يعطي له كتيبا خاصا.

تسجيل الجنود:كل ولاية تقدم مشروعا في هذا الشأن للجنة التنسيق والعمل.

الرخص: سوف يؤذن في الرخص.

الفحص الطبي:كل جندي جديد يجب ان يمر بالفحص الطبي ان كان ذلك ممكنا.

ملحق

مختصر تقرير رقم 2:

عدد الجنود في فاتح نوفمبر 1954 مائة مجاهد والآن يبلغ عدد المجاهدين 1969. وعدد المسبلين 5000.

الأسلحة: 13 بندقية حربية 3750 بندقية صيد.

المالية: 203 ملايين وخمسمائة ألف فرنك.

معنويات المجاهدين والشعب:

معنوياتهم مفرحة جدا.

ملاحظة:

كل الجهة المحاذية للحدود مراقبة من طرف الأوراس، مع أنه كان من المقرر منذ بداية الثورة أن تكون الجهة التي تمتد من القالة إلى سوق أهراس تابعة للشمال القسنطيني.

الجمهورية الجزائرية

جبهة التحرير الوطني | **جيش التحرير الوطني الجزائري**

ولاية ـ 6 ـ | **أركان الحرب**

ـ التحرير في : 58/11 ـ | **رقم 527/58 ط**

المجالس البلدية

إلى أعضاء المجالس البلدية :

نوجه اليكم هاته النقط لتسيروا على ضوئها لتنير لكم الطريق لبلوغ ما رسمته لكم حكومتكم الجزائرية، ولتعينكم على تسيير ئؤونكم الداخلية من تأسيس وتشييد، بهذا يحق أن نعمل ونسير بنظام مع العزم والحزم في كل عمل حتى نصبح قادرين على تسيير أعمالنا ـ والله معنا مادمنا سائرين في سبيل العدالة والاخوة.

الطاعة "لله ولحكومتنا"

تركيب المجالس البلدية:

يتركب المجلس من خمسة أعضاء ينتخبون من بينهم رئيسا يسمى (شيخ البلدة!) ويحتوي تنظيمه على خمسة مكاتب:

أ ـ مكتب شؤون الأمة:

يشرف عليه شيخ البلدة، ويشرف على المكاتب الأربعة الأخرى ويتولى رقابتها، وله اتصالا مباشرا بلجنة الأوقاف المدنية.

ب ـ مكتب الاصلاحات البلدية والحالة الصحية:

يقوم بتوزيع المياه، والأراضي، والغابات، والبناء، والتعمير، وتسجيل الازديادات، والوفات، والاصلاحات الحيوية في دائرة السكان.

ج ـ مكتب المالي:

يقوم بمهامين:

1- جمع المدخولات زكات، اشتراكات، تبرعات، ضرائب، اعانات خاصة أو عامة.

2- توزيع الاعانات: للمكاتب الشعبية المستحقة اليها ـ للأئمة والمعلمين، للفقراء من أفراد الشعب، للمسجونين.

- المنح العائلي للمجاهدين، والشهداء والاسارى.

-الاعانات للفلاحين لمؤازرتهم، وتشجيعهم في الحرث والزراعة.

د ـ مكتب التجاري:

يتولى ـ الحالة الاقتصادية، من صادرات، واردات وكل ما يطلبه منه العريف الأول السياسي من شراء.

هـ ـ مكتب الشرطة:

يتولى حفظ الأمن واقرار السلام، ومراقبة الشعب من ظالم ومظلوم، وكل من ارتكب ما حرم الله، وفي ذلك الامتثال والسير تحت أوامر شيخ البلدة.

توضيحات:

1- مكتب شؤون الآمة:

- كل المسائل الشرعية تتولاها لجنة الأوقاف.

- له ابداء الرأي في فض المشكل، إذا طلبت منه اللجنة النط كورية.

-يتولى رقابة كل التسجيلات للمكاتب الأربعة الاخرين.

2- مكتب الاصلاحات البلدية والحالة الصحية:

1) يتولى تسجيل كل من زاد أو توفي في نفس الوقت، وان لا يتجاوز التسجيل أكثر من أسبوع.

2) عليه ان يدرس كل الأراضي الصالحة للتعمير، والبناء، ويقوم بتقديم تقريرا موضحا في كل ما يراه صالحت للشعب.

3) مكتب المالي:

1. يجب عليه أن يتصل بكافة أفراد الشعب، ويرفع منهم الاشتراكات وغيرها.
2. كل ما دفع له من المال يقيده.
3. يجب عليه أن يدفع المال كله إلى العريف الأول السياسي شهريا.
4. كل من فرضت عليه الاعانة وامتنع يسجل.
5. كل شخص لم يصل إليه الطلب يسجل.
6. ينفذ الضرائب ويرفعها من أصحابها.
7. كل مقبوض أو مدفوع لا يكون إلا بالتوصيل الرسمي، سواء من المكتب المالي إلى الشعب أو العريف الأول السياسي إلى المكتب.

4ـ مكتب التجاري:

1. لا يعترف بأي طلب كان الا من العريف الأول السياسي.
2. كل شراء لا بد أن يكون مصحوبا بالحجة.
3. أذا احتاج المال فليطلبه من العريف الأول الاتصال والأخبار.

5 ـ مكتب الشرطة:

1. يجب عليه الطاعة والتنفيذ لكل ما يأمر به شيخ البلدة.

2. يقوم بالحراسة التامة، وصيانة الشعب والدفاع عن كيانه وشرفه.

3.كل مشاجرة الا ويقوم ببحثها وتدقيقها ويقدم تقريرا عن ذلك إلى شيخ البلدة.

يمنع عليه جعل ضرائب ويكتفي بإبلاغ الأمر إلى شيخ البلدة، في كل حادث وقع وهو يتولى التنفيذ.

تعليمات:

1- يجب على كل فرد من الأعضاء المذكورين أن يحتل مكانه حسب معرفته ومقدرته لأن الشعب يحاسب كل واحد منا عن أعماله، ومسؤوليته.

2-يشترط من أعضاء هذا المجلس أن يكونوا متخلقين بالأخلاق الإسلامية متشبعين بالروح الوطنية، رمزهم الإخلاص، متمتعين بثقة الشعب والرابطة فيما بينهم مبتعدين عن الحزازات القديمة، والأغراض الشخصية التي من عادتها ازرع الانشقاق بين أفراد وطبقات الشعب.

3- الأحكام تكون مستمدة من الشريعة الاسلامية أو العرف الموجود.

4- إذا عجز المجلس عن فض مشكلة أو تنفيذها:

ان كانت من الناحية العسكرية فيقدمها الى العريف الأول السياسي.

وإذا كانت شرعية فليقدمها إلى لجنة الأوقاف والشؤون الدينية والثقافية.

5- يمنع عن المجالس البلدية اصدار حكم الاعدام، أو التأديب، من أي مدني كان وما لهم إلا أن يقدموه إلى العريف الأول السياسي مصحوبا بالحجج والبراهين الدالة عن اجرامه وهو يتولى الحكم في ذلك.

6- كل نزاع أو خصام أدى إلى قتل أحد الخصمين. فيحجر قبل كل شيء، الذي وقع عليه النزاع ثم القاتل يرفع إلى الجيش.

7- بمنح أخذ الأجرة من العقود ـ الزواج ـ والطلاق ـ والتركة.

8- يمنع شراء الأملاك اذا جاوزت خمسمائة ألف فرنك (500000) يدفع الساري الجزائري ثلث المال المشتري به ـ هذا إذا كان البيع والشراء بين الجزائريين كما يرخص للجزائريين شراء أملاك المعمرين.

9- يجب على المكتب الشعبي أن يعتني بالمحافظة على محارم وأولاد ـ وأملاك الشهداء والأسرى ـ والمسجونين، عسكريين ومدنيين، مع تعيين الكفيل للقصراء وأملاكهم.

10- يجب على كل مجلس عقد أعماله التي قام بها، والتي هو مأمور بتنفيذها وكما يدرسون الأعمال المقبلة وتسييرها مع توزيعها على أقسامها وبعد الاجتماعه كل مكتب يجتمع مع أعضائه، ليقدم لهم الأعمال التي كلف بها.

11- يجب على شيخ البلدة أن يراقب المكاتب الخمسة.

12- تسجيل القوم ولمن ينتمون، مع ملاحظة عن أسباب انخراطهم.

13- دفع التقارير الشهرية إلى الجيش في اليوم المعين لخروج البريد منكم، ودخوله من الجيش اليكم، وفي ذلك البريد الأسبوعي، بين المجلس والقسمة في يومه المعين من طرف المساعد.

14- كل من لم يبلغه في اليوم المعين يدفع تقريرا إلى مسؤول الناحية أو المنطقة.

15- التعليم للبنين والبنات أمر أكيد.

16- يمنع عن أي مدني الغير منخرط في هاته المكاتب، أن يدخل في شؤونها أو يعارضها في أعمالها واذا صدر منها ما يخالف القانون فليرفع شكواه إلى العريف الأول السياسي.

17- يمنع عن كافة المكاتب الشعبية الاطلاع أو التدخل في شؤون بعضهم وكل فرع له عمله وأسراره.

18- يمنع عن كل فرد من أفراد الشعب أو المجالس البلدية أن تدخل أو يتصل أو يرفع شكواه من غير مسؤولية. أي القسمة أو ناحية.

19-يمنع المنع البات تأسي المنظمات. أو الأحزاب السياسية أو الانخراط فيها وكل من لوحظ عنه الا ويمر في المجلس العسكري.

20- كل مجاهد أو مدني عثر عليه بدون رخصة. يرفع حالا إلى جيش التحرير على طريق رجال الدرك.

21- كل من اراد أن يكاتب مجاهدا فليكن ذلك عن طريق المجلس، وهو يبلغ ذلك إلى العريف الأول الاتصال والأخبار في البريد الأسبوعي، وكل من كاتب على غير هذا الطريق فليعاقب، أولا بثمن (5000) خمسة آلاف فرنك وإذا تكرر ذلك يرفع صاحبه إلى الجيش.

22- كل خطية جاوزت (5000) آلاف فرنك يرفع أمرها إلى الجيش، ومنها أقل من ذلك فالمكتب الشعبي هو الذي يتولى تنفيذه.

محكمة المدنيين:

إن للمدنيين أحكاما ينفذها الجيش في مجالسه العسكرية ـ ويحاكمون بالنقط التالية:

1- التأديب.

2- الغرامة.

3- الإبعاد.

4- الإعدام.

والعقوبات تنص على الفصول الآتية :

الفصل الأول الإعدام:

1- كل ما يمس بأمن الحكومة.

2- اختلاس المال من الجيش.

3- ارتكاب ما يمس بمبدأ الإسلام.

الفصل الثاني التأديب:

1-رفض المشاركة في تأدية الواجب الوطني.

2- التعدي على ممتلكات الغير.

3- المتاجرة.

الفصل الرابع الإبعاد:

1- التهم بدون حجج.

2- قلة الثقة وفقدانها.

3- حسن الجوار.

تأكيد: من الآن فصاعدا تلغى كل التسميات القديمة وتكون كما يلي:

1- اللجان يسمون المجالس البلدية

2- المسبلون يسمون رجال الدرك.

3- المنظمات الشعبية تسمى المكاتب الشعبية.

4- خلايا الجوسسة تسمى المكاتب السرية.

تنبيه: هذا القانون مؤقتا. وفي ذلك جميع المقررات الموجودة بين أيديكم. لا تستندوا عنها. فليكن السير عما ذكر أعلاه. وبما يبلغكم في المستقبل، وهذا القرار يعتمد تنفيذه عن اخلاصكم وتضحيتكم لوطنكم المفدى. وجمهوريتكم الفتية.

عاشت الجزائر بأبنائها المخلصين لها.

الصدور في: فبراير 1959.

جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائر.

للولاية رقم ـ 6 ـ

الصاغ الثاني لولاية "6"

أحمد بن عبد الرزاق.

ملحق (5)

الجمهورية الجزائرية

جبهة التحرير الوطني — **جيش التحرير الوطني الجزائري**

ولاية ـ 6 ـ — **ناحية ـ 3 ـ**

منطقة ـ 4 ـ — **قسمة ـ ـ**

برنامج التعليم

الأيام	الساعات 8	9	10	11	12	3	4	5	7	8
السبت	القرآن	القرآن	القرآن		أناشيد	القرآن	القرآن	الحساب	مراجعة	مراجعة
الأحد	=	=	=	=	مطالعة	=	=	=	=	=
الإثنين	=	=	=	=	أناشيد	=	=	=	=	=
الثلاثاء	=	=	=	=	مطالعة	القرآن	القرآن	الحساب	مراجعة	مراجعة
الأربعاء	=	=	=	=	أناشيد	=	=	=	=	=
الخميس	=	=	=	=	مطالعة	=	السيرة	=	=	=

1- مواد الدراسة:

أ- القرآن الكريم.

ب ـ مبادئ الدين الحنيف (ملخص القواعد الإسلام والإيمان ثم تخصيص كل قاعدة بانفرادها)

جـ ـالسيرة النبوية (أهم المراحل من الولادة إلى الوفاة).

د ـ الحساب (ملخص للعمليات الأربعة مع القواعد والتمارين)

هـ ـ المطالعة (ملخص للعمليات الأربعة مع القواعد والتمارين).

2- تكون الدراسة (10) ساعات يوميا ماعدا يوم الجمعة ومساء الاثنين ويتمتع التلاميذ بخمس دقائق راحة في كل ساعة وتخصص الساعتان السابعة والثامنة للتلاميذ القريبين من مكاتب التعليم.

3- الراحة السنوية (15) يوما من غرة أوت إلى (15) منه.

4- راحة عيد الأضحى (3) أيام.

5- راحة عيد الفطر (3) أيام.

6- راحة المولد النبوي (3) أيام.

7- غرة نوفمبر (2) يومان (ميلاد الثورة).

8- (8) مايو يوم واحد (حداد) مجزرة 8 مايو 1945.

9- (5) مايو يوم واحد (حداد) دخول فرنسا إلى الجزائر ـ 1830.

10- (19) سبتمبر (2) يومان ميلاد أول حكومة جزائرية.

ملحق (6)

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

جبهة التحرير الوطني — جيش التحرير الوطني الجزائري

ولاية - 4 - — ناحية - 2 -

أيها الجزائريين أيها الجزائريات.

ان الوقت الفصل التاريخي قد حان.

يوم 1 جويلية 1962 كلكم مطالبون بتقرير مصير الوطن مصيركم الخاص

يوم 1 جويلية 1962 ستقومون بواجب عظيم، لتجعلوا حدا لشقاء واستعباد دام قرنا وثلاثين سنة.

يوم 1 جويلية

ستنتخبون كلكم رجالا ونساء

يوم 1 جويلية 1962 ستجعلون حدا للعهد الاستعماري في بلادنا كل واحد منكم بيديه مصير الوطن.

بمشاركة الجميع. بغير تخلف ستجعلون من الوطن

وطنا سيدا

وطنا حرا

وطنا مستقلا.

سلوا رجالا ونساء عن أسمائكم هل هي مقيدة في المشايخ أم لا قوموا جميعا بهذا الواجب المقدس.

قيدوا أنفسكم في الحين.

الفهرس

محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
مقدمة	5
تمهيد	11
الفصل الأول: اندلاع ثورة أول نوفمبر	43
1) الحركة الوطنية بعد أحداث 8 ماي 1945	45
2) تشكيل المنظمة العسكرية السرية	46
3) تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل.	56
4) اجتماع الاثنين والعشرين وانشاء لجنة التحرير	59
5) التحضيرات الأخيرة للثورة وتأسيس جبهة التحرير	66
6) اندلاع الثورة وموقف الاستعمار الفرنسي منها	71
الفصل الثاني: تصاعد الثورة الجزائرية	95
1) الثورة قبيل أحداث 20 أوت 1955.	97
2) أحداث 20 أوت 1955.	102
3) الثورة في أعقاب هجوم 20 أوت 1955.	113
الفصل الثالث: مؤتمر الصومام	131
1) عقد المؤتمر	135
2) نتائج المؤتمر	155

3) موقف فرنسا من قرارات الصومام	164
4) استجابة الشعب لقررات الصومام	171
الفصل الرابع: تطور الثورة والموقف الفرنسي	183
1) توسيع المجلس الوطني للثورة	185
2) انشاء خط موريس المكهرب	186
3) تمرد 13 ماي ومجيء دي غول للحكم.	190
4) تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	194
5) مشروع قسنطينة	198
6) برنامج شال	201
7) المحتشدات	207
8) مساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا.	210
9) سياسة دي غول اتجاه الثورة الجزائرية.	213
10) الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة.	229
الفصل الخامس: المرحلة الأخيرة لثورة التحرير.	239
1) انتصارات جيش التحرير الوطني.	241
2) انهيار الاقتصاد الفرنسي.	244
3) موقف الرأي العام الفرنسي.	247
4) مظاهرات الشعب الجزائري.	250
5) مشكلة الصحراء والبترول.	258

(6) المفاوضات.	265
الخاتمة	289
المصادر والمراجع	291
الملاحق	299
الفهرس	333

طبع بمطبعة دار هومه– الجزائر 2009
34، حي لابروبيار – بوزريعة – الجزائر
الهاتف : 021.94.19.36 /021.94.41.19
الفاكس : 021.79.91.84/ 021.94.17.75
www.editionshouma.com
email : Info@editionshouma.com

ردمك: ISBN: 978-9961-66-845-0
9 789961 668450

دار
هومه
للطباعة والنشر والتوزيع
34 حي البريار - بوزريعة - الجزائر
الهاتف: 75 17 94 021 الفاكس: 36 19 94 021
84 91 79 021 19 41 94 021
www.editionshouma.com
e-mail.info@editionshouma.com